AL-HADAF
الهدف
كل الحقيقة للجماهير
فلسطينية عربية وطنية ديمقراطية بهوية يسارية

أبو علي مصطفى
حضور يعاند الغياب

الهدف الرقمي - فلسطين العدد 5 (1479) - آب/أغسطس 2019

وداعًا كمال بلاطة..

بعد منفى استمرّ خمسين عامًا ويزيد، رحل التشكيلي المقدسي الفلسطيني كمال بلاطة في برلين، و ووري الثرى في مدينته التي امتنع المحتل عن السماح بعودته إليها حيًا، ولكنه يوافق في موقف يبعث على «الدهشة» أنْ يدفن فيها.

كمال، كان أصغر خمسة أبناء وبنات لبربارة عطا الله ويوسف عيسى، ولد في القدس، وترعرع في الحي المسيحي، بدأ تعليمه الابتدائي في مدرسة الإخوة (الفرير)، ثم تابع تعليمه الثانوي في مدرسة المطران (مدرسة السان جورج) التي تخرّج منها في سنة 1960.

ومن ماله الخاص تمكّن من السفر لاحقًا للدراسة في إيطاليا، ليدرس فيها الفنون أربع سنوات متواصلة (1961-1965)، ودرس أيضًا في معهد متحف كوركوران للفنون في واشنطن(Corcoran Art Museum School)، حيث أمضى ثلاثة أعوام دراسية (1968 - 1971).

وكحال مئات آلاف الفلسطينيين الذين تواجدوا في الخارج أثناء حرب 67 ا، حُرِمَ كمال من العودة إلى وطنه ليعيش منفيًا.

أعماله محفوظة في مجموعات خاصة وعامة، منها: المتحف البريطاني في لندن؛ المتحف الإسلامي في قصر الحمراء في غرناطة؛ معهد العالم العربي في باريس؛ مكتبة نيويورك العامة في نيويورك؛ مكتبة لوي نوتاري في موناكو؛ متحف زيمرلي للفنون في نيو برونسويك في نيو جرسي؛ المتحف الوطني الأردني للفنون الجميلة في عمان.

ويبقى من أهم أعماله؛ تأريخه للفن الفلسطيني، ودراساته عن تأثير الكلمة والخط العربي في فن العمارة الإسلامية، وقد أنجز قبل وفاته كتابين كبيرين بالإنكليزية، يضمّان مختارات من كتاباته في النقد التشكيلي والفن العربي والإسلامي، وكان يشتغل على سلسلة فنية جديدة باستعمال تقنية الرقش.

ألّف بلاطة كتبًا عديدة عن الفن الفلسطيني، منها: «استحضار المكان: دراسات في الفن التشكيلي الفلسطيني المعاصر»، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2000. هو خلاصة عمل ميداني نهض به بلاطة لمدة تتجاوز ثلاثة عقود من الزمن، سخّر فيها ما امتلك من موهبة وتجربة ومعرفة دقيقة بشؤون الفن وشجون الأوضاع الثقافية والحياتية والسياسية والنضالية الفلسطينية؛ لإنتاج عمل إبداعي في مجالي النص والصورة، وتقديم وثيقة حية تشكل شهادة صادقة عن بدايات النهضة الثقافية والفنية العربية في فلسطين، وانهيارها المأساوي نتيجة العدوان الصهيوني والاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، ويتضمن هذا الكتاب ما يزيد على ثلاثمائة صورة لأعمال فنية لأكثر من مائة فنان فلسطيني، ويتناول بالتحليل النقدي الثاقب والمتأني الإبداعات الفنية لحوالي خمسين فنانًا؛ ليكشف التوجهات الفنية والمذاهب التشكيلية التي حددت ملامح الفن التشكيلي الفلسطيني في هذا العصر.

الهدف AL-HADAF

سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير

الهدف الرقمي - فلسطين العدد 5 (1489) - آب/أغسطس 2019

المشرف العام
كايد الغول

رئيس التحرير
د. وسام الفقعاوي

مدير التحرير
سامي يوسف

تحرير وتنفيذ
أحمد.م.جابر

التدقيق اللغوي
سحر أبو عطيوي

يسمح النقل وإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر .

عناوين بوابة الهدف

غزة- بجوار مستشفى الشفاء-
نهاية شارع الثورة
الهاتف
082836472
البريد الإلكتروني
info@hadfnews.ps

تصدر عن بوابة الهدف الإخبارية

في هذا العدد

أبو علي مصطفى والزاباتا والتخاطر الثوري..6
البناء الأيدلوجي أبو علي مصطفى.....10
حكاية فلسطيني استثنائي.....12
قرار وزير العمل اللبناني وفواتير الصفقة..14
الأدوار المتشظية لفلسطينيي لبنان.....16
الحراك الفلسطيني في لبنان 18
المسار القانوني لحق العمل في لبنان.....20
الهوية الوطنية الفلسطينية.....22
حول التجمع الديمقراطي الفلسطيني.....24
حول الوطنية الفلسطينية.....26
النهوض الوطني أهم من السلطة.....28
فلسطين :سايكس بيكو وصفقة القرن.....30
الشرقيون في السياسة الصهيونية.....32
الأردن وصفقة القرن 38
العدو واحد فلتكن المواجهة واحدة 40
فلسطين في المناهج التونسية 24
فلسطين وسورية ومهمة وعي الذات.....46
كي لا نيأس 49
فلسطين : الثقافة والسياسة.....52
العلمانية والإسلام السياسي.....45
تل الزعتر : جنازة الوطن القتيل.....57
محمد القيسي : شاعر كبير مغيب.....58

المقالات المنشورة في المجلة تعبّر عن رأي كتّابها وليس بالضرورة عن رأي هيئة التحرير

لوحة الغلاف للفنان علي عبد العال

كلـــــــــمة

يأتي هذا العدد من الهدف، متزامنًا مع الذكرى الثامنة عشرة لاستشهاد القائد أبو علي مصطفى، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والذي استشهد في 27 آب/أغسطس عام 2001، في عملية إرهابية صهيونية استهدفت رأس المقاومة الفلسطينية في حينه، وأشد أعداء الكيان وأصدقهم وأكثرهم خطورة كما قيَّمه الكابينت الصهيوني في حينه، وأصدر بالتالي قراره بالاغتيال الجبان.

يبقى سؤال الرد على استشهاد أبو علي متجاوزًا للثأر التكتيكي الذي تحقق باقتلاع أعتى رؤوس الفاشية الصهيونية على يد رفاق أبو علي مصطفى في عملية 17 أكتوبر البطولية؛ فالرد التاريخي عملية طويلة ومتراكمة، تعني تحقيق الأهداف التي استشهد من أجلها القائد الكبير، والتي لم يتردد لحظة واحدة في تقديم دمه الطاهر في سبيلها.

هذا العدد تحية لأبو علي مصطفى الحاضر دائمًا، والذي يتحدى بحضوره الثوري والقيمي والأخلاقي والنضالي الفناء والتبدد والغياب.

تتصدى الهدف أيضًا لملف أزمة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وما يتعرضون له من قرارات وممارسات عنصرية وتمييزية، وكيف تسيء مثل هذه الممارسات لقضية فلسطين وعروبة لبنان ومكانته، وكذلك أثرها في مستقبل العلاقة بين الشعبين.

في الثقافة، نتصدى من جديد لمسألة الثقافة والسياسة في القضية الفلسطينية، وكذلك نواصل تناول موضوع الحالة العلمانية في فلسطين.

و نوجه تحية للفنان الراحل كمال بلاطة الذي غادرنا محملا بألم المنفى، ونتذكره بآثاره العظيمة ومنجزاته الفنية والتأريخية. وتحية أيضا للشاعر الشهيد علي فودة، فدائي الزمن الجميل الذي لم ينحني إلا لفلسطين .. فعانقها شهيدا.

الافتتاحية
وصيته: أنْ نحمي قضيتنا بحدقات عيوننا

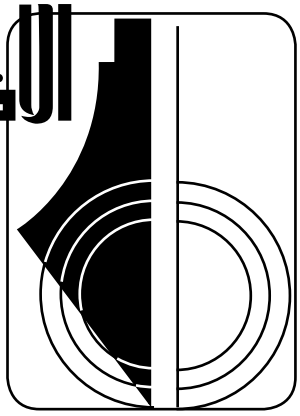

في الذكرى الثامنة عشر لاستشهاد القائد الوطني والقومي أبو علي مصطفى؛ نعيد طرح سؤال سبق أنْ طرحه القائد الشهيد في إحدى خطاباته: «هل نبقي على هذا الحال في الوقت الذي يُنفذ عدونا مخططاته ضد شعبنا وحقوقنا الوطنية، وليس (الطرف الآخر)، أم علينا أنْ نتحد بمفاهيمنا نحو هذا العدو؟! مطلوب أنْ يَسأل كل واحد منا نفسه، هل نقبل هذا الوضع أم علينا أنْ نعيد النظر في هذا الحال؟!

السؤال يحمل في جوهره جواب، خاصة مع اتضاح معالم المخطط الأمريكي-الصهيوني الهادف إلى تصفية القضية والحقوق الفلسطينية، هذا المخطط الذي حمله قطار التسوية المترابطة عرباته، بدءًا بكامب ديفيد، مرورًا باتفاق أوسلو ووادي عربة، وصولًا لصفقة القرن.. وهذه الأخيرة (الصفقة) تعني أننا انتقلنا فعليًا من التسوية إلى التصفية، بعد أنْ مُهّدت السكة التي سارت عليها عجلات التسوية للوصول إلى هذه النتيجة أو هذا المصير!!

إنَّ عدم المبادرة الوطنية الجماعية للإجابة عن السؤال السهل المطروح، على لسان قائد شهيد، لم يخدعه الدليل يومًا، ومتحفز بوعيه الوطني والقومي الفطري، كما وعيه العميق الذي اتكأ على إرادته في بنائه قراءة وتدقيقًا وتمحيصًا ونقدًا، سيجعلنا ندفع المزيد من رصيد قضيتنا العادلة، وحقوق وطموحات وأهداف شعبنا وأمتنا؛ إنْ لم نكن نملك جدارة أنْ نصون تاريخ يتعرض لأفظع محاولات التزوير، وأنْ نحصن ذاكرة جماعية تتعرض لألوان شتى من كي الوعي، وأنْ نحمي قضية تحالف ضدها الغرب الاستعماري الإمبريالي وأنظمة الرجعية العربية، وأنْ نوفي بحقوق وضعت على مقصلة صفقة قرن.. وأنْ نقول للعالم بصوت واضح مسموع: هذه قضيتنا وحقوقنا وأرضنا، لا يمكن أنْ نقبل أنْ تبقى في سوق النخاسة السياسية، بل هي محمية في حدقات عيون أبناء شعبها وقواها وفصائلها الوطنية.

إنَّ استمرار واقع الحال البائس، وعدم الإقدام نحو خطوات جريئة تتجاوز كل مثالب وخطايا إدارة الشأن الوطني العام، باعتباره قضية خاصة بهذا التنظيم أو ذاك، ومن ثم اختزالها بشخص هذا القائد أو ذاك، كما جرى ولا يزال يجري، وإخراجها عن سياق عموميتها باعتبارها قضية الكل الوطني الفلسطيني، ما هو إلا عبث لا يمكن أنْ يحمي القضية الوطنية، بل هو استمرار لذات السياسة ومراهناتها الخاسرة التي بددت الوقت (الزمن) كما بددت الأرض، لذلك؛ فإنَّ وضع هذه المسألة/المعضلة على طاولة البحث حتّى نُوحد الموقف والسياسة والأداة، تصبح مهمة للغاية؛ أي أنْ نصحح المسار، الذي يبدأ بمصارحة الذات بخطئها ومسؤوليتها، والتحلي بالموضوعية، والشجاعة، وسعة الأفق، وصدق الانتماء للقضية، والالتزام بمحدداتها الوطنية والقومية، بما يعيد للزمن/الوقت (السيف) أهمية استثماره واستخدامه بطريقة مُثلى على طريق تحقيق أهدافنا الوطنية الكبرى؛ فلا يجوز أنْ يستمر هدر الوقت الذي يستخدمه العدو الصهيوني في تنفيذ سياسته وبرنامجه الاحتلالي التوسعي والتصفوي أيضًا.

كل الحقيقة للجماهير

معارك الحرية تتواصل

تقرير – خاص الهدف

استمرارًا لمعركة الحرية المفتوحة بين الشعب الفلسطيني والعدو الصهيوني، يخوض مجموعة مناضلين من الأسرى الإداريين في سجون الاحتلال الإسرائيلي إضرابًا مفتوحًا عن الطعام؛ رفضًا لظروف اعتقالهم واستمراره غير القانوني، حيث ينضم إليهم بين الفينة والأخرى مجموعة من رفاقهم الأسرى تضامنًا معهم، وتأكيدًا على أحقية مطلبهم في تحديد فترة اعتقالهم وضمان عدم التجديد لهم، وإطلاق سراحهم.

وكان الشروع بمعركة الوحدة والإرادة، حسب ما سمتها منظمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (فرع السجون) في بيانها عن بدء الدفعة الأولى من الأسرى الإداريين في الجبهة الشعبية التي شرعت بخوض الإضراب المفتوح عن الطعام ابتداءً من الاثنين 2019/7/1، مُطالبين بإنهاء معاناتهم. وكان في مقدمة هؤلاء المناضلين: محمد أبو عكر، ومصطفى الحسنات، وحذيفة حلبية، ثم توالى المناضلون الذين دخلوا ميدان المعركة، منهم: أحمد غنام، وسلطان خلوف، وإسماعيل علي، ووجدي العواودة، وناصر الجدع، وثائر حمدان، وطارق قعدان.

وعند الانتهاء من كتابة التقرير، يكون ثمانية أسرى على الأقل مستمرين في إضرابهم؛ أقدمهم الأسير حذيفة حلبية، المضرب منذ 53 يومًا.

عن ظروف احتجاز الأسرى المضربين

في بيان له قال نادي الأسير إن «إدارة المعتقلات تحتجز المضربين في زنازين انفرادية لا تصلح للعيش الآدمي في معتقلات عدة، وتمارس بحقهم إجراءات قمعية تتمثل بالتفتيش والنقل المتكرر، ومحاولة الضغط عليهم نفسيًا عبر سلسلة من الإجراءات يقوم بها السجانون على مدار الساعة»، مُؤكدًا أنه «لا حلول جدية حتى الآن بشأن مطالب الأسرى المضربين، وهناك مماطلة متعمدة تنفذها أجهزة الاحتلال لإنهاك الأسير جسديًا، ووضعه في مرحلة الخطورة الشديدة».

فيما أكدت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، في بيان لها، أن إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية «تعمد إلى جملة من الإجراءات التنكيلية بحقهم كالتفتيش المتكرر ونقلهم من عزل الى آخر، وحرمانهم من النوم أو الراحة كنوع من العقاب والإرهاق الجسدي والنفسي للأسير»، مُبينةً أن «أقدم الأسرى المضربين عن الطعام ضد الاعتقال الإداري، هو الأسير حذيفة حلبية المضرب منذ 53 يومًا، ويواجه ظروفًا صحية خطيرة، مع استمرار رفض الاحتلال الاستجابة لمطلبه، واحتجازه في ظروف صعبة وقاسية في معتقل «نيتسان الرملة».

الحركة الأسيرة تدعو للاشتباك المفتوح

من جهتها دعت الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال»الإسرائيلي، جماهير الشعب الفلسطيني وقواه الحية والفاعلة، وفي مقدمتهم الحركة الطلابية والشبابية، وعلى رأسهم طلبة جامعة بيرزيت؛ جامعة الشهداء إلى تلبية نداء الأسرى المضربين بالتحشيد أمام سجن عوفر.. وقالت أيضًا في بيان لها: «وليتحوّل هذا المكان إلى ساحة اشتباك مفتوح مع الاحتلال الصهيوني المجرم.»

وأكدت وقوفها إلى جانب الأسرى الإداريين المضربين عن الطعام وعن حقهم المشروع في الحرية الفورية، مؤكدةً أن «هذه المعركة التي يخوضونها هي معركة الحركة الأسيرة برمتها، بل هي معركة الشعب الفلسطيني برمته».

وقالت إن المعركة تتواصل في ظل استمرار سياسة التنكيل والتعذيب بحقهم من قبل المؤسسة الأمنية والسياسية الصهيونية، في محاولة للانقضاض على حقوقهم، متوهمين بأن الحركة الأسيرة هم الطرف الأضعف في معادلة الصراع، الذي يمكن الضغط عليه وحرمانه من حقوقه، واستثمار هذه الحرب المعلنة على الحركة الأسيرة في سياق الدعاية الانتخابية القادمة.

كما أعربت الحركة الأسيرة عن فخرها واعتزازها بتضحيات الأسرى المضربين، وكانت قد دعت منظمة الجبهة الشعبية في السجون جماهيرَ شعبنا في الوطن والشتات إلى اعتبار يوم الخميس، الموافق 22 أغسطس، يومًا وطنيًا عارمًا، يتحوّل إلى يوم اشتباك مفتوح ومواجهة شاملة مع قوات الاحتلال العنصرية، مؤكدة أنْ يكون الاشتباك مع الاحتلال أمام سجن عوفر في رام الله، بشكل خاص، تزامنًا مع موعد محاكمة الأسير البطل حذيفة حلبية.

وأكّدت على «ضرورة أنْ تتحمّل اللّجنة الدولية للصليب الأحمر والمؤسسات الدولية المعنية مسؤولياتها تجاه الأسرى، فلا يجب أنْ تشارك هذه المؤسسات بصمتها في الجرائم المرتكبة بحق الأسرى».

وأضاف بيان منظمة الجبهة في السجون على «ضرورة أن تلعب وسائل الإعلام دورًا مهمًا في تسليط الضوء على ممارسات الاحتلال الإجرامية بحق الأسرى وخاصة سياسة الاعتقال الإداري.. في مواجهة سياسة التعتيم الإعلامي التي يفرضها الاحتلال ضد الأسرى وخاصة المضربين».

معركة الحرية واحدة ومتواصلة

بيان منظمة الجبهة الشعبية في السجون أكد بأنّ «دعم وإسناد الحركة الأسيرة التي تخوض المعركة تلو المعركة داخل قلاع الأسر؛ هي جزء لا يتجزأ من نضال شعبنا ضد كل المؤامرات والمخططات الإمبريالية والصهيونية تجاه شعبنا، فالحركة الأسيرة تلتحم مع القدس والضفة وغزة والداخل المحتل ومع أهلنا في لبنان، لتؤكد أنها في خندق المواجهة الأول ضد هذه التحديات والمخاطر؛ فمنا عهد الصمود والأمعاء الخاوية، ومنكم عهد الدم والمقاومة ودعمنا وإسنادنا».

وتأتي هذه المعركة التي يخوضها الأسرى، لتلتقي مع المعارك الأخرى التي يخوضها شعبنا لانتزاع حريته واستقلاله؛ ففي الضفة الغربية تتواصل عمليات الشبان الذي ينطلقون لينقضوا على جنود الاحتلال ومستوطنيه، كما أن شبان قطاع غزّة ومقاوميه لا زالوا يُقلقون العدو ومستوطناته بالاقتحامات والتسللات تارة، وبالصواريخ تارة أخرى، ليؤكدوا على وحدة المعركة ضد العدو الصهيوني.

أبو علي مصطفى و»الزاباتا» والتخاطر الثوري!

مروان عبد العال–روائي وكاتب فلسطيني/قيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

الشّهداء يطالبون بدمهم إذا ضاع، فالتّضحيّة لم تكن هدرًا، أو رمزًا مبهمًا. ذات حرب كتب يومياتها محمود درويش، عن شهيد مضى ليقول للوطن:» لن أغترب عنك ثانية، وبقيت ذاكرة الدّم حاضرة في الأغاني، والأناشيد، والبيانات، لكنها مفتوحة بدروسها على النسيان. فما أجملنا شهداء في جوقة الطّرب، والخطب، ولعلعة الشّاشات!، وما أقبحنا لاجئين! نلملم جراحنا على أبواب المنافي الباردة».

المدينة الحذرة من غضب الفقراء، وأنين ألم المخيمات، ومن يأس أبناء الرّيف، تصفهم بالمثل القائل: «حذاء كبير وعقل صغير»، حتّى إنّه كان بعض المتهكمين يصف الفلّاح بالإنسان الّذي يأكل عشبًا، وبأنّه خَلَقَ تناقضًا بين حماقة الحقول وحذق الشّوارع، برغم أنّ الأحمق أحمق حيثما ولد في الرّيف، أو في المدينة، أو في بادية في وطن، أو في مخيّم، أو في منفى.

عند (أبي علي مصطفى) لا فرق بين خيمة أو أخرى، داخل الوطن أو خارجه، من مخيم البقعة إلى مخيّم شاتيلا، أو إلى مخيّم اليرموك، فالمرء عنده لا يصير ثوريًّا في يوم واحد. هنا، وهناك في المدينة، والجبل، والمخيم ظل القروي ابن الأرض، يتحسّس تربتها، وبراعمها، ونباتها، وناسها، مدركًا معنى أنْ ترى الإنسان نفسه لا صورته.

الفارق بين صلة الدّم وصلة الفكر، هو أنْ تظلّ صور الحقيقة العقلية التي تربط بين الكائنات الثّوريّة. قد تكون الوقائع مختلفة، لكن فيها عناصر التّخاطر، ومن دون الاستعانة بالحواس الخمس. ماذا لو مددنا وصلًا وهميًّا بين روح الثّورات المنغرسة بالأرض، وبلسان افتراضي لقادتها الشهداء. نستذكرهم في صرخات الحرب حين تحضر شتائم السّماسرة وإغراءات سارقي الأرض، وهجاء نشرات الأخبار، ونقمة الفلّاحين في لغة بذيئة واحدة، وصور منشورة في جرائد قديمة. قد لا تعكس بالضّرورة تنسيقًا عسكريًّا مبرمًا بين مقاتلين شرسين من أبناء الرّيف، لكنّها تجسّد اختلافًا جوهريًّا في الملامح، وتنوّعًا جديًّا في التّجارب، كما النّظرات، والعيون، وطريقة الجلوس، والأكل، وطريقة الكلام.

سجال بين ضحيتين لقاتل متشابه في إتقان صناعة الموت، ومتسلسل في أداء فنّ القتل لكلّ أشكال الحياة، لم يترك حتّى الحصان طليقًا، إنْ كان يحمل فوق سرجه ثائرًا زاباتيًّا في غابات المكسيك، أو فدائيًّا فلسطينيًّا في أحراش يعبد. الاغتيال هو إلغاء للرّمز الذي سيبقي يعني قضية الإنسان نفسه طالما ظلّ على قيد النّضال.

بحضور زاباتا، يستعيد الشّهيد أبو علي مصطفى بعضًا من دهشته عندما عاد إلى وطنه بعد غياب، فقال: «في تجربتنا كان هناك صلة دائمة مع الوطن، ولا شكّ أنّ رفاقنا كانوا دائمًا حريصين على أنْ ينقلوا لنا الصّورة بكلّ زواياها، لكن هناك فرقًا بين أنْ ترى صورة الإنسان، وأنْ ترى الإنسان نفسه».

الزّاباتا يصف ما حصل يومها في غابات الجنوب المكسيكي: (لم يعثر جنود الاستعمار على جثة المغدور لعرضها أمام الجمهور لإثبات موته)، غير أنّ الفلّاحين لم يقتنعوا بهذا كله، وقالوا:» إنّه لم يمت بل سيظلّ خالدًا، ويعود من أجلهم، وأيضًا إنّه عند وعد الحقّ بأنّه معهم ليقاوم المحتلّ، ولن يساوم على قضيّته العادلة الّتي لن تموت أبدًا».

هنا يظهر حصان آخر يصهل على جبل شامخ مُطلقًا هتاف الحرّيّة، كأنّه بموته يمسّد الطّريق إلى سرّ اللحظة الثورية في التخاطر الثوري - إنْ جاز القول - بين مقاتلين قرويين (أبو علي مصطفى) وإيميليانو زاباتا، في مقارنة متخيّلة بين التجارب، وأدوار تاريخيّة تتماهى في صور متشابهة عن بعد، لا تشترط الزّمان أو المكان القريب، فكل ما تحتاجه برنامج (بلوتوث) إنسانيًّا

يرتبط بالحواس، ويشمل الأفكار، والأحاسيس، والمشاعر، وأحيانًا طاقة غريبة من التخيّلات. تتداخل الصور، وتمتزج الألوان، كأنّها في تشكيل واحد يطغى على كامل المشهد.

يُصغي أبو علي مصطفى جيّدًا إلى الزاباتا الذي يسترسل في شرح فكرته عن نظرية الانتفاضة، مدركًا أنّ الانتفاضة آن أوانها، وهي لم تكن ممكنة لولا الأزمة السّياسية الحادّة. كلّ شيء وصل إلى باب مغلق، عند كلّ مكوّنات الشّعب من مدن، وقرى، ومخيمات، وبوادٍ، احتلالاً وشتاتًا.

سقطت معادلات الجغرافيا، وخطوط الطول والعرض، والحدود والمعازل. يتنفّس الشّهيد الصّعداء. كلّ هذا شيء، وفشل القيادة بقدرتها على إدارة المعركة شيء آخر، هبوط في مستوى إدارة الصراع، وانخفاض آلية السيطرة والتحكم والعجز من جهة ثانية، وبالمقابل ارتفاع مضطرد في منسوب الحرمان، وقساوة الظلم والإهانة من جهة أخرى.

لم يتوقف الشهيد الفلسطيني عن محادثة رفيقه الزاباتيستي، وبلغة جازمة، وعن رغبة مشتهاة تتفاعل فيه، إنّها الاندفاعة الثّورية، قوة الطاقة الشعبية التي تتقدم في الوقت الذي يتراجع فيه الجميع، وهتف الزاباتا بشكل الحاسم (تنطلق الانتفاضة نحو هدف الاستيلاء على السلطة)، استعادة الأرض المنهوبة، لكن الأجدى أنْ تقيم سلطة الشعب؛ لأنّه الأجدر بها، والأقدر على حمايتها، والدفاع عنها. سيقول: «سارقو أراضي المزارعين»، الشخصية الأسطورية المكسيكية التي رفعت السّلاح في وجه الطغاة: أنّ الانتفاضة قبل كل شيء هي دراما هائلة، يجازف فيها الشعب بكل شيء، ولم تقبل بأي مصالحة معهم.

نبض الثّورة المكسيكيّة لبداية القرن العشرين، وهو السّياق الذي ترعرع وكبر فيه أحد أشرس ثوار الجنوب، إيميليانو زاباتا. القيادة هي مَنْ ينفخ روح الجرأة، والحماسة، والتفاؤل، والوطنية لدى الجماهير، وليس العكس. القيادة المحبطة تخنق جيشها، قالها قائد جيش التحرير الزاباتيستي الخبير في ترويض الخيول والشهير بأناقته الكبيرة «الهندي» في ارتداء أزياء الفروسية (تشارو)، حيث كانت حياته صاخبة حينًا، ومفعمة بحيوية ذلك المكسيكي العاشق للحياة والمفعم أيضًا بالفروسية والسخاء.

يعزف على الجيتار منشدًا زاباتا لم يمت... إنّه هو ذلك الشخص الذي تأتي به رياح قصب السّكر فتتغنى بقدومه... الفارس الغريب الّذي يطوف بحصانه في حقولنا، في كل صيف، من كل سنة... يرتدي قبّعة مكسيكيّة كبيرة، ولباس تشارو رائعًا... يحمل معولًا بيده اليمنى، وبندقية باليسرى... ليطمئنّ على قصب السّكر، هل يحلّي كؤوس شاي الأهالي الذين لم يخذلوه. يمضي وصدى الأغنية الشّعبيّة لم تزل تلهب روح المزارعين.

زاباتا الّذي يتحوّل من مزارع أمّيٍّ بسيط إلى قائد ثورة مسلحة ضد الإقطاع، مُطالبًا بإعادة الأراضي المغتصبة إلى أصحابها، ويدخل في صراعات مريرة، وتحالفات مع قوى ثوريّة أخرى. في هذه الأثناء يتغيّر، ويكتشف أنّ الحال لم يتغيّر، والأراضي لم تُستعد، فقرر الاستمرار في النضال المسلح (زاباتا) العابر للزمن، ولكنه شنّ حرب عصابات ضاريّة، ليصبح شوكة في خاصرة النّظام الجديد.

كان أبو علي حاسمًا بشهادته من طائرة (أباتشي) - المُسماة على اسم قبيلة الأباتشي الهنديّة الّتي تمّ إبادتها- خبرة الإبادة القديمة الّتي تنبئ بشكل الموت القادم، عندما اشتعلت الحقول بحثًا عنه، تمّ العثور على جثة المغدور، ليتم عرضها أمام الجمهور، ليدرك الجميع معنى موت البطل، بمحاولة لقتل رمزيته (زاباتا).

لم يمت (زاباتا) غير أنّ القرويين لم يقتنعوا بهذا كله، وقالوا: «إنّه إمّا أنْ يتزوّج حلم الفلسطيني الأرض، أو تعود فلسطين إلى أبنائها المعذبين في الأرض».

يحدث ذلك الآن، وفيما مضى، وفي كل الأوقات العصيبة، أنْ تتحول الذكرى إلى حالة استدعاء للرموز، والغوص في قراءة الدّلالات، ودراسة للظّواهر والأحداث، خاصة، إنْ كان للحادث أبعاد خطيرة، وآثار جسيمة. حدث شيء من التّخاطر عندما أخذ على حين غفلة، لم تكن المحاولة الأولى، بعد كل نجاة من الموت، يشك بأنّ العالم لم يعد كافيًا ليتّسع لأحلامه، وأنّ الأرض قررت أنْ تستعين برجل مثله، قد تجد فيه عونًا للفقراء، وتعرف حب الأرض، وأبناء الأرض.

يسمع عن أبطال كُثر انزرعوا في الأرض، منهم مَنْ كان يتلقّى الرّصاص من كلّ جانب، لكن حصانه الأبيض انطلق خارجًا وسط أهازيج الفلاحين الّتي أنشدها على مسامعه والده القسامي، عن جنازة القسام، حيث كانوا يهتفون ضد بريطانيا، ويرددون شعرًا لنوح إبراهيم: «عزّ الدّين يا مرحوم.... موتك درس للعموم». كانت أراضي قريته (عرّابة) للملّاكين الكبار والسلطة دائمًا للعائلة صاحبة النفوذ الأكبر، والأملاك الأكثر، وباقي الناس لهم قطع صغيرة لتعتاش منها، وأحيانًا بالمحاصصة، وبالاستئجار.

تنهد وقال: «هذا أمر، ومشهد آخر للنّكبة أثّر بي، وما زال في ذاكرتي حتّى الآن، فعندما تركنا المدارس، وخرجنا بمظاهرات في ذلك السن، نطالب بتحرير فلسطين، وسمعنا أنّ الجيش العراقي يتحرك على خط نابلس- جنين، فقد خرج أبناء جيلي، والتقينا مع الجيش العراقي عند مفرق عرابة –جنين- نابلس. هذا المشهد أثر فينا كثيرًا. وجنين آنذاك، كادت تسقط في يد قوات الهاغاناه، إلى أنْ أنقذت في اللحظات الأخيرة على يد الجيش العراقي، ويتداخل بها مشهد آخر، المتطوّعون والمجاهدون العرب، وقوات الإنقاذ، وكل مَنْ كان يحمل بندقية، أو يستطيع حمل بندقية، كان يركض باتجاه جنين لخوض المعركة ضد قوات الهاغاناه، لم يكن يقال آنذاك: «قوات جيش الدفاع الإسرائيلي»، كان يقال لها الهاغاناه.

وأكمل، بينما الزاباتا يأخذ نفسًا عميقًا من غليونه الخشبيّ، ويتأمّل شرحًا يتلوه أبو علي: «هذا المشهد أثّر فيّ وفي أبناء الشعب الفلسطيني؛ الأمر

الذي جذبنا كثيرًا للشّعار الّذي شدنا للانتماء بوعي في سن متقدم، بالضبط بعد النكبة بسبع سنوات في عام، شعار الثأر الذي تضمنته نشرة كانت توزع أيامها في عمان، كانت تحمل صورة قبضة يد ترفع بندقية، وطاسة حرب، وتحتها الثأر. كانت ترمز لفلسطين».

رأى الأرض بالصوت، والصورة، والجرافة، والجدار، والمستوطنة، والحاجز، والطرق الالتفافية لسارقي الأرض والحياة والوطن. ذكّره بما قال يومها: «لقد قرأت عن الاستيطان كثيرًا، لكنّي لم أكن أتصور أنّه على هذه الأرض كما رأيته بعينيْ، كل مَنْ يقرأ عن الاستيطان لا يستطيع أنْ يقدّر المشهد الحقيقي الذي هو في غاية الخطورة، ليس فقط على مصير الأرض، ولكن على مصير الشعب الفلسطيني بأسره، وهو مشهد ذو طبيعة استراتيجية في العقل الصهيوني».

هزَّ رأسه، وتمتم بصوت جهوري: «كنّا نفكّر بالطّريقة الفيتنامية وسط بيئة جغرافية ليست فيتنامية، لذلك أعرف ثورتكم الفلاحيّة العظيمة، التي تطالب باسترداد الأرض، لكن أرض فلسطين لا تعرف حقول قصب السكر، وغابات الكاكاو المكسيكية. أما السجون متشابهة، كالسجن الذي دخلته شابًا، وحاولت أنْ أحفر نفقًا للهروب، وعرفت طرق الاختفاء حين عدت متسلّلًا إلى الأرض المحتلة في بواكير العمل المسلح، وعرفت القتال في أحراش جرش، وعجلون، وجنوب لبنان. من الكفاح المسلح إلى الانتفاضة الثّانية كانت روح المقاتل تتشكل في غمار المعارك بين قواعد، وأغوار، ووديان، ومخيمات، وحملتنا الأهازيج الثوريّة الّتي كانت تقول: «يا شبل الثّورة قد الدّبابة... من نهر الأردن حتّى عرّابة».

وظلّت الفكرة تغلي في كل صدور الّذين يرون الاحتلال بأمّ أعينهم، يدخل في مسامهم، ويذوقون مرارته وسمومه في كلّ لحظة، والمناعة في سرّ اللّحظة الثوريّة الّتي تركها أمانة لهم: «عدنا لنقاوم على الثوابت لا نساوم».

أيُّها الزاباتي، هل تعرف مَنْ أطلق الثورة فعليًّا؟ لا أقصد مَنْ ضغط على

الزناد، بل مَنْ مهّد وجهّز وصنع وقودها الرّوحية، وجعلها تتراكم، ثم تختمر لتنفجر. الفلّاح البسيط والمقاتل الشرس ابن بلدة «صوريف» قرب الخليل، إبراهيم أبو دية الذي وصفه غسان كنفاني في (ورقة من الطيرة)، قال: «لم يكن يحارب إلّا وهو واقف على قدميْه، كأنّه يلقي خطابًا، وكنّا كلنا نندفع إلى الأمام، كأننا ذاهبون إلى عرس بطل في الظّل، قاتل، وطورد، وأصيب، واستشهد في الخفاء، وضاع في خضم الاستعراض، والادعاء، والأضواء؛ لقد بدأ صغيرًا مع القائد عبد القادر الحسيني، يأخذ الرسائل عبْر الجبال إلى الرفاق، ثمّ كَبُرَ إبراهيم، وحمل البارودة، ونزل إلى المعركة، وكان عبد القادر يقول: «إنّ إبراهيم هو أشجع رجل رآه في حياته». قال عنه يوسف صايغ: «رجل ضئيل الحجم، شجاع جدًّا، ومحبوبٌ جدًّا، ومقاتل شرس جدًّا».

سيرته تشي بأنّه كان بطلاً ذكيًّا جدًّا، وفي سنة النكبه 1948 خاض مع رجاله معركة رمات راحيل. ذات يوم جرح خمس مرّات، هكذا أبو دية يهرب من المستشفى ببجامة نومه ليقود المعارك، عام 1948، هو المدافع عن القطمون، كان إنسانًا أسطوريًّا، فظلّ حاميًا للبلدة إلى 14 أيّار لحين سقوطها، وقد جرح وصادر الإنجليز بندقيّته، ولم يستطع العودة إلى القطمون، وأصيب برصاصات عدّة في عموده الفقريّ في معركة رمات راحيل بقرب القدس، ونقل إلى المستشفى الفرنسيّ في بيت لحم، ثمّ إلى مستشفى الجامعة الأمريكيّة في بيروت.

لم يستكن إبراهيم أبو دية لشؤونه الصحية، بل كان يطوف على مخيمات اللاجئين وهو في كرسيه المتحرك مع رفاقه حاثًّا اللاجئين على الصبر، وعلى الاستعداد ليوم التحرير، وكرّس معظم أوقاته للتواصل مع أبناء شعبه في المخيمات اللبنانية.

لو كنت تدري أيُّها الزاباتا، هيبة موته يوم توفي في 1952/3/6. لم يعش إبراهيم أبو دية أكثر من اثنتين وثلاثين سنة، لكن بعدها ولدت أول إرهاصات الثورة بتأسيس حركة القوميين العرب، ودلالة اللحظة تلك كانت يوم كان إبراهيم أبو ديّة يحتضر. كان ثلاثة رجال يقفون إلى جانب سريره يبكونه، وطلب إبراهيم منهم بصوت خفيض أنْ ينشدوا له نشيد (موطني موطني)، ووقف الشباب الثلاثة (وهم طلاب كلية الطب في الجامعة الأمريكية: أحمد الخطيب، وديع حداد، وجورج حبش) ينشدون له النشيد، وهم يبكون بينما كان هو يموت.

أرأيت كيف يموت الأبطال؟ واندلع اللهيب؛ لأنّ الشهداء قد يعلنون العصيان إذا استمرّ الخطأ.

انتهى التخاطر الثوري هنا، فانحنى الزاباتا بقامته العالية، وقال: «تقديرًا واحترامًا، أرفع لكم قبعتي».

تصريح صحفي
الشعبيّة: دماء الشهيد في القدس تلعن كل المتواطئين وتدعو إلى تغيير شامل

توجّهت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بتحيّة الفخر والاعتزاز إلى روح الشهيد الطفل/ نسيم مكافح أبو رومي وإلى المصاب الطفل البطل/ حمودة خضر الشيخ، (14) عاماً، من بلدة العيزرية ب القدس المحتلة، اللذين اصيبا برصاص الاحتلال مساء الخميس، في مدينة القدس أثناء تنفيذهما عملية بطوليّة.

وأكدت الجبهة الشعبيّة في تصريحها، أنّ الوفاء للبطلين الطفلين باتخاذ مواقف وأفعال ترتقي إلى حجم هذه التضحيات التي وجهت رسائل قوية للجميع بأن طريق المقاومة هو الأنجع في التصدي للجرائم الصهيونية ضد مدينة القدس والأقصى والمقدسات.

كذلك دعت جماهير شعبنا إلى تحويل يوم الجمعة غداً إلى يوم للاشتباك المفتوح مع الاحتلال نصرةً للقدس والأقصى ووفاءً لدماء الشهداء.

واعتبرت الجبهة أنّ «دماء الطفلين التي سالت بين أزقة مدينة القدس المحتلة وعلى أبواب المسجد الأقصى تلعنِ كل المتواطئين والمطبّعين وتجار الحل السلمي»، مُطالبةً بضرورة القطع الكامل مع رهانات وخيارات السلطة والتصدي لسياساتها ومواقفها المدمرة.

كما دعت الجبهة إلى ضرورة إجراء مراجعة وطنية جذرية شاملة حول الموقف ممّا يجري في القدس المحتلة، تنتج عنها بلورة برنامج نضالي ميداني لتعزيز صمود أهلنا في مدينة القدس، والتصدي للسياسات الصهيونية في المدينة المقدسة من هدم البيوت ومحاولات اقتحام الأقصى المتكررة وعزل القدس عن شعبها.

وطالبت الجبهة قوى المقاومة بالتقاط اللحظة التاريخية بالاستجابة لدماء الشهداء ونداء القدس، بتفعيل المقاومة المسلحة المنظمة على الأرض ضد جنود الاحتلال والمستوطنين والمستوطنات.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
دائرة الإعلام المركزي
2019/8/17

الشعبية :
اللقاءات مع الصهاينة في رام الله استمرار في النهج التدميري ذاته وتسويق للأوهام

أدانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وبأشد العبارات اللقاء التطبيعي الذي جمع الرئيس محمود عباس مع وفد ما يُسمى « الحزب الديمقراطي » الصهيوني الذي يضم في صفوفه مجرم الحرب ايهود باراك أحد أبرز أقطابه ومشاركة آخرين من بقايا حزب العمل الصهيوني على رأسهم حفيدة قاتل الأطفال اسحق رابين نوعمان روتمان.

واعتبرت الجبهة أن استمرار هذا النهج يبرهن على إصرار القيادة المتنفذة في م.ت.ف على الاستمرار في إشاعة الأوهام وتقديم التنازلات المجانية والسير في نهجها التدميري الذي يلحق أشد الضرر بشعبنا وثوابته، ويُشكّل طعنة لتضحيات شهدائه وأسراه.

واعتبرت الجبهة أن سياسة الضرب بعرض الحائط كل النداءات والقرارات الوطنية الرافضة لاستمرار هذه اللقاءات التطبيعية إنما هي سياسة فاشلة وعقيمة ثبت أنها لا تخدم إلا الاحتلال وممارساته الإجرامية على الأرض وخصوصاً في مدينة القدس المحتلة، كما يشجع استمرار اللقاءات التطبيعية العربية والاسلامية ويضر بجهود حركة مقاطعة وعزل الكيان الصهيوني ويوفر للأنظمة الرجعية الغطاء الفلسطيني الرسمي.

وشددت الجبهة أن إصرار النهج التقليدي المدمر على فتح مقر المقاطعة برام الله للقاءات الصهاينة يضرب مصداقية التوجهات التي أعلنها الرئيس محمود عباس حول وقف التعامل مع الاتفاقيات الموقعة مع الكيان الصهيوني كما تكشف زيف المواقف الرسمية المعلنة بكونها ليست سوى فقاعات في الهواء لم يراها شعبنا حقيقةً مترجمة على الأرض.

وأضافت الجبهة أن جميع الأحزاب الصهيونية داخل الكيان الصهيوني شريكة أساسية في الاحتلال والعدوان على شعبنا الفلسطيني، وأن هناك إجماعاً صهيونياً في برامجها على نسف حقوق وثوابت شعبنا الفلسطيني.

وأكدت الجبهة أن شعبنا الفلسطيني لم يعد يحتمل حالة استهتار القيادة المتنفذة واستخفافها بالموقف الشعبي الرافض للقاءات التطبيعية مع الصهاينة المجرمين الذين يواصلون ارتكاب الجرائم اليومية بحق شعبنا وأمتنا.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
دائرة الإعلام المركزي
2019/8/14

البناء الأيديولوجي .. أبو علي مصطفى

د. سامي محمد الأخرس
باحث وكاتب سياسي من فلسطين

لقد تعيّن على مَنْ حملوا حراب الإنسانية خوض معركتهم الرئيسية مع سيادة الطغيانية وسيطرتها على الوعي البشري، وعلى السلطة السياسية دون التصادم الدامي، متسلحين بالنقد التصادمي في معركة التشارك الرئيسي، والتفارق الثانوي، والعزل بين الانفصال التام أو الانفصال الجزئي مع تناقضات الأيديولوجيا والسياسة.

ففي حركة التاريخ الوطني الفلسطيني الحديث؛ كانت هناك العديد من الجبهات الحيّة والحيويّة، والنزالات المعقدة والشرسة؛ من أجل تحرير الإنسان أولًا من الفكرة المقتبسة العدائية، ومن أجل فك الهيمنة الغوغائية عن معتقدات الإخضاع. وفي هذا الإطار العام؛ تكاملت المساهمات التي تنطوي عليها الإرادات المتجمعة في كينونة المعركة والتحدي، وهو ما يدفعنا لتناول هذه القاعدة التي تنطوي عليها الإرادة، التي لا نلتمس بها أيّ تأويل في تصفيف مراحل الهجرة نحو ضروريات النمو المتناقض بين معركة الذات الجمعية الوطنية، ومعركة الأيديولوجيا في مسيرتها نحو العثور على الحقيقة.

ففي مفارز ضياع معالم الطريق التي يحاول البعض طمسها، أو القفز عن جذريتها، وضياع مكونها الإنساني ضياعًا طارئًا، كان آب «أغسطس» 2001 يُسطر فصلًا حداثيًا من فصل استكمال حلقات الضياع الفلسفي والأيديولوجي وفق عوامل وفروض آليات التغيير والتبديل القسرية، دون القدرة على التغلغل فيها، أو التحول الواقعي إلى حقيقة فاعلة وفق مراحل واقعية.

أغارت دولة الكيان الصهيوني في السابع والعشرين من آب «أغسطس» 2001 على المكتب الذي كان يرسم فيه الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أبو علي مصطفى خطوط ومسيرة مرحلة التثوير التي يخوضها الشعب الفلسطيني، لتدكّ جسد الأمين العام بصاروخ صهيوني؛ لتسجل دولة الكيان انتصارًا مفصليًا في معركة «تصفية الحسابات»، إلّا أنَّ هذه المعركة لم تنتصر بها دولة الكيان عسكريًا وأمنيًا فحسب، بل خسرت بها معركة الأيديولوجيا مُنَظرًا ورَائدًا من روادها، ومن رواد الفكر الإنساني، فكانت نقطة فارقة في مصير هذه المعركة التي كانت تخوض حربًا طاحنة، ومستعرة بين الصمود والثبات في ميادين الوعي الإنساني، أو الاستسلام والخضوع لمعسكر الديماغوجيا الإنسانية، وتضليل الوعي، وغسل الأدمغة البشرية الذي يقوده معسكر الأعداء.

أبو علي مصطفى:

القراءة السريعة لمسيرة الأمين العام الثّاني الذي خلف المؤسس جورج حبش، يمكن الاستنارة لملامح هذه المسيرة لقائد مزج بين الوعيين؛ الوعي السياسي الذي كان مقدمة طليعية لوجه النضال الفلسطيني، وأحقيته التاريخية في تحرير أرضه ووطنه من الرواية الصهيونية أولًا، ومن الوجه الاستعماري الإجلائي ثانيًا، والوعي العسكري الذي أسّس العملية البنيوية للعمل المسلح كوسيلة فريدة في تحرير «الأرض والإنسان»، لذلك؛ كان الشهيدُ أبو علي مصطفى متصلبًا في صياغة ملامحه السياسية والعسكرية، وجامعًا أيديولوجيًا للوعي، والفهم الشمولي للمقاومة، وأشكال المقاومة، وصلبها وجوهرها العمل المسلح، حيث شُكّلت شخصيته العسكرية في قواعد عسكرية نظامية، أرسى قواعدها العملية في قواعد الثورة المتقدمة؛ مُؤَسَّسة على الفهم الأيديولوجي لطبيعة المعركة، وطبيعة المقاوم الثوري، وكيفية الصراع، وتركيبة العدو، من خلال حركة القوميين العرب التي انتمى إليها عام

1955، ومن خلال ملاحقته واعتقاله في سجون الرجعية العربية مرات عدة؛ بسبب أنشطته السياسية، واعتباره قاعدة سياسية ثورية فكرية متحركة بين جموع المضطهدين، ومن ثم من خلال مشاركته جورج حبش في تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عام 1967، وخوضه مع رفيق دربه معارك مفصلية ومصيرية على جميع الصعد، من أهمها:

أولًا: المعركة التنظيمية: أيَّ بناء وتأسيس أُطر ومفاصل وتشكيلات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وفرضها في بيئة منكسرة مهزومة فلسطينيًا وعربيًا، بما أنَّها جاءت كردة فعلٍ على هزيمة 1967، ممّا تطلب نضالًا عنيفًا في واقع مأزوم متخلف، وكيفية بناء أُطر وقواعد حزبية تقاوم عدوًا ظاهرًا وعدوًا متربصًا بها داخليًا ممثلًا بالرجعية العربية، وكذلك وجود قوى فلسطينية تمتلك قواعد وإمكانات ودعم من قوى النفط العربي وبعض الأنظمة العربية.

ثانيًا: المعركة الأيديولوجية: ما أنْ تمَّ الإعلان عن تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كمشروع ثوري تقدمي يؤمن بالعنف الثوري للتحرير، مرتكزًا على الاشتراكية العلمية، حتّى بدأت الاهتزازات العنيفة تضرب وتعصف بهذا الكيان من انشقاقات، حيث انشقّ أحمد جبريل بعد عام من التأسيس ليشكل الجبهة الشعبية- القيادة العامة، ثم تبعه نايف حواتمة عام 1969 بالانشقاق، وتشكيل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، على خلفية الإدعاء بأنَّ تبني الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين للنهج اليساري والاشتراكية العلمية في عام 1968 كإطار نظري أيديولوجي غيرَ مكتمل، حيث لا زالت في بنيتها قومية يمينية.

ثالثًا: المعركة السياسية: منذ تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهي تخوض معركة طويلة وشرسة سياسيًا مع قوى اليمين الفلسطيني من جهة، وقوى الرجعية العربية من جهة أخرى، حيث حاولت أنْ تضرب المسار السياسي الثابت للنهج الفلسطيني التحرري، ومسار م. ت .ف السياسي المعلن عنه بالميثاق الوطني، وعلى وجه التحديد منذ أنْ تمَّ الإعلان عن البرنامج المرحلي الفلسطيني عام 1974، وهذا الانحراف في المسار السياسي الفلسطيني، ومنْ ثمّ بدء طرح مشاريع التسوية العربية- الإسرائيلية، وخاصة مع جمهورية مصر العربية في أعقاب حرب أكتوبر عام 1973، وما تلاها من نهج الرئيس المصري أنور السادات، وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1978، ومن ثم اتفاقية السّلام المصرية – الإسرائيلية عام 1979، لذلك؛ شَكَّلت الجبهةُ الشعبة وقيادتها حائطَ الصدِّ الأول في وجه هذه المشاريع، وحاولت أنْ تشكل تحالفات عربية وفلسطينية في مواجهة هذا الانزلاق، كان أهمها؛ تحالف جبهة القُوى الرافضة للحلول السلمية (جبهة الرفض)، وتحالف القُوى العشر الرافض لمؤتمر مدريد-أوسلو...إلخ من التحالفات السياسية؛ للوقوف في وجه المشاريع السلمية التي كانت تنظر إليها كمشاريع تصفوية للقضية الفلسطينية.

في ظلِّ هذا الصّراع المتقد والمستعر منذ نشأة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كان الشهيدُ أبو علي مصطفى أحدَ القواعد الحيّة الصلبة، وأحدَ مقومات «الأيديولوجيا المهاجرة» التي تُشكل حائطًا وسدًا منيعًا ضد أيّ محاولات اختراق أو تسلل لساحات الفعل الحزبي أولًا، والوطني ثانيًا، مواصلًا معركته ببصيرة القائد، وفطنة المُنَظِر؛ ليتخذ قراره التاريخي في ظلِّ معركة الإقصاء للقضية الوطنية بالعودة إلى الوطن بعد هجرة استمرت 32 عامًا، حيث كان قرار العودة إلى أرض المعركة هو قرار لنقل المعركة إلى الداخل الفلسطيني، ونقل قواعد وثقل العمل المقاوم إلى الميدان الحقيقي، وأرض المعركة الحقيقية، معلنًا عن برنامجه الأساسي والجوهري «عُدنا لنقاوم لا لنساوم» انطلاقًا من فهمه وَقِرَاءَتِه لاستراتيجيات المرحلة، وتكتيكها، وَأَنَّ العودةَ للأرض هي عودة مقاومة وليست مساومة؛ ليساهم في إعادة بناء الوعي الثوري للشعب الفلسطيني، من خلال عملية تثويرية شمولية للكل الفلسطيني، ولمكونات الوعي التي بدأت تتشكل وفق منظومة الواقع، والتعامل مع الوقائع الهادفة إلى ترويض هذا الوعي واستلابه من ثوريته، فكانت النتائج التي أكدَّ عليها الشهيد القائد أبو علي مصطفى، والانفجار الشعبي ضد كُل عمليات الترويض من خلال الانتفاضة الفلسطينية «انتفاضة الأقصى» عام 2000، ليقود ملحمة من ملاحم النضال الفلسطيني، وكان للشهيد أبو علي مصطفى دوره المؤثر والناجز في حشد الوعي، وإعادة تشكيله من خلال عملية التثوير التي خاضها بعد عودته بين صفوف الشعب الفلسطيني، ومؤسساته الشعبية، وطلابه الجامعيِّين، ولقاءاته المستمرة بالجماهير، والتأكيد على المنهج الثابت «عُدنا لنقاوم لا لنساوم»، وهو ما أدركته جليًا دولة الكيان الصهيوني، واستدركت خطورة هذه القاعدة الفكرية الثورية الخطيرة فقررت قصفَها، وإخفاءها عن المشهد الثوري الشعبي بعملية اغتيال لأول قائد فلسطيني من الصف الأول في الأرض الفلسطينية.

إذن؛ فالرؤى والنظريات التي صاغها الشهيد أبو علي مصطفى عن طبيعة الصراع، والتفاعل مع واقع التطورات على الأرض، ومع النهج التكتيكي السائد، وفهم الصراع، وفهمه للفعل المقاوم، والفكر الإنساني، ومداخيل تأصيل الوعي المبني على قراءة متقدمة للظروف التي تؤدي للتثوير، من خلال الاستنباط للتصورات الواقعية العلمية؛ شَكَّل فهمًا حيًا، وأنموذجًا لكيفية بناء معالم الوعي للمجتمع، وللعنصر الثوري الفاعل، الذي يمكن من خلاله حشد طاقاته في الحيز المحكم لفهم التاريخ، والبناء عليه في صياغة استراتيجيات التحريض الإيجابي للمعرفة الثورية دون الخطابات الفضفاضة.

فإنْ كانت الثورةُ الفلسطينية قد قدَّمت العديد من النماذج العسكرية، والسياسية، والأدبية؛ فإنَّها قدَّمت أنموذجًا مزج الأيديولوجيا بالمفهوم الأكثر تطورًا للمعرفة الثورية في مقاومة مشروع الهدم للبناء الفكري، والبناء الثوري، باستراتيجيات مؤثرة كقاعدة ثورية متحركة بَنَت تحركاتها بين ومع الجماهير.

أبــو علي مصطفى
حكاية فلسطيني استثنائي

أبو علي حسن – عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

تمرّ الذكرى الثامنة عشرة على استشهاد قائد فلسطيني استثنائي، تجلّت فيه كل صفات وسجايا المناضل الثوري الذي لم يعرف طريقًا للحياة والعزّة والكرامة، إلا عبر طريق النضال الثوري، استثنائيًا في كل مراحل حياته الكفاحية، واستثنائيًا في ثباته وشجاعته، وعنفوانه، واستثنائيًا في قوة منطقه الوطني والثوري، واستثنائيًا في وضوحه وشفافيته في قول الحقيقة حتّى حين يكون علقمها أكبر مرارًا، لا يخشى لومة لائم، لا يعرف معنىً للمجاملة والنفاق والتساوق وعد المبدئية.. ربما يكون مردّ ذلك حكمةً ووعيًا منه في قول الحقيقة دائمًا دون غيرها، غير أنَّ بنيته السيكولوجية منذ صغره تأسست على الصدق والمجابهة مع الأخطاء والخطايا، حيث كان منسجمًا مع نفسه في كل مفاصل حياته، فهو ابن الطبيعة في جنين التي أمدّته بسماتها ووضوحها وضوئها وتضاريسها، واخضرار مروجها، فكان واضحًا كما الطبيعة في وضوحها.

كان استثنائيًا حين كان غضًا في السابعة عشرة من عمره، فاعتلى سدّة العمل الوطني والقومي، فشبّ على الطوق مستعجلًا، ونضج وطنيًا مبكرًا، فالنكبة كانت قاسية عليه وعلى شعبه، أذاقت بويلاتها عموم الشعب الفلسطيني، ولم يكن أبو علي إلا واحدًا ممن أصابه «مرض الوطن» مبكرًا، فسارع إلى الالتحاق بحركة القوميين العرب؛ ليكون ابنًا بارًا لها، ولم يمضِ وقتٌ طويل على التحاقه حتّى أصبحَ نزيل سجن الجفر في الأردن، حيث حكم عليه خمس سنوات، كان قدره أنْ يدفع الضريبة الوطنية، وهو لم يزل في ريعان شبابه، وكبر الرجل في وعيه ومداركه الوطنية والقومية، وزاد عنفوانه، فأقبل على الكفاح بدون انتظار أنْ تتبلور فكرة الثورة، حين التحق بدورة عسكرية في معسكر «إنشاص بالقاهرة» عام 66 ا.. ليتخرّج منه مقاتلًا واعيًا، فأسّس الخلايا العسكرية في الضفة الغربية، وما لبث أنْ داهمته هزيمة حزيران، فتحوّل إلى قائد عسكري في الضفة ثم الأردن، وخاض معارك الشرف في الأردن؛ حفاظًا على الثورة، ويلتحق بعد ذلك بالثورة في لبنان، قائدًا في حزبه وفي ثورته..

أراد أنْ يبقى جنديًا وقائدًا دون ألقاب، ودون هيلمانات، وارتضى لنفسه أنْ يكون مثلًا لنكران الذات، الباحث دومًا عن المثل العليا التي يتحلّى بها القائد.

ويتهم الرجل «باليمينية» من اليسار الطفولي؛ لأنَّ كفاحيته كانت أعلى من ثرثراتهم، فأقبل على النظرية الثورية، والتجارب الثورية التي انتصرت على الاستعمار والاستبداد، وتوسّعت مداركه ووعيه الثوري، فأدرك حينها أنَّ لا ثورة بدون نظرية ثورية، وأنَّ الحقيقة وحدها هي الثورية، كما أدرك أنَّ الممارسة الثورية هي ذاتها النظرية الثورية، والأخيرة ليست إلا هي تنظير الواقع واشتقاق السياسات لأجل تغيير الواقع، وليست عملية تأملية فلسفية مجرّدة، إنما مقرونة بالنشاط العملي والممارسة الملموسة، وهنا تفوّق الرجل في يساريته وفي كفاحيته، وانتصر في لعبة اليسار واليمين، فكان استشهاده خاتمة كتاب الديالكتيك الثوري.. وانطبق عليه قول لينين «الوقت لا ينتظر»، «وأنْ تعيش الثورة، أمر أكثر متعة وإفادة من الكتابة عنها»؛ فكتب بدمه ولحمه حكاية فلسطيني استثنائي.

أبو علي كان صنوًا لأبي جهاد الوزير، والرنتيسي والقسّام وعبد القادر الحسيني.. وصنوًا لبطل تراثنا الفلسطيني «ظريف الطول» الذي غنّت له نساءنا أجمل الأشعار.. ولا زال شعبنا يبحث عنه في كل جولة صراع مع عدوّنا الصهيوني.

كان استثنائيًا في استشهاده، فقد أدرك العدو مَنْ هو هذا القائد، وماذا يمثّل في الفكر الثوري، وفي الممارسة، وماذا يشكّل لدى جمهوره وحزبه وتنظيمه، لذا؛ خصص جلسة خاصّة للمجلس الوزاري المصغّر للنظر في هذا القائد العائد إلى أرض الوطن، لا ليلتحق بركب أوسلو، وإنما لينهض بالحالة الوطنية والتنظيمية داخل حزبه؛ لمواجهة الانحدار السياسي والكفاحي الذي صنعته اتفاقات أوسلو، كان العدوّ يترصّد تصريحاته ومواقفه وحركته، فقد سمعه وهو يقول على جسر العودة «إننا لا نعود لنساوم وإنما لنقاوم»، هذه الكلمة الشجاعة وغير المألوفة لدى ركب أوسلو، كانت مدعاة لأنْ يفكّر العدو كيف يتعامل مع هذا القائد القادم، الذي يحمل سلاحًا سياسيًا وتحريضيًا في بيئة أوسلوية، تتشكّل على ثقافة

التسوية وأوهام السّلام..!!

لقد قرأ أو سمع العدو سجال هذا القائد مع الأخ أبو الأديب في المجلس المركزي عام 2000, حين ردّ أبو الأديب على القائد أبي علي مصطفى في سياق كلمته ضد أوسلو وكامب ديفيد, ودعوته للعودة إلى النضال والانتفاضة.. وكان ردّ أبو الأديب عليه وهو على منصّة الرئاسة «أنتم دخلتم القفص اليوم معنا..!!» فردّ عليه أبو علي مصطفى «نحن لم ندخل القفص..إذا كنتم رضيتم دخول القفص.. فنحن لن نكون في القفص..»، تلك كانت أبلغ الكلمات التي تنصت عليها العدوّ, وعرف معناها وتداعياتها, حينها تطوّر الخلاف؛ فخرج الرفيق أبو علي مصطفى من الجلسة محتجًا على حديث أبو أديب, فلحق به الأخ أبو عمّار مطيبًا خاطره, وأرجعه إلى المنصّة ليقول مجددًا كلماته الواضحة..

كان العدوّ يعرف أنَّ القائد أبا علي مصطفى يتنقل في محافظات غزّة والضفّة ومدنها, ويلتقي مع الجماهير ويحرّضها على النضال والمواجهة, ويحدد لها طريقها وأهدافها على غير اتفاق أوسلو, وكان العدو يعرف أنَّ القائد يجتمع مع كوادر وأعضاء الجبهة الشعبية بُغية استنهاض الحالة التنظيمية والكفاحية لدى حزبه وتياره الوطني، كما أعطى وقتًا وجهدًا مميزًا على طريق توحيد قوى اليسار، حيث باغتياله تمَّ قطع المهمة التي أولاها القائد أبو علي أهمية خاصة.

لكل ذلك؛ فقد خصّص العدو جلسته الخاصة «المجلس الوزاري المصغّر» لتحديد كيفية التعامل مع هذا الجيفاري القادم إليهم, دون أنْ يفقد ثوريته ووطنيته, فقرر هذا المجلس وعلى وقع كلمات المجرم شارون «يجب أنْ نتخلّص منه»، اغتيال القائد عبر الاستهداف المباشر بصاروخ من طائرة الأباتشي الإسرائيلية ليصيبه مباشرة، وهو يجلس خلف مكتبه في مدينة رام الله.

من الطبيعي هنا أنْ يطرح سؤالٌ استثنائيٌ مع هذا الاستثناء في الاستهداف لقيادي فلسطيني في الضفة الغربية.. لماذا يستهدف القائد أبو علي مصطفى في حينه كأول قائد فلسطيني بهذا المستوى دون غيره من القادة في الضفة ؟!

إنَّ العدو الصهيوني هو وحده الذي أجاب عن هذا السؤال حين قال: «إنَّ هذا الفدائي خطر على أمن إسرائيل»، وببساطة، إنّه لم يكن من طراز هؤلاء القادة الذين اندمجوا في لعبة أوسلو.. ونهج أوسلو.. وطريق أوسلو.. ومغانم أوسلو..

وحين أراد الأخ أبو عمّار أنْ يغير قواعد اللعبة, وبات يشكل خطرًا أمنيًا على الاحتلال.. تمَّ اغتياله بطريقة مختلفة, فكل مَنْ يخرج على نهج أوسلو عمليًا مصيره الاغتيال, حتّى وإنْ كان أساسًا في صناعته، وهذا ما حصل مع قادة في قطاع غزة على رأسهم الشيخ أحمد ياسين والرنتيسي وغيرهم.

الاستثنائية في هذا الرجل لم تتمظهر في مواقفه الوطنية والثورية فحسب, إنما تجلّت في سجاياه الشخصية, وطرائق حياته وزهده, وبساطته, وتواضعه, ونزاهته..

حين وطأت قدماه أرض الوطن, أفرزت السلطة الفلسطينية له سيارة من طراز (B. M. W) حديثة الموديل, فامتعض الرجل من هذه «اللفتة الإيجابية» من السلطة, معتبرًا ذلك لا يستقيم مع مناضل لم يؤمن يومًا بالمظاهر والاستعراض, ولا مع بنيته الشخصية المتواضعة, فرفض استلامها, وطالب بتغييرها إلى سيارة من نوع هوندا أقل في جودتها وموديلها, وأقل كلفة ماليًا, ولا تثير لغطًا أمام الجمهور, كان هذا الموقف الرمزي في السلوك يعبّر عن بناء داخلي سيكولوجي ثوري؛ فالثوار لا يحتاجون إلى ترف المظاهر والاستعراض, ولا تخدعهم مباهج الحياة والجاه والسطوة؛ فالرجل كان كبيرًا في تواضعه, لا تعجبه جوقة المرافقة والحراسات والهيلمانات التي ترافق أكثر «القادة» الصغار والكبار, وعلى مدار سنوات عمله كان لديه سائقًا واحدًا يعرفه القاصي والداني «مالك»، الذي عاد إلى غزة في منتصف التسعينيات، فاستبدله بالمرافق أبو نسيم, الذي بقي معه حتّى استشهاده. هكذا كان القائد في سلوكه اليومي بعيدًا عن البهرجة والأضواء, متفانيًا في أداء عمله كنائب للأمين العام، ومن ثم أمينًا عامًا منكبًّا على قراءة تقارير وأوراق الحزب التي تتجمّع على مكتبه, ليعرف كل صغيرة وكبيرة, سياسية وتنظيمية, ومشاكل الحزب وأزماته الداخلية والخارجية..

أتذكر حين طلبت منه فضائية الجزيرة الحديث عن أوسلو في برنامج الاتجاه المعاكس, رفض الاستجابة للطلب قائلًا: «هذه مسخرة سياسية, واستهلاك إعلامي, لن يفضي إلا إلى مزيد من الفوضى ومزيد من الخلافات, ومزيد من التطبيع مع الكيان الصهيوني»، وبعد فترة بالكاد تمَّ إقناعه من رفاقه بأهمية حضوره على الفضائية؛ لتوضيح موقف الجبهة الشعبية من أوسلو وتداعياتها الكارثية, في برنامج «بلا حدود» وليس الاتجاه المعاكس، وحين ظهر لأول مرّة لم يكن يملك جهاز رسيفر والدش اللاقط الذي يوفّر القنوات الفضائية..!! ولم يسمح لهذا الجهاز في بيته إلا في عام 2000 قبيل استشهاده بعام واحدٍ فقط.

كما من الجدير ذكره أنَّه في عام أخذ (م. س) للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قرارًا بتعيين الرفيق أبو علي مصطفى عضوًا باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية, ولم يكن الرفيق يرغب في ذلك مطلقًا, ولكنّه التزم بالقرار المركزي, وهذه العضوية كانت تستدعي أنْ يكون الرفيق مقيمًا في تونس؛ الأمر الذي أجبره أنْ يقيم هناك لوحده دون عائلته, حيث وفّرت له المنظمة بيتًا في تونس, ولم تمضِ أيام على وجوده هناك, حتّى ضاق ذرعًا بهذه الإقامة التي اكتشف من خلالها حجم الفساد في المنظمة, وحجم النفاق, والتدليس, والكذب بين القادة المقيمين في تونس, وبدأ يعاني من ضغوط هذه الإقامة, إلى حين أخذ قراره بالاستقالة من اللجنة التنفيذية والعودة إلى دمشق, قائلًا إنَّ مكانه هنا مع الحزب وليس هناك في بيئة الفساد, وقبل أنْ يعود إلى دمشق, أخذ قراره أيضًا بعودة كل الرفاق المركزيين من تونس إلى دمشق.. وقام بعدها بكتابة دراسة نقدية جادة وصارمة عن واقع المنظمة؛ نشرت في أكثر من وسيلة إعلامية مقروءة؛ هكذا كان الرجل, لا يسعى إلى المناصب والمراكز, كان يرى نفسه مناضلًا وليس موظفًا في مركز قيادي, كان يرى أنَّ دوره يجب أنْ يكون داخل حزبه ورفاقه, وبين شعبه, وأنْ يكون على تماس مع وطنه, أما «تونس» فهي ملهاة للمناضلين, وإضعاف للثورية, وحياة طاردة للمناضلين.

تلك كانت مشاهد حيّة على شخصية الرجل, وصرامته وتواضعه, ونزاهته, ونزوعه دائمًا نحو استمرار الثورة حتّى في أصعب الظروف وأخطرها..

قرار وزير العمل اللبناني: فواتير الصفقة بالمفرق

نضال عبدالعال– عضو اللجنة المركزية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

منذ أنْ أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن مشروعه لإنهاء الصراع العربي الصهيوني، والمُسمى صفقة القرن، تتلاحق الأحداث بسرعة، متنقلة من عنوان إلى آخر ومن موقع لآخر، حيث بدأ الهجوم السياسي الأمريكي الصهيوني من القدس، بإعلان الاعتراف بها عاصمة موحدة وأبدية للكيان. وقبل أن تنتهي الصدمة، كانت الإدارة الأمريكية تتحضر للاجهاز على قضية اللاجئين، التي تُعدُّ جوهر القضية الفلسطينية، حيث بدأت بقرارات ضد وكالة غوث اللاجئين «الأونروا» بوقف المساهمة الأمريكية في تمويلها، والضغط على المساهمين الآخرين وبوقف تمويلهم أيضًا، (وكانت سويسرا قد قررت مؤخرًا وقف مساهمتها في تمويل الأونروا بدعوى الفساد)، ثم تلا ذلك الاعتراف بضم الجولان، والتحضير لضم أجزاء واسعة من الضفة.

تتلخص الصفقة الأمريكية في ثلاثة عناوين رئيسية: تشريع الوجود الصهيوني أينما وُجد على الأراضي الفلسطينية والعربية، وإنهاء قضية اللاجئين، والدفع بقطار التطبيع حتّى نهايته.

يسعى المحور الأمريكي بكل تفرعاته، إخفاء الترابط في الآليات التنفيذية لصفقتهم، ويعتمدون في تنفيذ مخططهم على هجمات تشن من مواقع مختلفة، ومن أطراف وقُوى مختلفة، وبذرائع وأسباب خاصة بكل عنوان.

تسمح هذه الإدارة للمخطط/الصفقة، التعامل بالمفرق مع التفاصيل، فبإمكان أي طرف أنْ يعلن رفضه الصفقة في ذات الوقت يكون أداة تسهل تنفيذ أحد أجزائها. والكوميديا السوداء نشهدها اليوم، حين نسمع مَنْ يعلن رفضه الاعتراف بضم القدس أو الجولان، عوضًا عن رفض الصفقة برمتها متبجحًا بمقولة «نقبل بما يقبله الفلسطينيون»، يُشارك بفعالية في ورشة البحرين الاقتصادية!، وقد وصل بنا الأمر إلى اعتبار أنْ لا غنى عنه في توحيد البيت الداخلي الفلسطيني في مواجهة صفقة القرن.

هي ذات المعادلة، حين يعلن لبنان بقده وقديده، رفضه صفقة القرن، ورفض المشاركة في ورشة البحرين، وهو موقف بدا عابرًا للطوائف والمذاهب، وفي ذات الوقت، وبحجة تنفيذ القانون، وتنظيم العمالة الأجنبية، يعود الفلسطيني في لبنان سبعين عامًا إلى الوراء - السنوات الأولى للنكبة- ليقف أمام سؤال المصير، إلى أين ؟ كيف هو السبيل لحفظ الكرامة، الكرامة ببعديها، الوطني؛ أي: التمسك بالهوية الوطنية الفلسطينية، واستمرار النضال لتجسيدها في العودة والتحرير، والكرامة ببعدها الإنساني، حق العيش والتمتع بحق العمل والتملك والتنقل، وغيرها من الحقوق.

لقد صار واضحًا أنَّ رفض بعض الأطراف لصفقة القرن هو فقط لأسباب تفصيلية وليس مبدئية؛ أي أنَّ رفضه لا ينطلق من دافع حفظ حقوق الشعب الفلسطيني، وبالتالي؛ اعتبار أنَّ هذا الهدف يكثف مصالح الجميع، ويدفع المخاطر عن الجميع. للأسف إنَّ أسبابَ رفض البعض، مرتبطةٌ بتداعيات هذه الصفقة على شأنهم الداخلي، لذلك؛ لا يعني رفضهم للصفقة عدم تعاملهم معها، وأكثر من ذلك، إذ يعد هذا البعض، أنَّ التعامل معها ضرورة لتجنب تداعياتها السلبية فيما يخصهم منها. وينطبق هذا القول على كل من مصر والأردن ولبنان، (والمصيبة الأكبر أنَّ السلطة الفلسطينية أحد هؤلاء، وهذا له بحث آخر).

لقد كان لقرار وزير العمل اللبناني، كميل أبو سليمان، تداعيات كبيرة في السياسة وعلى الأرض، حيث لاقى إجماعًا

فلسطينيًا فصائليًا على الرفض، وتفاعلًا شعبيًا لبنانيًا وفلسطينيًا. فالقرار لجهة صاحبه ومرجعيته السياسية، وتوقيته، في دائرة الشبهة، والأهم أنَّه جاء متناغمًا مع السياق العام للمخططات التي تستهدف القضية الفلسطينية، التي تتعرض لأخطر هجوم للقضاء عليها، هنا تصبح الدواعي القانونية مجرد أسباب مفتعلة، يتكئ عليها لتنفيذ مآرب أخرى.

تتعامل القوى اللبنانية الرئيسية في الوسط المسيحي خصوصًا، مع مسألة رفض صفقة القرن بشكل واقعي، وحصرًا فيما يعنيهم منه، ويترجمون هذا الرفض، بالعمل على تجنب وقوع التوطين كخطر محدق.

ترى هذه القوى أنَّ هذه الصفقة تسير بخطىً حثيثة في عناوين عدة، وأنَّ قوى الدفع قوية، وخصوصًا على المستوى العربي، من الخليج إلى مصر والأردن، مع عدم لمس جدية الطرف الفلسطيني الرسمي في مواجهتها؛ بسبب عدم معالجته لعوامل الضعف والتفكك في البيت الفلسطيني الداخلي؛ ما يوجب عليهم توجيه ضربات استباقية، للتخلص من أعداد اللاجئين الفلسطينيين؛ من خلال التضييق عليهم، ودفعهم للبحث عن فرص حياة كريمة في أمكنة أخرى.

ترفض هذه القوى التوطين؛ لأنَّه خطرٌ على لبنان فقط، وليس كونه خطرًا على حقوق الفلسطينيين التاريخية، لذلك؛ هُم على أتم الاستعداد لاتخاذ أي إجراءات تسهل عملية التهجير، غير مبالين لخطورته على قضية الفلسطينيين.

دخل لبنان في أزمة سياسية قديمة جديدة، ودخلت حكومة «هيا للعمل» نفق التعطيل، وليس واضحًا متى يخرج منها، وخصوصًا أنَّه قد أعلن عن فشل مساعي لَم شمل الفرقاء، وانعقاد مجلس الوزراء، ما يعنينا هو أنْ لا تتشابك قضية إلغاء إجازة عمل الفلسطينيين مع القضايا اللبنانية الداخلية الأخرى، وتبرز هنا أهمية عدم الدخول في التجاذبات اللبنانية، فالاحتضان اللبناني الشعبي والحزبي لِحَق الفلسطيني في الكرامة، مهمٌ وأساسي في ترجمة التضامن إلى قوانين ومراسيم وقرارات تنفيذية، فمهما علا الصوت الفلسطيني، فإنَّ رجع الصدى في الوسط اللبناني أكثر تأثيرًا في صنّاع القرار.

وعليه؛ فإنَّ قوة الخطاب السياسي والإعلامي الفلسطيني وأثره في الوسط اللبناني، يأتي أولًا؛ من عدم الدخول في السِجال اللبناني الداخلي، ثانيًا؛ للوعي الفلسطيني الشعبي قبل الرسمي أنَّ المسألة ليست تقنية قانونية تتعلق بتنظيم العمالة الأجنبية، ثالثًا والأهم؛ أنْ يستمر في تركيزه على خطورة أنْ يكون لبنان أحد ساحات ترجمة صفقة القرن، وضرب قضية اللاجئين، التي تشكل هدفًا رئيسيًا للإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني.

تصريح صحفي
صادر عن كتائب الشهيد أبو علي مصطفى
الجناح العسكري للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
لهيب العنفوان الثوري سيطفئ نار المحتلين

تتقدم كتائب الشهيد أبو علي مصطفى بتحية الفخر والاعتزاز بالشهداء الأبطال منفذي عملية الطعن بالقدس ومنفذ عملية الدهس البطولية على مفترق ما تسمى غوش عتصيون، وتؤكد الكتائب في هذا السياق على أن العنفوان الثوري للشباب سيطفئ نار المحتلين، معتبرة اياه رداً طبيعياً على ما يقترفه العدو الاحتلالي الصهيوني من جرائم وتهويد لمقدساتنا وأراضينا، إن هذه التضحيات التي يقدمها شبابنا الفلسطيني الثائر تؤكد على أن نهج المقاومة هو الخيار الأنجع في مواجهة العدو وتغوله على شعبنا ومقدساته وقمعه لأهلنا في مدينة القدس ، وأن للقدس رجال ونساء وشباب وأشبال قادرين على حمايتها والدفاع عنها في ظل تخاذل وتخلي الكثيرين.

وتدعو الكتائب لتعزيز وحدة الصف الوطني المقاوم ومزيدا وشمولية في المواجهة بكل الإمكانيات ، فلا خيار أمام شعبنا إلا انتزاع حقه بالقوة ، ولا أمان للمحتلين على أرضنا وستبقى مقدساتنا محرمة عليهم ولن يستطيعوا تهويدها أو انتزاعها منا .

المجد للشهداء والشفاء للجرحى والانتصار لشعبنا ومقاومته الباسلة والموت للمحتلين

كتائب الشهيد أبو علي مصطفى

المكتب الإعلامي

الجمعة 16/8/2019 م

فلسطينيو لبنان:
أدوار متشظية في صراع الطوائف اللبنانية

موسى جرادات– كاتب فلسطيني

عمدت السلطات اللبنانية منذ نهاية الحرب الأهلية، إلى ترتيب العلاقات مع اللاجئين الفلسطينيين، انطلاقًا من اللعب على وتر حالة التشرذم العامة في الوسط الفلسطيني، والتي ازدادت حدةً بعد توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير ودولة الاحتلال.

وعلى الرغم من إنشاء لجنة لبنانية فلسطينية مشتركة تهدف إلى توصيف وتنظيم العلاقة الشائكة بين الطرفين، إلّا أنَّ هذه اللجنة سرعان ما غابت عن الحضور، بفعل التناقضات الداخلية اللبنانية، والتي ترفض حتّى هذه اللحظة العمل على رسم سياسات عامة اتجاه اللاجئين الفلسطينيين، فالقانون اللبناني لا يلحظ خصوصية الحالة الفلسطينية، والذي بقي محل جدل وتأويل بفعل حالة الضعف السياسي الذي تمر به القضية الفلسطينية.

لهذا؛ نلحظ خطابات سياسية لبنانية متضاربة ومتناقضة إلى حد العبث في وصف الحالة الفلسطينية في لبنان، وهذه الوضعية منسجمة إلى حد بعيد في المضمر السياسي للقوى الطائفية في لبنان، القائم على توظيف هذا الملف.

فالملف الفلسطيني سرعان ما ينفصل عن مؤسسات الدولة اللبنانية بجميع تشكيلاتها السياسية والاقتصادية والثقافية، ليعاود الاتصال بالمخيال الطائفي، الذي يريد توظيف العامل الفلسطيني في لبنان؛ لخدمة أجندات طائفية متصلة إلى حد بعيد مع الخارج الإقليمي والدولي.

وأمام هذا المشهد المركب والمعقد، والذي يصل حد الاستعصاء على الفهم، يبرز الواقع الفلسطيني في لبنان، والذي يندرج في خانة المأساة التي لا تنتهي. والذي يمكن وضع معالمه الأساسية ضمن السياق العام للقضية الفلسطينية، حيث ارتبط نضال اللاجئين الفلسطينيين ضمن السياق العام للنضال الفلسطيني، والذي وصل في مراحل تاريخية حد التماهي مع القضية، دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الحالة الفلسطينية في لبنان؛ الأمر الذي أوصل تلك الحالة إلى وضعية الاستنزاف، وعلى كل الصعد، بحيث ضحّت تلك الشريحة في مواجهة حالة التغول من قبل الدولة اللبنانية وأجهزتها المختلفة، عبر ممارسة عملية وممنهجة، هدفها التخلص من لحظة اللجوء الفلسطيني في لبنان، ولكن في سياق الكسب غير المشروع؛ وذلك على حساب اللاجئين الفلسطينيين.

فانبرت الدولة اللبنانية لصناعة خطاب سياسي إشكالي، قائم على التخويف من فزّاعة التوطين، بحيث بررت كل إجراءاتها اتجاه

اللاجئين الفلسطينيين واتجاه المخيمات الفلسطينية، وهذا يفسر إلى حد بعيد القوانين أو التعليمات الإدارية، التي تمنع حق العمل والتملك والبناء حتّى داخل المخيمات، وهذه السياسات العملية تعني بالضرورة إرسال رسالة واضحة لكل لاجئ فلسطيني في لبنان مفادها؛ عليك التفتيش عن حلول فردية لهذا المأزق الذي أنتجناه، والذي تمَّ التعبير عنه بهجرة الكفاءات الفلسطينية خارج لبنان، بوتيرة متصاعدة وصادمة أحيانًا، فآخر الإحصاءات لأعداد اللاجئين تشير إلى أنَّ أعدادهم انخفضت ووصلت إلى حدود 172 ألفَ فلسطيني مقيم على الأراضي اللبنانية، في حين تجاوزت أعدادهم في سجلات الأنروا حدود 460 ألفًا، والفارق بين الرقمين يفسر أيضًا إلى حد بعيد المذبحة المستمرة بحق اللاجئين الفلسطينين بعد انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية، وإنْ كانت بوسائل مختلفة.

ومع هذا، فإنَّ؛ المسرح العبثي والمضلل تستمر فصوله الهزلية، بحيث يجد الفلسطيني اللاجئ في لبنان نفسه مطالبًا بلعب أدوار متشظية لصالح طوائف لبنانية، تجد فيه مادةً خام في صراعها الداخلي، وكذلك في علاقاتها مع الخارج.

فهو مطالب على الدوام بإثبات انصياعه الكامل للمضمر في الخطاب السياسي اللبناني، الذي يرى فيه حلا لمشكلته الاقتصادية المتراكمة بمقايضة عملية، عبر الموافقة على توطين الفلسطينيين، مقابل شطب جزء كبير من ديون الدولة اللبنانية.

وهنا مربط الفرس، لكن الإجراءات تلك تقتضي بناء إخراج متماسك لهذا المضمر، دون أنْ تشكل هذه الموافقة المبدئية على التوطين حالة إشكالية لدى الطوائف الكبرى في لبنان.

فقرارت وزير العمل اللبناني الأخيرة، والتي جاءت ضمن سياق تنظيم العمالة الأجنبية في لبنان، لم تكن سوى إحدى الحلقات الرئيسية في حلقات العمل الجاد على تفعيل الملف الفلسطيني وإنضاجه؛ لكي يكون مادة دسمة لصانع القرار اللبناني أمام المفاوض الغربي مستقبلًا، وهذا الإجراء جاء ليمس

بآخر الخيوط الأخوية المتبقية بين الشعبين اللبناني والفلسطيني، ويُحَوِّل تلك العلاقة من علاقة إشكالية تفتش عن حلول مُرْضية للطرفين إلى مرتبة الانفصال الكلي.

وليس غريبًا أنْ تأتي إجراءات الوزير القواتي منسجمة مع مقررات ورشة العمل التي جرت في المنامة، والتي رأت أنَّ حلّ القضية الفلسطينية ممكن عبر ضخ الأموال على الدول المستضيفة، بُغية توطين اللاجئين الفلسطينيين لديها.

لكن يجب الإشارة إلى أنَّ قرارات الوزير لم تتخذ بشكل فردي أو حزبي، بل هي أكبر من ذلك بكثير، فهذا الوزير، وبموجب آليات الحكم في لبنان، والذي يترجم ضمن طاولة مجلس الوزراء، والذي لا يستطيع اتخاذ أي قرار إلا ضمن آلية موافقة ثلثي الوزراء، وهذا يعني بالضرورة موافقة ضمنية لمعظم القوى الطائفية الفاعلة في الدولة اللبنانية.

وأمام هذا المشهد، انبثقت ردة الفعل الفلسطينية داخل المخيمات، وتموضعت ضمن سياق الحراك المدني الفلسطيني، الرافض ليس فقط لقرارات الوزير، بل المنتفض على ثلاثة عقود من التهميش الفعلي لهم من قبل الدولة اللبنانية من جهة، ومن قبل المرجعيات الفلسطينية المتمثلة اليوم بمنظمة التحرير، وحركة حماس من جهة أخرى.

حالة الحراك تلك، والتي اتّخذتْ أشكالًا وأطوارًا مختلفة هدفها الأساسي والمركزي إبراز الصورة الحقيقية للنضال الفلسطيني المشروع، سواءً ضد المحتل أو النضال المطلبي ذا الطابع الإنساني، والتأكيد أنَّ النضال الفلسطيني هو حالة واحدة وموحدة، وأنَّ مصير اللجوء الفلسطيني مرتبطٌ إلى حد بعيد بإرادة الفلسطينيين أنفسهم، بحيث لا تستطيع أي قوة مهما علا شأنها أنْ تفرض على الفلسطينيين أي قرار لا يستجيب لتطلعاتهم بالعودة والحرية، وإقامة الدولة المستقلة.

وهذا ما ترجمته حالة التضامن الواسع في أوساط الفلسطينيين، سواءً في غزة أو الضفة، وصولًا إلى عواصم الدول الأوروبية، والتي أقامت وقفات إسناد لهذا الحراك.

أما بعض مسلكيات الحراك وأنشطته؛ فهي ليست بالضرورة تعبير عن قناعات فلسطينية، وخاصة التظاهرة التي توجّهت نحو السفارة الكندية، والتي طالبت بفتح باب الهجرة لهم، بل هي تعبير عن رفض لكل السلوك الممنهج من قبل الدولة اللبنانية الذي يستهدفهم بأبسط مقومات وجودهم.

وفي الوقت نفسه، يمكن أنْ يفسر بدخول قوى تريد لهذا الحراك أنْ يدخل نفس البازار الذي صنعته الدولة اللبنانية بأيديها.

لكن ما يمكن تأكيده هو أنَّ الفلسطينيين في لبنان، وعلى الرغم من وجود كل تلك الإخفاقات التي عاشوها طوال سنوات لجوئهم؛ ما زالوا قادرين على الابتكار والإبداع، والخروج من تحت الرماد، عبر الاستناد إلى الذاكرة الجمعية لهم ولهويتهم الوطنية الفلسطينية المكتملة، والمنسجمة مع ذواتهم الفردية، لذا؛ فإنَّ مشاريع التوطين غير قادرة على احتوائهم وتذويبهم ضمن هويات أخرى لا تمس كينونتهم.

الحراك الفلسطينيّ في مخيّمات لبنان: نحو رؤية وطنيّة تقدمية شاملة

محمد الخطيب – منسق شبكة صامدون في أوروبا

تدخل انتفاضةُ المخيّمات الفلسطينيّة في لبنان أسبوعَها الثالث؛ الاحتجاجات مستمرّة، وحالةُ غضب عارمةٌ تعمّ المخيّمات، وتصل إلى المدن اللبنانيّة المركزيّة، من الشمال إلى الجنوب. شعبُنا، وبخاصّة المرأة والشباب، أثبت القدرةَ على العمل والتنظيم في اللحظة التي شعرَ فيها أنّ حقوقَه، بل قضيّتَه الوطنيّة برمّتها، تواجه خطرَ التصفية على مستويات عدّة؛ من هويّة اللجوء، إلى كرامة العيش في اللجوء، وانتهاءً بحقّ العودة.

شكّلتْ لحظةُ انفجار التجمّعات الشعبيّة الفلسطينيّة، هذه، فرصةً للتعبير عمّا يعانيه شعبُنا منذ عشرات السنوات، جرّاء الظلم والتهميش والقوانين العنصريّة، وأعادت الاعتبارَ إلى المبادرات الإبداعيّة في الاحتجاج والعصيان، بل استطاع هذا الحراكُ أنْ يوحّد المخيّمات خلال أيّام معدودة، وهو ما لم تستطع برامجُ «المجتمع المدنيّ» والفصائلُ أنْ تفعله طوال عشرات السنين.

في 2019/21/7؛ أيْ: في اليوم السابع على الحراك، بادرتْ خمسةُ مراكز ثقافيّة ومجموعات شبابيّة في مخيّمات لبنان إلى إصدار بيان مهمٍّ تفصّل فيه أسبابَ الأحداث، لكنّ أهمّ ما جاء في البيان أنّه حدّد مطالبَ مركزيّةٍ للحراك، وهي:

- أنْ تُصدر الدولةُ اللبنانيّةُ قانونًا يعرِّف اللاجئين الفلسطينيّين في لبنان تعريفًا واضحًا لا لبسَ فيه، يَضمن لهم حقوقَهم المدنيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّةَ والعيشَ بكرامة.
- تعديل القانون 129، الصادر سنة 2010، لناحية إلغاء إجازة العمل، ومنح اللاجئين الفلسطينيّين الحقّ في مزاولة المهن الحرّة، وإصدار المراسيم التطبيقيّةَ اللازمة.
- تعديل قوانين تنظيم المهن الحرّة، بما ينسجم مع قانون العَمل لناحية استكمال إلغاء شرط «المعاملة بالمثل.»
- وقف التمييز المركّب ضدّ اللاجئين الفلسطينيّين، وإصدار تعديل قانونيّ يسمح لهم بتملّك العقارات.

تحديدُ هذه المطالب، وصياغتُها بلغة واضحة، أسهما في انتقال الحراك منْ مرحلة الاحتجاج ضدّ «قرار الوزير» إلى وعي عامٍّ وجامع يطالب – بصوت واحد – بجميع الحقوق الاجتماعيّة والمدنيّة.

في مواجهة اليمين اللبنانيّ والخطاب الطائفيّ

يعمل اليمينُ اللبنانيّ على خلق صورة نمطيّة عن الشعب الفلسطينيّ في لبنان؛ تهدف إلى شيطنته ووضعه على لائحة «الغرباء»، ويأتي ذلك ضمن حملات إعلاميّة و «قانونيّة» وأمنيّة، تتصاعد وتيرتُها في خدمة التنافس السياسيّ داخل التيّار اليمينيّ الواحد (التيّار الوطنيّ الحرّ والقوّات اللبنانيّة) للوصول إلى جمهور الطائفة وكرسيّ رئاسة الجمهوريّة. وقد بلغ التنافسُ الإعلاميّ حدَّ استعادة خطاب الحرب الأهليّة، والمطالبة بعودة «المكتب الثاني» (الاستخبارات اللبنانيّة) إلى المخيّمات، وبحرق الفلسطينيّين بالأفران على غرار أفران النازيين، عنصريّة مرعبة، تتوهّم التميّز الحضاريّ والعراقة «الفينيقيّة.»

لكنْ، على الرغم من تعامل اليمين اللبنانيّ مع الفلسطينيّ على أنّه «فزّاعة» أمنيّة، فقد أثبتَ شعبُنا في لبنان خلال الحَراك مدى تضامنه مع الشعب اللبنانيّ، وأبرز التزامًا جدّيًّا بالحفاظ على سلميّة الانتفاضة وتوجيهِ الحَراك بشكلٍ تقدّميّ ووطنيّ، تُرجم في خطاب يؤكّد حقَّ العودة ورفض التوطين.

انتفاضة المخيّمات توحّد الفلسطينيين

خلال الأسابيع الأولى لانتفاضة المخيّمات الفلسطينيّة في لبنان، عبّرتْ جماهيرُ شعبنا في الوطن المحتلّ والشتات عن تضامنها مع هذه الانتفاضة؛ ففي غزّة، في أيّام الحَراك الأولى في مخيّمات لبنان، دعت «اللجنةُ الوطنيّة لمسيرات العودة وكسر الحصار» إلى «جمعة لاجئي لبنان»، وقدّم أهلُ غزّة الشهيد الشاب أحمد القرّا (23 عامًا) ومعه عشرات الجرحى.

أمّا في الضفّة الغربيّة المحتلّة، فقد نظّمت الحركةُ الطلّابيّة، وصوت طلبة فلسطين، تظاهرةً جابت شوارعَ مدينة رام الله.

وأمّا في مدينة القدس، التي يواجه أهلُها أشرسَ سياسات التصفية والتهويد، فقد دعت مجموعةٌ شبابيّة إلى تظاهرة ضدّ سياسة هدم البيوت، وتضامنًا مع مخيّمات لبنان، فاعتقلتْ شرطةُ الاحتلال ثلاثة طلّاب.

وفي الشتات الفلسطينيّ، تظاهر الفلسطينيّون أمام السفارات اللبنانيّة، ونُظّم العديدُ من الاعتصامات والتحرّكات في لندن وبرلين وبروكسل ونيويورك.

باختصار، انتفاضة المخيّمات شكّلتْ أنموذجًا عمليًّا لوحدة الفلسطينيين في كلّ مكان، لكنْ، للأسف، هذا يكاد لا ينطبق على فلسطين المحتلّة عام 48. يستطيع أهلُنا هناك التضامنَ مع الحراك في لبنان بالشكل الذي يرونه مناسبًا، سواء أكان ذلك عبر اعتصام في حيفا، أمْ عبر تظاهرة على الحدود مع جنوب لبنان، أمْ غيرِ ذلك. لكنْ يحقّ لنا أنْ نعرف لماذا امتنع رئيسُ «القائمة المشتركة» أو «لجنة المتابعة العليا» عن إصدار موقف يحمّل الكيانَ الصهيونيّ مسؤوليّة معاناة الفلسطينيّين في لبنان ويطالب بعودتهم؟ ألا يتطلّب ذلك من القوى التي ترفض الانخراط في كنيست العدوّ أنْ تعزّز نضالَها، بما في ذلك التواصل مع المخيّمات في كلّ مكان؟

الوحدة اللبنانيّة – الفلسطينيّة

يشكّل حراكُ المخيّمات فرصةً تاريخيّةً لوحدة الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة واللبنانيّة في وجه الخطاب الطائفيّ والعنصريّ، وفي نضالها من أجل العدالة الاجتماعيّة، والتصدّي للعدوّ الصهيونيّ؛ فالوحدة المنشودة لا تُنجَز في قصور الثقافة، بل بالعمل على الأرض، وبالتواصل الدائم مع شرائح المجتمع الواسعة، اللبنانيّة والفلسطينيّة، وبتقديم خطاب وطنيّ عروبيّ عابر للطوائف والمذاهب.

حتّى هذه اللحظة، استطاع الحراكُ صونَ اللحمة بين الشعبين، وشكّلت التظاهرةُ المَهيبة في مدينة صيدا أكبَر دليل على ذلك، إذ شارك الآلافُ منهما، وهتفوا بصوت واحد ضدّ سياسة الوزير أبو سليمان العنصريّة، ومن أجل حقّ العودة، ورفض التوطين، ومنح الفلسطينيين في لبنان كامل حقوقهم. هذه التظاهرة استعادت مشاهدَ جميلةً مزروعةً في وعي الشعبين: الوحدة الوطنيّة اللبنانيّة - الفلسطينيّة، وصيدا الشهيد معروف سعد، والحركة الوطنيّة اللبنانيّة المقاومة،... على عكس المشاهد القاتمة التي يعمل الإعلامُ العنصريُّ في لبنان على استرجاعها.

الفصائل الفلسطينيّة وأزمةُ القيادة

غير أنّ حَراكَ المخيّمات في لبنان كَشف -أيضًا- بعضَ المشاكل التي تعانيها الحركةُ الوطنيّة الفلسطينيّة: من تفرّد، وتكلّس، وغير ذلك، والأهمّ أنّه ظهّر أزمةَ القيادة.

فعندما أصدرت الرئاسةُ الفلسطينيّةُ تصريحًا عبّرتْ فيه عن حقّ الحكومة اللبنانيّة في تنفيذ قراراتها، وطالبت الفلسطينيّين بإنهاء الاحتجاجات، فإنّها وضعتْ نفسَها في الموقع النقيض لخيار شعبنا. سلطة أوسلو لم تكتف بالتنازل عن حقوقنا في فلسطين لحساب الكيان الصهيونيّ، بل تريدُنا اليومَ التخلّي عن أبسط حقوقنا الإنسانيّة في لبنان!

خلال جلسة حوار في الاعتصام الليليّ عند مدخل مخيّم عين الحلوة، بُثّتْ مباشرةً عبر صفحات التواصل الاجتماعيّ، حصل نقاشٌ قيّمٌ عن خطوات الحَراك القادمة. كان أحدُ الأسئلة عن رفع أعلام الفصائل في التظاهرات، بدلًا من الالتزام برفع العلم الفلسطينيّ فقط؛ فعلّق أحدُ شباب المخيّم قائلًا: «أنا على استعداد لرفع علم أيّ فصيل فلسطينيّ إذا وقف إلى جانب الحرَاك، وساهم في استعادة حقوق الناس المسلوبة». هذا الموقف في الحقيقة، وباختصار، هو موقف الشعب الفلسطينيّ. إنّ جماهيرَ شعبنا، التي تضحّي وتناضل منذ عشرات السنين، تعلّمتْ من التجربة أنْ تقف في صفّ مَن يقاوم ومَن يدافع عن حقوقها ويحفظ كرامتها.

ماذا يقول الحراكُ اليوم للفصائل الفلسطينيّة؟ مَن يسمع صرخات الآلاف الغاضبة، وهي تهتف «وين القيادة وين؟» شعبُنا اليوم في لبنان يتوق إلى قيادة تكون من رحم الشعب، وربّما سيجدها في جيل جديد، مبدع، متمرّد، يشارك في استمرار الحَراك، ويقف

على نقيض نهج الانقسام والمساومة والكسل والتراخي.

العدوّ والأنظمة والحراك

لم يُصدر الكيانُ الصهيونيّ موقفًا من الحَراك في لبنان، لكنّ هذا لا يعني أنّه لا يراقب الأحداث بدقّة وقلق؛ فهو أوّل المتضرّرين من تحصيل الفلسطينيّ حقوقَه المدنيّة في لبنان، ومن ربط انتفاضة مخيّمات لبنان بنضال الشعب الفلسطينيّ في كلّ مكان من أجل حقّ العودة وتقرير المصير. يريد لنا العدوّ الصهيونيّ أنْ نعيش في جزر معزولة، وهو يجترّ كلّ القوانين العنصريّة التي تمكنه من فرض حالة الحصار على شعبنا. لهذا، فإنّ عدمَ حصر الحراك الشعبيّ الفلسطينيّ في لبنان في الجانب الحقوقيّ، على أهميّته، يُسهم في كسر حالة العزلة، ويشكّل أداةً جديدةً للمقاومة ولتدعيم وحدة الشعب الفلسطينيّ.

ثمّ إنّ الحراك الوطنيّ، بشكل عامّ، مساحة خصبة لتدريب الناس على التمرّد والثورة من أجل استعادة حقوقهم. وهذا يخيف الأنظمةَ العربيّةَ أيضًا؛ ولا شكّ في أنّ هناك اليومَ أجهزةً أمنيّةً عربيّةً تتابع مجريات الحراك في شاتيلا والبرج الشماليّ والبَصّ، وعينُها على المخيّمات في أقطار عربيّة أخرى!

أفقُ الحَراك

تقول الكاتبة الفلسطينيّة إسلام الخطيب:

« إنّ فعاليّة واستمراريّة هذه التحرّكات جديدتان نسبيًّا. ففي حراك 2015، ضدّ تقليصات الأونروا، بدأت الدعواتُ من المجموعات المستقلّة، غير أنّ الفصائل الفلسطينيّة نجحتْ في احتوائها، لتنتهي بعد 10 أيّام من التظاهر المتواصل. أمّا اليوم، فلا تزال التحرّكاتُ مستمرّةً، بالرغم من محاولات الاحتواء المتواصلة بأشكال وأطر مختلفة؛ سواءً عبر ركوب سفارة السلطة الفلسطينيّة في بيروت موجة الحراك الأخير - على الرغم من أنّ السلطة نفسَها طلبت من الفلسطينيّين التروّي - أو عبر دعوة الفلسطينيّين والفلسطينيّات إلى عدم التحرّك خارج حدود المخيّمات، أو من خلال تخفيض سقف الخطابات الفلسطينيّة المحليّة، التي شملتْ مطالبها منحَ الفلسطينيّين كاملَ حقوقهم المدنيّة والاقتصاديّة، ومطالبة السلطات اللبنانية بوضع تعريف قانونيٍّ واضحٍ للاجئين الفلسطينيّين في لبنان».

إنّ مآلات هذا الحراك ينبغي أنْ ترتبط دائمًا بالهدف الثابت والمركزيّ، وهو استعادةُ شعبنا الفلسطينيّ في لبنان دورَه في الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، وهذا لا يمكن أنْ يتحقّق إنْ لم يستعد الفلسطينيُّ في لبنان حقوقَه المدنيّةَ الكاملة، ويُعامَل بكرامة، لكيْ يتمكّنَ من العمل على حراك يحمل قضيّة اللاجئين الفلسطينيّينَ بشكل دائم؛ حراك ينطلق من لبنان إلى التجمّعات الفلسطينيّة في البلاد العربيّة ويصل إلى كلّ الفلسطينيّين في العالم. كما ينبغي لهذا الحَراك أنْ يعيد الاعتبارَ إلى مركزيّة «حقّ العودة» في القضيّة لتكون على سلّم أولويّات الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة.

وباختصار، فإنّ حَراك الفلسطينيّين في لبنان فرصة تاريخيّة لإنتاج قيادات جديدة، يتصدّرها الشبابُ والشابّاتُ ولجانُ الأحياء، ولاستعادة التلاحم اللبنانيّ - الفلسطينيّ العريق، ولتعزيز دور الشتات، ولتنمية أواصر التضامن الأمميّ، ولتسليط الضوء على معاناة الفلسطينيين في أماكن أخرى في العالم.

المسار القانوني لحق عمل الفلسطينيين في لبنان

عطالله السليم، كاتب وناشط سياسي من لبنان

إبان تولي أمين الجميل مقاليد الرئاسة في لبنان، مُنِعَ الفلسطينيون من مزاولة حوالي 70 مهنة، لم يكن غريبًا هذا الأمر، إذ إنّه لطالما اعتبر اليمين اللبناني بأنّ الحرب الأهلية وما سبقها كانت بسبب الوجود الفلسطيني في لبنان، فكان عقاب اليمين آنذاك بمنع الفلسطينيين من العمل، وبالتالي حرمانهم من أبسط مقومات العيش، إلّا أنّ هذا المسار بدأ يتطور لصالح اللاجئين الفلسطينيين بدءًا من عام 2005، حين تولّى طراد حمادة وزارة العمل؛ فعمد إلى إصدار المذكرة رقم 67/1 التي أتاحت للمهنيين الفلسطينيين العمل في المهن اليدوية والمكتبية المحصورة مزاولتها باللبنانيين دون غيرهم، بشروط معيّنة، أبرزها :أنْ يكون من الفلسطينيين المولودين على الأراضي اللبنانية، وأنْ يكون مسجلًا في سجلات مديرية شؤون اللاجئين التابعة لوزارة الداخلية.

التطور الثاني، والذي يوازيه أهمية، كانت عندما أصدر المجلس النيابي خلال عام 2010 القانونين رقم ١٢٨ و 129، والذي أدرج خلالهما تعديلات جوهرية على قانوني العمل والضمان الاجتماعي، وبموجب القرارين، أعفي اللاجئ الفلسطيني جزئيًا من شرط المعاملة بالمثل، ومن رسوم إجازة العمل، وأتاح له الاستفادة من تقديمات تعويض نهاية الخدمة، واستثناه من تقديمات صندوقي ضمان المرض والأمومة والتعويضات العائلية، على الرغم من إخضاعه لتسديد الحصص من الاشتراكات المترتبة عليه كاملة. وأهم ما ورد في تعديلات المادة 59 من قانون العمل اللبناني رقم 128، والمادة 9 من قانون الضمان الاجتماعي رقم 129 :»إلغاء رسم إجازة العمل؛ إلغاء شرط المعاملة بالمثل، إفراد إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسابًا منفصلًا مستقلًا لديها للاشتراكات العائدة للعمال من اللاجئين الفلسطينيين، على ألا تتحمل الخزنة أو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أي التزام مالي تجاههم؛ الاستفادة من تقديمات تعويض نهاية الخدمة وطوارئ العمل».

بموازاة التطور في المسار القانوني الذي يرعى عمل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، برز عدد من العوائق والإشكاليات العملية التي منعت من تطبيق قانوني عام 2010، وهي :

إنَّ أرباب العمل اللبنانيين كانوا يغضون الطرف عن استصدار إجازة عمل للعامل الفلسطيني؛ لأنَّ ذلك سيلزمهم بالتصريح عنه للضمان الاجتماعي، وبالتالي وضع مساهمة لصندوق الضمان تقدّر بـ 23 ٪ للأجنبيّ. إذن، التهرب الذي مارسه أرباب العمل اللبنانيون من تسجيل الأجراء الفلسطينيين يشبهِ إلى حد كبير التهرب من تسجيل الأجراء اللبنانيين في الضمان الاجتماعي.

إنَّ استصدار إجازات عمل للأجراء الفلسطينيين كان مرهونًا باستنسابية وزير العمل في تطبيق القوانين. على سبيل المثال، ففي الفترة التي تولّى فيها شربل نحاس وزارة العمل كان حريصًا على تطبيق القانون فيما لم نشهد الحرص نفسه من وزراء العمل الذين تعاقبوا بعده.

استمرّ الوضع على حاله حتّى عام 201 إلى حين إطلاق وزير العمل الحالي كميل أبو سليمان خطته التي أسماها خطة «مكافحة العمالة الأجنبية غير الشرعية»، والتي سنسجل عليها الملاحظات الآتية: أتت هذه الخطة بعد حملات عنصرية ضدّ اللاجئين السوريين في البلد من قبل أحزاب سياسية فاعلة، أبرزها: التيار الوطنيّ الحر. وكان المقصود بالحملة العمالة السورية، إلّا أنَّ موضوع العمالة الفلسطينية استجدّ، وكأنّه دخل في سياق مزايدة سياسية- طائفية لكسب ودّ الشارع المسيحي بين التيار الوطني الحرّ وحزب القوات اللبنانية – وهو الحزب الذي ينتمي إليه وزير العمل.

إنَّ القوانين التي ترعى استصدار إجازات عمل للفلسطيني كانت موجودة أصلًا، وليس ذنب الأجير الفلسطيني إذا كان ربّ عمله لم يبادر إلى إصدار تلك الإجازات، فكان الأجدى بالوزارة تطبيق القانون منذ العام 2010 وليس اليوم!

للفلسطيني خصوصية في لبنان لناحية وضعيته القانونية، ذلك أنّه وبخلاف الأجانب الذين يضطرون إلى الحصول على إقامات وتجديدها دوريًا، فإنَّ إقامة اللاجئ الفلسطيني في البلد هي إقامة مؤقتة إلى حين عودته إلى بلده، وهذا يستتبع تحديثات على النظم القانونية الموجودة، وبالأخص حقي العمل والتملك.

يعتقد بعض الفلسطينيين في لبنان أنَّ حصولهم على إجازات عمل، أسوة ببقية غير اللبنانيين؛ سيدفع بالدولة اللبنانية إلى معاملتهم كأجانب، وبالتالي نزع صفة اللجوء عنهم. وتزداد تلك المخاوف بعد تقارير دولية تفيد بإلغاء وكالة الأونروا تدريجيًا، على أنْ يصبح الفلسطينيون تحت مسؤولية الدول المستضيفة لهم.

إنَّ إعلان الخطة أتى بعد أسبوع واحد على انعقاد «مؤتمر البحرين»، حيث زادت المخاوف الفلسطينية من أنْ تكون هذه الخطة تمهيدًا لدخول لبنان إلى صفقة القرن من بوابة هذا القانون.

الوطنية الفلسطينية:
انتماؤها القومي وتعبيراتها السياسية

محمد جبر الريفي - كاتب وأديب من فلسطين

لم تكن الوطنية الفلسطينية التي ظهرت تعبيراتها السياسية بعد تقسيم سايكس بيكو لبلاد الشام ذات نزعة إقليمية قطرية ضيقة، كباقي بعض الوطنيات العربية الأخرى التي ظهرت بعد حصول البلدان العربية على الاستقلال السياسي، والتي جاءت رموز التجزئة السياسية الممنهجة؛ كالعَلَم والنشيد الوطنيين لتكرسها أكثر؛ ليصبح التعصب القطري أو الإقليمي مظهراً صارخا لها، وذلك تحت غطاء حماية السيادة الوطنية، وهو المفهوم الذي تعامل مع النضال الوطني الفلسطيني، خاصة منه المسلح من زاوية أمنية مخابراتية.

منذ انطلاق النضال الوطني الفلسطيني بتأسيس الحركة الوطنية الفلسطينية بعد الحرب العالمية الأولى، كانت الوطنية الفلسطينية ذات تعبيرات قومية عربية؛ بسبب سياسة النهب الصهيونية للأرض، وتطلع الحركة الصهيونية العالمية على بناء مشروعها السياسي باحتلال أجزاء كبيرة من أراضي الدول العربية المجاورة لفلسطين؛ تحقيقا لإقامة الدولة اليهودية من النيل إلى الفرات، وهو المخطط الصهيوني الاستعماري الذي جعل القضية الفلسطينية تتحول إلى قضية قومية تتصل بالأرض العربية وبالوجود القومي العربي نفسه، ولأنَّ الهدف الاستعماري من وراء زرع الكيان الصهيوني في فلسطين هو إعاقة وحدة الشعوب العربية؛ حفاظًا على استمرار المصالح الغربية الحيوية، خاصة السيطرة على منابع النفط، باعتبارها المادة الحيوية لاستمرار فاعلية الحضارة الغربية البرجوازية الاستهلاكية (وثيقة بانرمان)، وهي الوظيفة التي أسندت إلى الكيان الصهيوني، والتي ما زال يقوم بها.

لقد استمرت الوطنية الفلسطينية محافظة على نقائها العروبي وطابعها القومي، ولم يختلط مفهومها السياسي بالطابع الحضاري أو بالفكر الديني كحال الوطنية المصرية مثلًا؛ التي ينظر إليها في الفكر الوطني المصري بأنَّها امتداد للحضارة الفرعونية التي امتزجت في مراحلها بالوجود القبطي، وهو ما جعلها وطنية إقليمية، وبذلك جاءت الثورات المصرية بخلاف ثورة 23 يوليو، ثورات وطنية بعيدة عن أي انتماء قومي عربي كثورة 1919 بقيادة سعد زغلول زعيم حزب الوفد المصري، الذي تخلو أدبياته السياسية من أي إشارة إلى عروبة مصر.

في لبنان أيضًا، كانت الحضارة الفينيقية تعبيرًا عن هوية لبنان، الدولة الوطنية الحديثة؛ حفاظًا على الطابع الطائفي الذي يعطي الهيمنة السياسية للطائفة المارونية المسيحية، التي توصف بأنَّها طائفة انعزالية، وكان لحزب الكتائب المسيحي الماروني دورٌ في الغزو الصهيوني للبنان عام 82، والذي أسفر عن خروج مقاتلي الثورة الفلسطينية من بيروت، ولا غرابة في ظل هذا المنشأ للوطنية اللبنانية الحديثة؛ أنْ يؤسس أنطوان سعادة الحزب القومي السوري الاجتماعي، الذي كان له موقفٌ معادي للوحدة المصرية السورية؛ لكونها تجسيدًا للانتماء القومي العربي لكلا القطرين المصري والسوري.

هَكذا هي الوطنية الفلسطينية قومية في انتمائها، رغم ما انتاب الشعب الفلسطيني من مضايقات الدول العربية في حالات الإقامة والسفر واللجوء والعمل، وحتّى بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية ظلّت الوطنية الفلسطينية عربية الانتماء؛ لأنَّ أكثر فصائل منظمة التحرير الفلسطينية هي امتداد للتيارات القومية العربية، فقد انحدرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مثلًا وهي التنظيم الثاني في منظمة التحرير، من تجربة حركة القوميين العرب في بداية الخمسينيات من القرن الماضي، وكذلك حركة فتح التي ضمّت في إطارها السياسي والتنظيمي الأصوات الفكرية والسياسية ذات التوجه الوطني والقومي العروبي الأصيل، وهو ما جعل هذه المنظمة السياسية حتّى بعد الاعتراف بها في قمة الرباط عام 1974، كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني جزءًا من حركة التحرر الوطني العربية.

إنَّ ما يحدث الآن من تجريد القضية الفلسطينية من بُعدها العربي عن طريق التطبيع والانشغال عنها بقضايا الصّراع الداخلي، هو تزوير لطبيعة الصراع مع العدو؛ فالصراع بيننا وبين الكيان الصهيوني المدعوم إمبرياليًا، هو صراع عربي صهيوني، وليس فقط صراعًا فلسطينيًا إسرائيليًا، كما أصبح يطلق عليه الآن من قبل أصحاب التيارات الإقليمية، وهو ما يجب التأكيد عليه الآن، خاصة وأنَّ المخطط الأمريكي الصهيوني الذي يستهدف القضية الفلسطينية بالتصفية النهائية، يرتكز على مفهوم المصالح القطرية الضيقة التي تغذيها الوطنيات العربية ذات النزعة الإقليمية، وهو ما يجعل الوطن العربي مهيئًا للتفتيت الجغرافي إمعانًا في إحداث تجزئة سياسية أكثر خطورة على مستقبل شعوب المنطقة من عملية التجزئة السياسية السابقة.

الهوية الوطنية الفلسطينية: استعادة ما تمَّ تهميشه

وسام رفيدي: محاضر في دائرة العلوم الاجتماعية– جامعة بيت لحم

استكمالًا للمقالة السابقة المنشورة في الهدف حول الهوية، فقد كان لزامًا معالجة قضية مركزية إضافية، وهي سياسات الهوية، باعتبار الهوية تصنع صناعة من قبل المؤسسة المهيمنة.

إذا جاز لنا من الناحيتين المنهجية والواقعية أنْ نقر أنَّ هناك تراتبية في أهمية مقومات الهوية من حيث (دورها) في تشكيل الهوية، فربما كانت الذاكرة الجمعية ورؤية الشعب لدوره في التاريخ، من أهم مقومات الهوية. وبالقطع؛ فإنَّ هذين المقومين لا يمكن فصلهما عن دور المؤسسة المهيمنة على المجموعة البشرية، شعب كانت أو طبقة أو أي مجموعات عرقية وإثنية ودينية وتضامنية.

لقد أعاد العديد من المُنظِّرين من أمثال: بنديكت أندرسون، وإريك هوبسباوم، وعزمي بشارة، تشكل الهويات الحديثة إلى عامل مهم، وهو تطور الطباعة كصناعة، بما يعنيه ذلك من آلية، ازداد بسرعة فائقة طابعها الشعبي، في تشكيل الذاكرة الجمعية والرؤية الوطنية. بطبيعة الحال، فإنَّ هذا التطور الذي أسماه المنظرون الاجتماعيون بالرأسمال الطباعي لم يكن منفصلًا، بل كان نتيجة للثورة البرجوازية التي أنتجت الدولة الحديثة بهوياتها الوطنية المميزة والمنفصلة عن الهويات الأخرى، بمقومات الذاكرة والرؤية واللغة، ومجموعة الرمز المميزة لكل شعب.

لذا؛ تنتصب الدولة كأبرز مؤسسة في صناعة الهوية باعتبارها الوكيل السياسي للطبقة المهيمنة اقتصاديًا، والتي تسعى من موقع الهيمنة، لصوغ الهوية وفق رؤاها الطبقية. إذن؛ ليست المسألة، نعني صياغة الهوية، بمعزل عن الأيديولوجيا الطبقية للطبقة المهيمنة. وهذا ما يعيدنا لحقيقة ارتباط موضوع الهوية بالطبقة، والذي كنا أشرنا إليه في العدد السابق من دورية (الهدف).

في البدء كانت الكلمة، والكلمة هنا هي توجه الدولة لصياغة الهوية بمضامين محددة، ترغب في تضمينها للمقومين الأساس، الذاكرة والرؤية الوطنية. وهنا أبدع المفكر الماركسي "لوي ألتوسير" في الكشف عن دور الأجهزة الأيديولوجية للدولة في إعادة صياغة وعي العمال، في صياغة نظرية تمكننا من استخدامها لفهم دور الدولة في صياغة الهوية. على الصعيد الفلسطيني؛ لعبت منظمة التحرير دور الدولة، باعتبارها كيانًا سياسيًا يمثل الشعب، انتزع دوره هذا عبر عملية النضال الشاق، عبر مؤسساتها وفصائلها وتعبئتها وخطابها وإعلامها ومنشوراتها، وجميع فعالياتها السياسية والثقافية والفنية، لعبت المنظمة دورها في تضمين الذاكرة الجمعية والرؤية الوطنية مضامين محددة كنتاج لسياسات محددة، "تحرير فلسطين، العودة، حقوق اللاجئين، الكفاح المسلح، كنعانية النشأة، تحرير الأسرى، البعد القومي للنضال، مفتاح العودة، وكوشان الطابو برمزيتهما"، كل ذلك وغيره الكثير غدا مضامين ثابتة في ذاكرة شعبنا ورؤيته للتاريخ والمستقبل. وعلى صعيد آخر، تمَّ إعادة إنتاج/إظهار الركائز الأساسية لمقومات رمزية هوياتية تشكّلت قبل العام 48، سواءً كنضالات شعبية من نوع ثورة العام 36، أو رموز ثقافية وفنية، أو تعبيرات حضارية مختلفة على مختلف الصعد. ويبدو أنَّ الرموز حازت على قصب السبق بتلك السياسة التي لم تقتصر على دور المنظمة بإبرازها بل تجاوزتها لدور شعبي مؤسساتي وقاعدي، رموز من نوع الدبكة والأغنية الشعبية، وأنواع الرقص المختلفة، والكوفية، وأنواع الطعام...إلخ من رموز، هي الأبرز في التعبير عن الهوية على المستويين الرسمي والشعبي. ومع ذلك؛ فالسياسة الرسمية ذاتها، وبعد توقيع اتفاقية أوسلو، وانتقال قيادة المنظمة لموقع الموظف في خدمة المستعمر، خاصة

على المستوى الأمني، اعتمدت مضامين جديدة باتت تلحق الضرر بمقومات الهوية، انطلاقًا من أنَّ أوسلو ليس فقط اتفاقية سياسية أمنية مذلة مع المستعمر بل واتفاقيات اقتصادية، أنتجت خيارات وقيم جديدة، فإنَّ سياسة فريق أوسلو المهيمن على المنظمة اعتمدت منهجين أساسيين في التعامل مع مضامين الهوية:

أولا: شطب مضامين رئيسة من مقومات الهوية الوطنية من نوع: شطب مقولة الكفاح المسلح كمقولة وممارسة، بل واتخاذ موقف عدائي منها، يصل حد ملاحقة المقاومين لتحويلها لفعل على الأرض، والعبث بالجغرافيا السياسية للوطن الفلسطيني بالتنازل عن فلسطين التاريخية، واعتبار فلسطين الضفة والقطاع بما عناه ذلك من شطب وحدة الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده، والاعتراف بشرعية المشروع الصهيوني في فلسطين بما عناه ذلك من التسليم المذل بصهيونية منطقة الـ 48، وتحويل التطبيع مع الصهاينة لسياسة رسمية تحت الشعار المضلل والبائس (الاشتباك السياسي!!!) لدرجة إفراد لجنة متخصصة للتطبيع على مستوى اللجنة المركزية لحركة فتح، وأخيرًا شطب مقولة التحرير بمقولة الدولة، بما يشبه وضع العربة قبل الحصان!

ثانيا: عتماد النهج الاستخدامي لرموز الهوية ومقوماتها لخدمة الكيان الهزيل: سلطة أوسلو، باعتبار (ولاية) السلطة السياسية، معدومة السيادة بكل الأحوال، هي (دولة) منتظرة على فلسطين التي غدت حصرًا الضفة والقطاع. لذلك؛ نرى اندلاقًا على التأكيد على رموز عديدة هوياتية من نوع الكوفية التي باتت وشاحًا يلتف حول رقبة مسؤولي السلطة، ومن نوع الأنشطة الفنية والثقافية التي يراد لها تأكيد وطنية مطعون بها من قبل الجماهير. لذلك؛ يبدو من (الطبيعي) أنْ يعيّن ياسر عبد ربه في يوم ما على رأس الهيئة العليا لإحياء ذكرى النكبة، وهو ذاته الذي وقف مع أبي مازن خلف اتفاقية "أبو مازن/ بيلين" التي حوّلت المطلب الوطني بحق العودة للاجئين، وتنفيذ قرار 194 لمطلب (حل عادل متفق عليه لقضية اللاجئين)! تمامًا مثلما غدا من (الطبيعي) أنْ تلتف الكوفية حول رقبة مَنْ يتعاون أمنيًا مع أجهزة المخابرات الصهيونية! كما يجري الإشادة بالنضال الفلسطيني قبل العام 48، وبالرموز الثقافية والفنية لشعبنا قبل العام ذاته، فيما يجري الاعتراف بشرعية دولة إسرائيل!

وبين التأكيد على مقومات الهوية بهدف تعزيزها أمام هجمة الصهاينة على مقوماتها، وهي هجمة تعبيراتها باتت معروفة، كخطوة مهمة للنضال من أجل تحرير فلسطين، وبين النهج الاستخدامي لرموز ومقومات الهوية في مشروع الاستسلام أمام المستعمر بَونٌ شاسع، وأدوار مختلفة للمؤسسات الرسمية والشعبية. هنا يتجلى التناقض بين دور المؤسسة الرسمية في (صناعة) هوية مهشّمة ومشوه في مقوماتها، ومهمشة لفاعليها، وهذا يتبدى أكثر ما يتبدى في الكتاب المدرسي، وخاصة كتب التاريخ، وبين دور المؤسسات والتجمعات والأُطر الشعبية التي تسعى للحفاظ على مقومات الهوية كحافز للنضال التحرري.

وإذا كان من الصحيح أنَّ التاريخ بدا دائمًا وكأنَّ مَنْ يكتبه المنتصرون، ولكن من الصحيح أيضًا إعادة النظر بتلك المقولة. انتصر المستعمر في أوسلو، بحيث اعتبر بيرس أوسلو الانتصار الثاني للمشروع الصهيوني بعد تأسيس كيانهم، وفوق ذلك نجح في فرض مفردات خطابه على فريق أوسلو في قيادة المنظمة (الإقرار بشرعية كيانهم، اعتبار الكفاح المسلح إرهابًا، التفاوض كطريق أوحد....)، ولكن بالمقابل؛ فمقومات الهوية تجد مَنْ يحميها ويعززها. على المستوى الشعبي، كأفراد ومؤسسات وقوى ثورية حية، هناك الفعل البديل المقاوم والمشتبك، مع كل المآخذ على مداه وتأثيره حتّى اللحظة في المستوى الرسمي، فعل يسعى لوضع مقومات الهوية مكانها الصحيح، وتعزيز الهوية كعامل مهم في معركة تحرير فلسطين.

وعود على بدء، ولأنَّ الهوية تصنع، فمهمات كبيرة تنتصب أمام المؤسسات الشعبية والقوى المخلصة للأهداف التاريخية بالتحرير؛ لتعزيز مقومات الهوية الوطنية، مثل: مناهضة التطبيع دون مواربة، وفضح القائمين عليه سواءً جهات رسمية أو أفراد أو مؤسسات، فتحويل الصراع لحوار مطلب صهيوني بامتياز يلحق الضرر بالمكون الثقافي الأهم في الرؤية الوطنية لشعبنا. فالمشروع الصهيوني إذ يستهدف الوجود الوطني برمته، فعلى الفعل الوطني استهدافه لا محاورته؛ الأمر الذي يعني تعزيز الرؤية الوطنية بفلسطين التاريخية كوطن للشعب الفلسطيني بديلًا لمقولة أوسلو: فلسطين الضفة والقطاع.

من جهة أخرى، فالنضال ضد التأثيرات الليبرالية الجديدة المحملة على أكتاف السياسة الرسمية الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية يغدو هدفًا مهمًا لتعزيز الهوية؛ لِمَا لتلك التأثيرات من تداعيات سلبية، وأيضًا على المكون الثقافي للرؤية الوطنية، فمفردات "التعايش، الحوار، سلمية (النضال)، (حضارية) النضال الشعبي"، كلها مفردات هدفها تدجين الوعي الوطني وخصي إرادة المقاومة. وأخيرًا، ينبغي الإشارة لخطورة الخطاب الديني، باعتباره هكذا، على الهوية الوطنية، فالقوى الإسلامية، مقاومة كانت، كحماس والجهاد الإسلامي، أو مهادنة ومستنكفة عن النضال ضد المستعمر، كحزب التحرير، تحمل في مضمون خطابها خطرًا جوهريًا على الهوية الوطنية، إذ إنَّ البعد الديني في الخطاب هو على النقيض من الخطاب الوطني، باعتبار الأخير، ولكونه يجمع كل مكونات الشعب، فهو علماني بالضرورة، فيما الخطاب الديني مفتّت ومجزّأ بالضرورة.

هنا بالذات، ينبغي توجيه السياسة الوطنية في قضايا الهوية ليس فقط ردًا على سعي الصهاينة للمس بها وتحطيمها، بل وضد السياسة الرسمية لفريق أوسلو بخصي مقومات الهوية.

التجمع الديمقراطي الفلسطيني: بين تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة! (قراءة نقدية)

تيسير محيسن–باحث وكاتب – عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني.

كَثُرَ استعمال كلمة «فشل» في وصف الحالة الفلسطينية وما آلت إليه؛ فمن فشل التسوية إلى فشل «المشروع الوطني»، ومن إفشال التحول الديمقراطي إلى فشل الجمع بين «السلطة والمقاومة»، ومن فشل «فتح» في المحافظة على هيمنتها، إلى إفشال «حماس» في إثبات الجدارة بوصفها بديلًا محتملًا. القوى اليسارية والديمقراطية لم تكن استثناءً، فلم يمر سوى بضعة أشهر على تشكيل «تجمع ديمقراطي» حتّى انفرط عقده، وأُفشل في تحقيق الرهان عليه!

للفشل أسباب موضوعية، إضافة إلى الأسباب الذاتية التي قلما يتوقف عندها العقل السياسي الفلسطيني. هذه المقالة قراءة نقدية للمحاولة الفاشلة التي جمعت قوىً خمس في تجمع قيل إنّه ديمقراطي، ولم يلبث أنْ افترقت أطرافه عند أول منعطف.

فور الإعلان عن تأسيسه، كتب د. ماهر الشريف على صفحته في الفيس بوك «ينبغي على جميع اليساريين والديمقراطيين الفلسطينيين توفير شروط نجاح هذه المحاولة الجديدة لبناء التجمع الديمقراطي الفلسطيني»، مستذكرًا عبارة الراحل أبا علي مصطفى «يا رفاق، مش مسموح لنا نفشل، ممنوع نفشل»، للأسف لم يسمح الرفاق بالفشل فحسب، بل ربما سعى بعضهم إليه سعيًا، وسوف أعرض سياقات عامة لهذا الفشل:

أولًا: استراتيجيات الاقتلاع والتشريد، الفصل والتقييد، أورثت الفلسطينيين تشظيًا وتفتتًا. مجتمعيًا جدلية التفكك والبناء، وعلى مستوى نظامهم السياسي عاشوا جدل الوحدة والانقسام؛ ولذا جاهدوا من أجل بناء هوية وطنية واحدة، وإقامة كيانية سياسية. في غضون ذلك، واجهوا انقسامات عدة، بتأثير: (أ) اختلاف الاختيارات السياسية والأيديولوجية. (ب) الطبيعة التقليدية لمجتمعاتهم والمجتمعات التي عاشوا في كنفها. (ج) الاحتلال الإسرائيلي الإحلالي والاستيطاني. (د) صعود التيار الإسلامي وبروز أزمة السياسة العضوية. لذلك؛ تُعدُّ «التجزئةُ» قاعدةً، بينما «الوحدةُ» استثناءً!

ثانيًا: مع نشأة السلطة الفلسطينية تشكّل حقل سياسي ضم ثلاثة تيارات متصارعة ومتفاعلة؛ وطني غالب نجح في إعادة إنتاج هيمنته، وإسلامي صاعد، ويساري ديمقراطي مشتت ومتراجع. دخلت هذه التيارات في صراع وبناء تحالفات على الهيمنة والسيطرة على المجتمع والنظام.

انفتح الحقل على مؤثرات إقليمية مقررة وشديدة الأثر، بما في ذلك سلوك دولة الاحتلال. في غضون ذلك، راجت صناعة الوهم، وتوقفت مسيرة التحول الديمقراطي، وانحرف الجميع عن الأجندة (الصراع على السلطة)، ووقع الانقسام، وذوت الجذور الشعبية لليسار والقوى الديمقراطية، واستقطبت قُواه ومكوناته على طرفي جبهة المواجهة بين «فتح» و«حماس» أو بين حكومتي رام الله وغزة.

اشتملت أجندة القوى اليسارية والديمقراطية على ثلاث قضايا كبرى؛ الاستقلال الوطني، والدمقرطة، والعدالة الاجتماعية، غير أنّها فشلت في أنْ تبرز في ذلك تباينًا فعليًا عن الحركتين الكبريين؛ فهي إذ طالبت بتجاوز أوسلو، سعت بكل قوة للاندراج في منطقه ومؤسساته، في مقابل أنموذج «فتح»، طرحت «حماس» بديلها الواضح، بينما ترنحت قوى اليسار بين هذا وذاك دون تميز أو كبير اختلاف، لا في المضمون ولا في الأساليب ولا في الاستراتيجيات ولا في الممارسات.

ثالثًا: يصعب الوقوف على أسباب ما يعرف بأزمة اليسار الفلسطيني، والتي تُعدُّ تشكيل التجمع أحد محاولات التغلب عليها، وانهياره دليلًا عليها. هناك مَنْ يرد الأزمة إلى سياقها العالمي ارتباطًا بانهيار المنظومة الاشتراكية وبروز العولمة، وهناك مَنْ يردها إلى انهيارات النظام العربي المتتالية. فلسطينيًا

يُؤرَّخ لبروز الأزمة بنشأة السلطة الفلسطينية وصعود الاتجاه الإسلامي، وتاليًا بانقسام النظام السياسي بين قطبين رئيسيين على خلفية التجزئة والفصل الديمغرافي والجغرافي.

في عجالة يمكن توصيف هذه الأزمة باعتبارها أزمة تجنيد وتجديد (ضعف القاعدة الجماهيرية مع تهافت فكري)، أزمة تماسك حزبي (الصراع على النفوذ داخل التنظيم والقيادة)، أزمة ديمقراطية (المركزية وهيمنة القيادة «أقلية متحكمة»). وفي الوقت ذاته؛ يقف على رأس معظم تنظيمات اليسار قيادات محترفة العمل السياسي ومتفرغة له، وتعتاش منه، وتستمد قيمتها الاجتماعية من احتلالها مواقع نافذة في هرم قيادته.

سلوك هذه التنظيمات ومواقفها بوجه عام لم يكن بالضرورة محكومًا بالتطابق مع المرجعيات الفكرية المعلنة. تنظيمات اليسار وقد تراجع حرصها على التمايز الأيديولوجي لم تعقلن ممارساتها السياسية، وتعرضت إلى أزمة هوية؛ أي انعدام قدرة التنظيم على تعريف ذاته من منطلق أيديولوجي أو فكري محدد، التباس شديد بين الأيديولوجيا المتبناة وبين الاختيارات السياسية الاضطرارية أو الممارسات الواقعية.

لم يعد اليسار يصوغ المخيال السياسي اليوم، وإنّما الإسلاميون. اليسار لم يعد قادرًا على تزويدنا برؤية للعالم، رؤية تسمح لنا بفهمه وتغييره في الوقت نفسه. اللغة التي يستخدمها لغة مقطوعة الصلة بعالمها، وليس لها قيمة تفسيرية!

شكّلت الطبقة الوسطى الرافد الأساسي للحركات اليسارية والديمقراطية، وهي لا تملك تجانسًا كبيرًا أو حتّى وعيًا طبقيًا خاصًا يجمعها؛ مما أضعف إمكانية فعلها السياسي التغييري.

لم يطرح اليسار أنموذجًا جديدًا للحكم وللنظام الاجتماعي، مشروعه نُفذ غالبًا على يد قوى أخرى (حتّى إنّ بعض فصائله رفع وتبنى شعارات على أرضية الإسلام السياسي، مثل: كراهية الغرب، والدفاع عن الاستبداد؛ بحجة أنّ الأنظمة المستبدة تعادي الإمبريالية، وبعضها الآخر شارك في حكومات ترقيعية)، غابت الديمقراطية عن جدول أعمال اليسار، وأعطى الأولوية للوطني على الاجتماعي دائمًا، وعظّم من تأثير الخارج مقارنة بالديناميات الذاتية، ومع اندغام العنصر المثالي مع العنصر المصلحي في خطاب اليسار وممارساته أُنتج وعي ملتبس، واستخدمت الأيديولوجيا في التغطية على غياب المشاريع، وليس في تأويلها أو تعبئة الجمهور حولها أو حتّى في تبريرها. وسواء تعلق الأمر بمشروع تحرري أو بمشروع نهضوي أو حتّى تنموي، لا توجد سوى تعميمات نظرية ومقولات مبتورة من سياقها المعرفي، وشعارات منفصلة عن واقعها الموضوعي.

على هذه الخلفية؛ يمكن استعراض صيرورة تشكل التجمع الديمقراطي وعوامل الضعف الكامنة، ومن ثم أسباب فشله المعلنة، وذلك بشيء من التفصيل:

في ماهيّة التجمع:

هل هو جبهة يسارية أم تيار ثالث لطالما انتظره الكثيرون؟ يقول أحد مؤسسيه «الحديث عن التجمع هو حديث عن ائتلاف، وليس عن إطار موحد».

هناك عدم وضوح حول التركيبة التي حاول بعض القائمين على التجمع «تصميمها» والتنظير لها؛ بينما حاول البعض الآخر رفضها ونقدها؛ وهي محاولة الجمع بين كون التجمع «تيارًا ثالثًا» وبين كونه «تجمعًا أو جبهة يسارية».

«التيار الثالث» في السياق العربي؛ محاولة للجمع (أو التوازن) بين تيارين رئيسيين: الليبرالية السياسية والراديكالية الاجتماعية. عمليًا تقع كل القوى التي تروم تشكيل التيار الثالث أو تنتمي إليه نظريًا بين قوتين: الأنظمة الحاكمة بتنويعاتها، وبين تنظيمات الإسلام السياسي بأطيافه.

فلسطينيًا، «التيار الثالث» عبارة عن محاولات لتأسيس «قوة سياسية» تضمن توازن النظام السياسي، وتقلل من حدة الاستقطاب فيه، وربما تكون الصيغة التنظيمية للتجمع سببًا في سرعة انهياره، حيث اعتمد المؤسسون «البنية المفتوحة» التي تضم عناصر يسارية وأخرى ديمقراطية وشخصيات مستقلة ومؤسسات مدنية، دون تركيز على الأيديولوجيا وإنّما الاكتفاء ببرنامج سياسي توافقي.

تبقى هوية التجمع أحد أبرز إشكالياته؛ فإذا كان «التجمع» علاجًا للأزمة الوطنية العامة، فالحاجة عندئذ لتأطير الكتلة الجماهيرية الضخمة (حوالي 30-50% من جمهور الناخبين)، وهي تتطلب تجمعًا وطنيًا عريضًا وفضفاضًا. الافتراض بأنّ الإجابة عن التحديات الوطنية الكبرى ذات الطبيعة السياسية لا تتطلب اصطفافات على أساس أيديولوجي، وإنما البحث عن قواسمَ سياسية مشتركة؛ لهو افتراض غير صحيح.

في الهدف:

راهن القائمون على التجمع على بناء جبهة وطنية عريضة لا مجال للمحاصصة أو الهيمنة فيها، تكسر القطبية الثنائية، وتقدم أنموذجًا مختلفًا للجمع بين مهام التحرر والبناء. هذا؛ وراهن آخرون على أنْ يشكل التجمع بديلًا تاريخيًا بالمعنى (الطبقي) لليبرالية الفاسدة والإسلام السياسي، يستوعب الحركات الاجتماعية الجديدة والمنظمات القاعدية نوما تضمه من شباب ونساء. كثرة الرهانات شكّلت مقتلًا للتجمع.

في الفكر والبرنامج:

اشتمل البرنامج السياسي للتجمع على ثلاثة محاور: وطني، اجتماعي، ومحور الدفاع عن الحريات العامة وتعزيز الديمقراطية. لم يأت البرنامج بجديد سياسيًا ولا ديمقراطيًا، أما اجتماعيًا؛ فقد ركّز على حقوق العمال والسياسات الضريبية، وأولويات الإنفاق العام، وحقوق النساء.

جاء البرنامج تعبيرًا عن توافق سياسي يشوبه بُعد المسافة في المواقف تجاه أبرز القضايا الوطنية، لم يتجاوز العموميات التي سمحت لمكوناته أنْ يأخذ كلٌ منها موقفًا مغايرًا. ثمة مَنْ يرى أنّ مواجهة التحديات التي طرحها البرنامج تحتاج إرادة سياسية ووحدة وطنية، وفعلًا شعبيًا تراكميًا وليس تجمعًا ديمقراطيًا ملتبسَ الهوية والهدف.

في التنظيم والقيادة:

لم يكشف التجمع عن بنية صلبة تشكل ثقلًا تنظيميًا قويًا، ولم تتطور صيغته الائتلافية إلى حالة تنظيمية أرقى. ظل البعض يردد أنْ ليس بالضرورة أنْ يتشكل التيار الثالث ضمن حزب أو إطار أو شكل تنظيمي ما، كما أخفق المؤسسون في الاتفاق على آليات إدارة التجمع الداخلية (آليات قيادية ديمقراطية وتمثيلية واضحة).

ظل التجمع يعاني من هيمنة قيادات

تاريخية هرمة، وبالتالي؛ عدم القدرة على استقطاب الشباب، وأيضًا ضعف القدرة على الحشد الجماهيري، كما لم يتغلب التجمع على العصبية التنظيمية لدى أعضائه.

كان من المتوقع أنْ تسمح الصيغة الائتلافية بالتباين والاختلاف بما يثري موقف التجمع ويعزز دوره، لكنها تحولت إلى آفة سرَّعت من الانهيار.

تشكو معظم قيادات التجمع من «اضمحلال شعبيتها»، ومن انخراط بعضها ضمن أنساق السلطة أو المعونة الخارجية أو المحاور الإقليمية، ويميل معظمها للمحافظة على الوضع القائم الذي يُؤَمِّن مصالحها في ظل فقرها المعرفي وخوفها من السلطة أو طمعًا في منافعها، كما ساهمت في ضرب الثقافة والسياسة بوصفهما ركائز الهوية، وحقولًا للممارسة الناشدة للحرية، فأما السياسة؛ فقد باتت سياسة زائفة، وأما الثقافة فأضحت مجرد لغو (ترويج وتعميم أفكار مسطحة، وتعميمات منمذجة).

أسباب أخرى للفشل:

في أعقاب الإعلان عن تشكيل التجمع، كتب كثيرون حول شروط وضمانات نجاح التجمع، وفي تقديري أنَّ عدم الالتزام بها يفسر سرعة انهياره والسكوت عن هذا الانهيار، وهذه عينة منها:

(1) برنامجيًا وعمليًا: تطوير رؤية التجمع وبرنامجه واستراتيجيته يتطلب مشاركة واسعة من الجمهور، وفتح حوار معمق حول القضايا، ومشاركة الشباب، وعدم رفع سقف التوقعات، والإكثار من الفعل والتقليل من القول، والنزول إلى الشارع، وتبني قضايا الجمهور التي يعاني منها، والتعلم من التجارب السابقة ومن تجارب الآخرين، ووضع خطة تحرك واضحة ومحددة، وبلورة الاتفاق على بعض القضايا المهمة والحساسة تضمن توسيع مساحة الالتفاف الجماهيري حول التجمع.

(2) تنظيميًا: الإسراع في عقد مؤتمر التجمع، وانتخاب قيادة مسؤولة لإدارته، وتجاوز حالة التجاذب القيادي الراهنة، وإقرار لائحة داخلية تنظّم عمل الأطر والهيئات، وتوفير البيئة التنظيمية التي تشجّع آخرين على الانضمام للتجمع مع تحديد آليات العمل وضوابطه بعيدًا عن الشخصنة والإقصاء، والحد من دور المنتفعين وأشكال النضال المكتبي، وتغليب المصلحة الوطنية العامة على المصالح الحزبية.

عن الإصلاح الحقيقي

خاص الهدف

عادة ما تحظى الإجراءات ذات الطابع الإصلاحي بحماس جماهيري، ولكن هذا الحماس والتأييد يبقى مرهونًا بعمق هذه الإجراءات ومدى جديّتها، برامج مثل الإصلاح الزراعي في مصر، أو تأميم قناة السويس كخطوة فارقة في حينه، لا زالت راسخة في ذاكرة الشعوب العربية رغم تقادم الزمن، لكن آلاف من القرارات الأخرى سقطت جماهيريًا بعد سويعات من صدورها، لاتضاح شكليتها؛ وكونها جاءت كمحاولات للتغطية على مواطن الخلل الجوهرية في النظم التي أصدرتها.

ما يتمناه أي فلسطيني بخصوص القرارات «الرئاسية» الأخيرة، والتي أصابت نقاط لطالما كانت موضع للمطالبة الجماهيرية، أن تكون جزءًا من تغيير حقيقي وجذري، وفلسفة عمل جديدة في إدارة «الجهاز الحكومي»، ونظرة مختلفة لمفهوم الوظيفة العامة، ودورها في المشهد الفلسطيني، وأن يتم تعزيزها بمراجعة شاملة لكل المخالفات والتجاوزات وأشكال الفساد والتغول على المال العام. ما يعطي مصداقية وأفق لهذه الوجهة، ولهذا النوع من المراجعات والإجراءات، تأسيس أرضية سياسية لها، تقوم على استعادة التوافق الوطني، وإنهاء حالة التفرد بالقرار الوطني، وبناء استراتيجية وطنية، تشمل إلى جانب المسألة السياسية الجوانب الاقتصادية والإدارية، وتضمن وضع أداء مُختلَف المؤسسات في هذه الجوانب باعتبارها رافعة للصمود الوطني والجماهيري؛ وكذلك، في الشق السياسي الذي يجب أن يتم العمل على إنهاء حالة الانقسام والتشرذم فيه، والبدء عاجلًا في ورشة إصلاح حقيقية لكل المؤسسات الوطنية.

ما سبق يطرح سؤال، حول دور ووظيفة السلطة، في سياق كونها جاءت نتاج اتفاق سياسي كارثي، كبلها بوظائف محددة، جوهرها الوظيفة الأمنية، وتحمل أعباء كان مطلوبًا من الاحتلال تحملها، حيث كان الهدف الرئيسي من اتفاق أوسلو «منتج السلطة»، هو اكساب المشروع الصهيوني مزيدًا من الوقت كي يُعظم احتلاله وسيطرته على الأرض أكثر. ويستمر السؤال، ليطال دور ووظيفة منظمة التحرير الفلسطينية التي هي بيت للفلسطينيين في كل مكان.

شعبنا بحاجة حقيقية لوضع مؤسساته الوطنية في خدمته، ووقف ارتهانها للمصالح الفردية، أو لإرادة الاحتلال وشبكة العلاقات معه، وهذا يقتضي بالأساس إرادة وطنية حقيقية، ووقف لسياسات المناكفة والتراشق والتنازع على شبكة مصالح وامتيازات باتت تفتضح أكثر ويتضح عوارها في كل يوم.

الوعي المقاوم

خاص الهدف

تعمل المنظومة الأمنيّة للاحتلال في كل يوم على تصفير فعل المقاومة الفلسطينية، والهدف لدى هذه المنظومة واضح، ومستحيل، وهو الوصول لوضعيّة احتلال دون رد فعل أو مقاومة؛ احتلال أي أن يُقابَل بالخضوع والإذعان التام من قِبل شعبنا، وهذا هو المستحيل.

لا نصف هنا منظومة سيطرة أمنيّة عسكريّة فحسب، ولكن مسعى لخلق نظام عبودية في العصر الحالي، والمطلوب في هذا النظام من شعب فلسطين الاستسلام التام؛ قبول التمييز العنصري، القهر، الإذلال، القتل، وطمس الهوية، وتزوير التاريخ.

منذ اليوم الأول لهذا الصراع، قدّم شعب فلسطين نموذجه الفريد في المقاومة، أبدع في وسائل النضال ضد المحتل، واجترح الأدوات الكفاحية من موارده المحدودة، ليُشكّل مُعادلته الخاصة في مواجهة المحتل، رفض الاستسلام بالمعنى الاستراتيجي واليومي، وجابه إجراءات الاحتلال بأفعال التصدي الموضعي والشامل، وفي نفس الوقت، حافظ على نمط من رد الفعل الهجومي، الهادف لردع الاحتلال وإيصال رسالة واضحة باستدامة المقاومة واستحالة تحقق أوهام الاحتلال بسيطرة يسيرة دون كلفة ودون دفع ثمن.

المعادلة الفلسطينية سابقة الذكر كانت مُكلفة لشعب فلسطين ولا زالت؛ فثمنها الدم والتضحية بالأرواح، وعذابات الأسر، ونزيف دائم بفعل أدوات البطش الاحتلالي، وحملاته الهمجيّة الانتقاميّة التي هدف من خلالها إلى كي الوعي الفلسطيني وتطويعه.

إزاء إرادة الصمود هذه، عمد الاحتلال وداعميه، إلى محاولة فرض واقع سياسي جديد فلسطينيًا وإقليميًا، يدفع لليأس والاستسلام، سواء من خلال مسار المفاوضات وما نتج عنها من اتفاقيات وأوضاع جديدة، وأنماط من الممارسة السياسية المُرتهنة للاحتلال، أو موجات التطبيع العربي والعلاقات الذيليّة للنظم الرجعيّة مع الكيان الصهيوني. ففي هذا الواقع المجافي جاء صمود أهلنا في القدس، ليُشهر راية مقاومة في ساحات المسجد الأقصى، ويُعلن رفضه للاستسلام أمام المحتل أو المطبعين معه، كنموذج للمقارعة اليومية لبرامج الاحتلال، المبصرة استراتيجيًا لأهداف المحتل وطرق عمله، وجاءت مجموعة العمليات المتتالية كرد واضح يهدف لردع المحتل والحفاظ على درجة من المبادرة الهجوميّة، أيّ كان إطار هذه العمليات ودرجة تنظيمها أو ارتجاليّتها.

قد يعدم شعبنا أدوات التنظيم، ويفقد حينًا الخطط والاستراتيجيات المعلنة، أو وحدة الأداء السياسي ونجاعته، لكنه لن يفقد يومًا وعيه الجمعي بأولوية المواجهة مع المحتل، أو حرصه على إبداع أدوات النضال وتطويرها في كل حيز ممكن، وبالتأكيد لن يقبل يومًا الاستسلام أمام مشروع الاستعباد الاحتلالي.

عورات لا تسترها إلا الوحدة

طلال عوكل

كاتب ومحلل سياسي من فلسطين

تتزايد العمليات ذات الطابع الفردي التي تتواصل في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس، وتتخذ أشكالًا متعددة من الطعن إلى الدهس وإطلاق النار، وجيب الحاوي الفلسطيني مليء بالإبداعات، واختراع وسائل في الصراع.

إذا كان لدى الشعب الفلسطيني ثأرًا وطنيًا ضد مَنْ اغتصب أرضه وحقوقه، وارتكب الجرائم والمجازر بحقه؛ فإنَّ هذا الثأر يتخذ طابعًا اجتماعيًا عميقًا، فيصبح ثأرًا لكل الوطن، ولا يخلو بيت فلسطيني من شهيد أو أسير أو جريح أو دمار.

لا شكَّ بأنَّ التنسيق الأمني والانقسام الفلسطيني وتعمق أزمة الثقة بين الفصائل؛ يلعب دورًا مهمًا في ضبط ممارسة هذا الثأر، ولكن كل ذلك لا يمنع وقوع المزيد من العمليات، حيث لاحظنا في الآونة الأخيرة أنَّ منفذي العمليات يختفون لفترة من الوقت قبل أنْ تتمكن الأجهزة الإسرائيلية من اغتيالهم أو اعتقالهم، وهو مؤشر على دقة التخطيط من ناحيته، وعلى كثافة الوجود والفعل الأمني والعسكري الاستيطاني الصهيوني في الضفة.

اللافت أنَّ الفصائل تبادر إلى مباركة العمليات وتمتنع عن تبنيها بشكل رسمي؛ مما يعني أنَّها عمليات ذات طابع فردي، وإلا كان الفصيل، أي فصيل سيتشرف ويحتفل بأنَّه المسؤول عن تلك العمليات. يطرح هذا الأمر سؤالًا كبيرًا على الفصائل التي تتبنى كلها شعارات المقاومة، إنْ كانت الشعبية أو المسلحة، والسؤال يذهب باتجاه كشف عورات الفصائل، فهي إما عاجزة وإما أنَّها تعمل وفق حسابات تنظيمية، أو أنَّ حسابات الانقسام والمصالح تلعب دورًا أساسيًا في كل الحالات.

الضفة بما في ذلك القدس هي في الأساس ميدان المعركة والصراع، بسبب الأطماع التوسعية والادعاءات التوراتية والأحقية، ولذلك؛ فإنَّ الاستعراضات التي تقع في قطاع غزّة، لا تكفي لتبرير وجود هذه الفصائل، وإذا كانت الجغرافيا مقررة في هذه الحالة، فإنَّ أبسط الواجبات الوطنية تقتضي إنهاء الانقسام، واستعادة الوحدة التي يمكن من خلالها ستر عورات كل الأطراف.

في الهدف

النهوض الوطني أهم من السلطة

خاص بالهدف

يتردد سؤل على نطاق واسع في الدوائر الفلسطينية عن مستقبل السلطة الفلسطينية، أو السلطتين في الضفة وغزة، وما يصب الزيت على نار السؤال ما تتعرض له السلطة في الضفة من ضغط مالي وسياسي بغية تكييفها مع صفقة القرن، وما ينوء به قطاع غزة من حصار تجويعي وتهديد باجتياح عسكري إسرائيلي للتخلص من بندقية المقاومة وإرادة القتال.

وارتفعت أصوات متناقضة من رموز سلطة الضفة، فهناك من أشار (وزير المالية) بأن الأزمة المالية مجرد ثلاثة أشهر، وهناك من صرح (رئيس الحكومة) بأن السلطة ستنهار كلياً أو جزئيا في غضون شهرين، فيما الصلات والاتصالات لم تنقطع بين سلطة أوسلو وقيادات إسرائيلية استعمارية.

بل وجاهرت أوساط من منطلقات متباينة باحتجاجها على قرار رئيس السلطة عندما أعلن عن (وقف العمل بالاتفاقات الموقعة)، فيما أوساط أوسع واصلت دعوتها لوقف التنسيق الأمني والاعتراف واتفاق باريس... تماشيا مع قرارات المجلس المركزي التي بهت حبرها بعد سنوات من كتابتها.

وفي هذا الخضم، المراقب كما الفاعل السياسي، المثقف كما الإنسان العادي، يدلي بدلوه، بأن زمن السلطة قد ولى وأن المسألة هي مسألة وقت ارتباطا بما وصلت إليه عربة أوسلو التي كانت جسرا لصفقة القرن.

وما تسّرب عن الصفقة بات جليا بما يكفي، فلا قدس ولا عودة ولا سيادة ولا دولة (كوشنير) وضم مساحات واسعة من الضفة وتوطين في الخارج، وما تبقى هو معازل مجزأة تحت عنوان حكم ذاتي (غرينبلات) ناهيكم عن حقيقة الاستيطان الاستعماري القافز بوتائر غير مسبوقة تناغما مع برنامج الليكود (سيادة إسرائيلية واحدة من البحر للنهر).

وبالتالي لن تكف المحاولات الأمريكية – الإسرائيلية لترويض وإنهاك السلطة وعصرها واختراقها.

أما انهيارها فهذا غير مرغوب فيه حاليا. ومن الجانب الاخر، لا يبدو ان السلطة في الضفة تتجه لحل نفسها. وعليه، من المستبعد انهيار أو حل السلطة. أما العجز المالي فسوف تعالجه السلطة على طريقتها (تقليص الرواتب، الاستدانة من القطاع الخاص، الاقتراض من قطر 225 مليون دولار، ملاحقة المتهربين من الضريبة، شبكة أمان عربية..).

وعن السلطة في غزة، فقد تأقلمت نسبيا مع الحصار منذ سنوات، ومع العقوبات المالية التي فرضتها سلطة الضفة على قطاع غزة، وواهم من يعتقد أن قطاع غزة سوف يرفع الراية البيضاء مهما اشتدت المصاعب، فالروح الجارفة التي تسري في قطاع غزة هي الاستعداد للقتال وتعزيز

العلاقة مع محور المقاومة.
ومن قبل فشلت حرب 2008 – 2009 لاسقاط السلطة وحرب 2012 لوقف الصواريخ وحرب 2014 لاغلاق الانفاق، بل وتعاظمت القدرة الردعية لبندقية غزة وازدادت تسلحا. وفي القطاع الذي لا يتعلم استخدام السلاح ولا يملك السلاح ولا يستعد للمنازله بالسلاح إنما يختفي من الخارطة السياسية والشعبية.
ومن الجلي أن الترسانه العسكرية الإسرائيلية تتردد في اجتياح غزة، فهي لا يعوزها القدرة العملية على الاجتياح، أما الذي تخشاه وتحسبْ له ألف حساب فهو الثمن الذي لن يقل عن الاف التوابيت للجنود الإسرائيليين. فغزة غابة بنادق والتسريبات تشير إلى عشرات الاف المقاتلين الذين يمكن أن يتضاعفوا في لحظة االقتال، ولن يخسر القطاع الا قيوده.
والجديد في الأشهر الأخيرة أنه بات لدى المقاتلين طائرات مسّيرة مزودة بالصواريخ، اضافة للصواريخ التي تصل عمق الكيان الصهيوني. صحيح انها صواريخ تطلق دون توجيه ولكنها يمكن ان تشل الحياة المرفهة للمجتمع الاسرائيلي وتكبيده الخسائر أيضا. أما القبة الحديدية الأمريكية فقد تم اكتشاف نقطة ضعفها فهي غير قادرة على مواجهة زخات متلاحقة من الصواريخ والمقذوفات.
وعليه، فالسلطة في غزة مستمرة.
اما أن يتوحد الموقف الفلسطيني وتتوحد السلطتين أو أن تستمر الوضعية الحالية، فهذا موضوع آخر.
وجدير التذكير أن الحصار الأمريكي قد استمر ستة عقود على الثورة الكوبية، وتجاوز العقود على الثورة الايرانية، ومن قبلها الثورة الصينية بعد انتصارها 1949. أي لا ينبغي تبسيط الأمر بأن الضغط على سلطة الضفة والحصار على غزة سوف يرفعان قريبا. ناهيكم أن المخطط الاستعماري الاسرائيلي مقبل على ضم مساحات واسعة من الضفة الفلسطينية بعد ضم شرقي القدس (17% من الضفة) ونقل السفارة الأمريكية إليها، والموقف الأمريكي الساعي لإعادة تعريف اللاجئ الفلسطيني بحصره بمن تبقى احياء من المقتلعين عام 1948 بما لا يزيد عن 40 ألف بينما يربو تعداد اللاجئين الفلسطينيين على 5.6 مليون نسمة موزعين في الداخل والخارج... كل ذلك كحلقات في صفقة القرن واقامة «اسرائيل الكبرى».
أما المياه فتحظى بأهمية استثنائية، ليس باستيلاء الكيان الصهيوني على مياه 48 ونحو 80% من مياه الضفة، وما يخطط له للاستيلاء على مياه الجنوب اللبناني. وهناك كتابات تشي بأن الحرب القادمة سيكون محركها الأساس المياه والثروة النفطية المكتشفة في مناطق حدودية بين لبنان وفلسطين (الكيان) في البحر الأبيض المتوسط. فالأمور تتجه نحو التصعيد لا نحو الانفراج.
والمتغير الذي قد يحمل معه ديناميات دراماتيكية أو غير دراماتيكية هو النتائج المتوقعة للجنة المكلفة بايجاد آليات (لوقف العمل بالاتفاقات الموقعة مع اسرائيل) ومدى التزام رئيس السلطة بها. وهذا برسم الأشهر المقبلة، كما نتائج الانتخابات الاسرائيلية في ايلول المقبل وفرص فوز نتنياهو وقدرته على تشكيل حكومة يمينية او اجماع صهيوني أو عدمه.
هذا من جانب، أما من الجانب الاخر: فمسار اوسلو لم يفض لتسوية سياسية لا سلمية ولا َاستسلامية وكان مجرد غطاء لانجازات كبرى للتوسعية الاسرائيلية وما أصاب الخارطة السياسية الفلسطينية من انقسامات وثلم نصل واوهام وفساد اصاب عظام نخب من فصائل العمل الفدائي الذين تجشموا استحقاقات مسيرة الكفاح الفدائي.
فما العمل، وعجلة صفقة القرن تدق الابواب، ليس بالاعلان الشكلاني عنها بالجملة، بل بانجازها بالمفرق على الأرض؟
من غير المنطقي أن تستمر حالة (اللااشتباك) فقد انتهى مسار أوسلو الى ما انتهى اليه، وتبددت كل اوهام «التسوية والدولة والتنمية والنمور السبعة» وكل بطارية ابواق اوسلو. وبذلك اصبحت القضية على اعتاب مرحلة جديدة.
هل هي تمرير صفقة القرن التي لا فرصة حاسمة لها طالما أن الاجماع الفلسطيني يقول لا، فضلا عن مايختزنه الشعب الفلسطيني من قدرات لفعل ايجابي؟ فهل هو قادر على اطلاق دواليب مرحلة جديدة؟
هناك مخاوف اسرائيلية من اندلاع انتفاضة، وسواء كانت انتفاضة او تحركات شعبية واسعة او سيل من اعمال المقاومة او اي نموذج اخر، فالتحليل الارجح ان ينهض الشعب، مستقويا بانتصارات محور المقاومة وربما باسناد محور المقاومة.
وكل العمل الفلسطيني وبشتى صوره وكل الحوارات والتحشدات، لا قيمة لها ان لم تصب في هذه الطاحونة، فالتاكتيك ان لم تكن غايته النهوض الشعبي يفقد اتجاهه وتتبدد تضحياته. فالجيشان الشعبي المنظم الهجومي الواعي هو الهدف ودونما ذلك تكون تضحيات أخلاقية دون هدف سياسي.
وعليه، ان زاوية النظر، ليس بقاء او ذهاب السلطة او السلطتين، بل الذهاب لأولوية أخرى؟
وبذلك يكون الاصطفاف الميداني الواسع وصولا للشامل هو ارضية التقاطع وارضية المواجهة، وليس الاجتماعات والابواق الاعلامية التي ملّها الناس ولا يتوقعون منها اية نتائج جدية.
ولما كان ثمة مسار سياسي اوسلوي، كان اصحاب هذا الخيار يرون في السلطة انجازا وطنيا ومقدمة لدولة او نصف دولة، وقد ذهب ادراج الرياح، فيما لم يكن يسنده اكثر من نصف الخارطة السياسية، اما النصف الاخر الذي رأى في اوسلو ونتائجه كارثة واستسلاما فهو لن يأسف على ما أصاب سلطة أوسلو من مأزق، وأكثر ما يتطلع اليه هو اعادة بناء م.ت.ف واعادة تعريف السلطة بحصر دورها في الحيّز الحياتي وتوفير لوازم المواجهة والنهوض، كل ذلك لتجاوز اوسلو بما يفتح الطريق لمسار جديد من التحرر والاستقلال.
أما عن اسقاطات العامل العربي والاقليمي، بين استقواء المطبعين بالكيان ونقيضهم محور المقاومة، فهذا يستحق وقفة اخرى.

فلسطين بين سايكس بيكو وصفقة القرن (جـ5)

حاتم استانبولي–كاتب سياسي

ما بعد سايكس بيكو ووعد بلفور والكتاب الأبيض وقرار عصبة الأمم، الذي أقرّ توزيع أراضي الدولة العثمانية بين الدول الاستعمارية، حيث كانت فلسطين وشرقها وولايات ما بين النهرين ومصر والجزيرة العربية من حصة الانتداب البريطاني، في حين قدمت سوريا إلى الانتداب الفرنسي بما فيه ما يعرف بجبل لبنان.

من خلال التدقيق حول تفتيت سوريا الكبرى ما بين الاستعمارين كانت له أهداف عميقة أهمها تفتيت النسيج الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، بمعنى أنّ اختلاف الخلفية الثقافية والمعرفية للاستعمارين، سيترك أثرًا مستقبليًا على التكوين الجديد للمجتمع؛ من خلال تعميم منظومة ثقافية وقانونية متعارضة عبر ربط المصالح الاقتصادية للمجتمعات بكلا الاستعمارين وتوجهاتهما. وفي هذا الإطار لعبت الحركة الصهيونية ومن خلال الوكالة اليهودية على الوضع الجديد وتبعاته القانونية، وبحكم أنّ الكثير من العائلات التي كانت تملك أراض في فلسطين من خلال العطايا والشراء لها في ظل الحكم العثماني، حيث كانت ملكية الأرض هي مشروعة في كل الولايات والتنقل والعمل لا قيود عليه.

من المرجح أنّ الوكالة اليهودية اتّصلت بهذه العائلات، وبدأت بإثارة مخاوفهم حول الوضع القانوني الجديد، الذي سينعكس على ملكياتهم وعملهم، وعرضت عليهم بيع ما يملكون في فلسطين، وهي عائلات معروفة كانت تسكن في الشام ولبنان.

إنّ التداول الحالي والتذكير بمصطلح بيع عائلات سورية ولبنانية وفلسطينية للأراضي هو مصطلح مضلل، حيث التوصيف جاء بمقاييس الحاضر وإسقاطها على الظروف المحيطة بتطبيق اتفاقية سايكس بيكو ووعد بلفور والكتاب الأبيض، وانعكاساتها القانونية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. إن خوف الإقطاعيين من خسارة مصالحهم جعلهم يقدمون على بيع الأراضي (بعد رفض حكومة الانتداب إعطائهم تصاريح للعبور إلى فلسطين)، في ظل غياب للوعي العام، وغياب وتشتيت للدور الوطني والقومي، وتسليم مقاليد ومصير المنطقة للاستعمار الجديد، وتداخل وتضارب مصالحه، وما خلّفه الحكم العثماني من تخلف وجهل عام.

لقد استفادت الحركة الصهيونية من خلال توجيه الوكالة اليهودية التي استندت إلى البنوك اليهودية، التي (أنشئت لشراء الأراضي، ولتشجيع وتطوير الزراعة)، وبدعم واضح وقانوني من سلطة الانتداب البريطاني، التي عملت وبإخلاص لتنفيذ قرار عصبة الأمم، بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. في هذا السياق كانت الأراضي التي تمّ شراؤها من العائلات التي أعطيت صفة قانونية لاحقًا (ما بعد إنشاء الدول والنظم)، على أنّها سورية ولبنانية، لكي توظف في الوعي لخلق تعارض بين الشعب الفلسطيني مع محيطه العربي. وبعد إقرار صك الانتداب عيّنت بريطانيا (شخصيتين صهيونيتين يهوديتين)، حيث أرسلت اليهودي «هربرت صموئيل» ليشغل أول مندوب سامي في فلسطين، وتعيين الكابتن اليهودي الصهيوني «نورمان بنتوتيش» نائبًا عامًا، حيث كان لهما دورًا فاعلًا في تحويل القرار الذي يعطي الوكالة اليهودية دورًا استشاريًا ومساعدًا لحكومة الانتداب، إلى دور تكون فيه حكومة الانتداب هي التي تلعب دورًا مساعدًا واستشاريًا للوكالة اليهودية وأذرعها المسلحة، لتمكينها من الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وبدعم واضح من مراكز نفوذ الحركة الصهيونية في أوروبا خاصة فرنسا وبريطانيا، حيث قام الكابتن النائب العام بإصدار قوانين تسهل استيلاء (اليهودي عبر الوكالة اليهودية) على الأراضي، وتجعل المزارع الفلسطيني في حالة تضطره إلى بيع بعض أو كل ما يملك. هنا طرح موضوع تسوية الأراضي، وهو مشروع من حيث الشكل يسعى إلى تسوية ملكيتها, خاصة الأراضي الأميرية التي كانت مسجلة باسم أملاك الدولة في العهد العثماني. لقد اتّبع سياسة مزدوجة، حيث كانت الكواشين المسجلة بأسماء يهودية تُعدّ قانونية، في حين المسجلة بأسماء عربية فلسطينية تكون موضع شك واعتراض قانوني. ومن المشاكل الأخرى التي كان يواجهها المزارع الفلسطيني؛ هي مشكلة الديون، التي كان في بعض الأحيان يتخلى عن أرضه أو يبيعها لسداد ديونه.

ورد في تقرير «مستر كلاند» من الإدارة الانتدابية عن الوضع الاقتصادي في فلسطين، عبارة تعبر عن مدى تعاظم مشكلة ديون المُزارع، حيث أورد (أنّ مصيبة الفلاح الفلسطيني في ديونه), كما جاء في تقرير اللجنة الملكية 1937, أنّ الفلاح الفلسطيني يولد مدينًا, ويعيش بالدين, ويموت غارقًا بالدين. كل ذلك كان نتيجة السياسات والقوانين والإجراءات الاقتصادية التي كانت تسنها حكومة الانتداب البريطاني، ومثال ذلك؛ فقد أعطت حكومة الانتداب تصاريح للتجار اليهود لاستيراد السمسم بدون أي رسوم جمركية، في حين رفعت الرسوم على بيع المحاصيل المحلية.

هذه من إفادات حصل عليها «هوب سمبسون» عام 1930، في تقريره المفصل عن الوضع في فلسطين. أما دور الانتداب البريطاني؛ فقد اتبع سياسة ممنهجة قائمة على دفع الفلسطيني والعربي الغائب على بيع أرضه؛ لتمكين الوكالة اليهودية من الاستيلاء عليها، حيث أقدم على بيع الأراضي الأميرية للوكالة اليهودية التي كانت هي الشخصية القانونية الرئيسية كطرف في عملية الشراء؛ أي أنّ ما بيْعَ من أراض لم تكن لعائلات يهودية أو أفراد، بل كانت لوكالة أعطيت شرعية قانونية من الانتداب البريطاني، الذي أضفى عليها شرعية دولية من خلال قرار عصبة الأمم، الذي منح الوكالة اليهودية صفة المساعد لحكومة الانتداب البريطاني. (ما ورد في مواد صك الانتداب خاصة الفقرة الرابعة منه).

أما عن بيع الأراضي في مرج بن عامر، وأراضي الحارثية قضاء حيفا التي

اشترتها الشركة اليهودية للأراضي (الكارن كايمت) من اسكندر سرسق في بيروت ومساحتها (21) ألف دونم، وكانت تزرعها عشيرة الزبيدات المؤلفة من (60) عائلة فلاحية، وتكررت حالات البيع من عائلات لبنانية أخرى (120) ألف دونم حول بحيرة الحولة، كما باعت أسرتان لبنانيتان أراضي وادي الحوارث 32 ألف دونم؛ مما تسبب في تشريد (15) ألف فلسطيني. وهناك عائلات قامت ببيوع كبيرة لأراضي فلسطينية أثناء الانتداب البريطاني، وهم: آل سلام، وتيان، وقباني، ويوسف، وصباغ، والتويني، والجزائرلي، وشمعة، والقوتلي، والماردينى، وقد بلغت نسبة البيع للملاك الإقطاعيين الغائبين خارج فلسطين بين (1920 و1936) ما نسبته 55,5%، مما حصلت عليه الوكالة اليهودية وشركاتها من أراضي زراعية. وعلى الرغم مما يتحمله البائعون في الجانب الأخلاقي، فإنَّ حكومة الانتداب كانت سببًا في بيعهم، حيث كانت قد منعتهم من الدخول إلى فلسطين من أجل الاستمرار باستثمار أراضيهم التي امتلكوها بعام (1869)، عندما أعلنت الحكومة العثمانية عن بيعها لأراضي أميرية لدعم خزينتها، ومنهم مَنْ كانت أراضيهم عبارة عن هبات من الباب العالي مقابل خدماتهم، حيث باعت هذه العائلات ما مجموعه (625) ألف دونم، ونتج عنها تشريد (2746) أسرة فلسطينية، هم أهل لـ (22) قرية، كانت تفلح هذه الأراضي لمئات السنين. انتقلت معظم العائلات الفلسطينية التي فقدت أرضها إلى المدن الفلسطينية، خاصة مدينة حيفا، حيث كانت الحركة الصناعية والتجارية تشهد توسعًا، وتتطلب ذلك أيدي عاملة في المصانع والميناء والشركات، وسكنوا في محيطها، وعاشوا ظروفًا اقتصادية قاسية، كانت سببًا في تعاظم دورهم في الانتفاضات الفلسطينية وثورة 36 ا. منذ بداية الانتداب كان التوجه واضحًا في سياسته من خلال إطلاق يد الوكالة اليهودية، وتسهيل مهماتها في الاستيلاء على الأراضي عبر سن القوانين والتشريعات التي تسهل حركة ونمو رأس المال اليهودي، والتضييق على حركة رأس المال الفلسطيني، وتعميق أزمة الفلاح الفلسطيني، والدفع باتجاه إنشاء مجتمع يهودي منفصل بمؤسساته المالية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، ليحول فكرة إنشاء وطن لليهود إلى فكرة التأسيس للدولة اليهودية.

إنَّ كل عملية شراء الأراضي كانت تتطلب موجة جديدة من الهجرة اليهودية، هؤلاء المهاجرين الذين كانوا يتمتعون بمؤهلات تعليمية ومهنية وعسكرية، كانوا قد اكتسبوها في المجتمعات التي كانوا ينتمون إليها؛ مما أهّلهم للاندماج في منظومة الاحتلال البريطاني في فلسطين، ليكونوا جاهزين لاستلامها عندما تستكمل الشروط الموضوعية والذاتية لإعلان دولتهم. وتعدد مجتمعاتهم ميّزهم بتعدد خبراتهم التي كانت لها أثر في سرعة بناء مجتمع خاص بهم، يكتسب ميزات ومؤهلات تفوق المجتمع الفلسطيني الذي كان تحت الحكم العثماني، وأغرقه بالجهل وقلة الحيلة، وفرض عليه سلطات عائلية وعشائرية ودينية، لا تتمتع بأي مؤهلات تمكنها من أن تلعب دورًا في تطور مجتمعاتها لتواجه المؤامرة المزدوجة للحكومة البريطانية والحركة الصهيونية، وجعل الفلسطيني يقاتل على جبهات عدة؛ مخلفات العثمانية، ومؤامرات الانتداب البريطاني، وخبث الحركة الصهيونية التي كانت تؤسس للدولة الرأسمالية اليهودية.

إنَّ جهل قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية ومرجعياتها التي كانت تنظر لحكومة الانتداب كقاض يحكم بينهم وبين الحركة الصّهيونية وأدواتها، وترفع لحكومة الانتداب رسائل شكواها وتطلب منه أنْ يعيِّن مفتيها ليترأس قيادة حركته التي كانت هي قيادة من مخلفات العائلات الإقطاعية في العهد العثماني، والكمبرادورية الناشئة المرتبطة برأس المال الصهيوني (البريطاني واليهودي).

إنَّ قيادة الحركة الوطنية التي تعددت مرجعياتها المحلية والخارجية، كانت تنظر للانتداب البريطاني من على قاعدة الحكم والقاضي وليس العدو، وكانت ترسل رسائلها لتشكو مندوبها السامي وسياساته الداعمة للهجرة اليهودية. (سأكتب بشكل موسع في بند خاص حول الحركة الوطنية الفلسطينية).

لقد كانت أعداد اليهود في فلسطين قد بلغت ما بين (1850 إلى 1914) 83 ألف (وكالة وفا الفلسطينية)، وما بين (1929 إلى 1936) بلغ عدد المهاجرين 282.645، حسب ذات المصدر. فقد دخل فلسطين 120 ألف مهاجر من أوروبا بين 1940 و1948، وكانت البحرية البريطانية ترشد سفن الهجرة إلى الموانئ الفلسطينية لتسهيل هجرتهم، حيث كانوا يستقبلون من قبل جنودها مع أفراد المنظمات اليهودية المسلحة ومندوبي الوكالة اليهودية التي كانت تؤمن لهم مأكلهم ومشربهم ومسكنهم، وحسب وكالة وفا؛ فإنَّ أعداد اليهود في فلسطين وصل إلى 625 ألفًا عام 1948؛ أي ما يقارب ثلث عدد السكان في فلسطين.

إنَّ الوقائع التاريخية تؤكد أنَّ حكومة الانتداب البريطاني كانت هي العامل المقرر والحاسم في خلق الظروف الموضوعية والذاتية لتحويل فكرة الوطن القومي إلى دولة يهودية، وبهذا؛ فإنَّ كل المقولات الصهيونية التي تشير بأنّها خاضت حربًا تحريرية ضد الاستعمار البريطاني، هذه الادعاءات التي تريد أنْ تزور التاريخ، وتسوق مقولات من خلالها تريد أنْ تُظهر بأنّهم السكان الأصليين الذين احتلّتهم بريطانيا، وخاضوا حربًا تحريرية انتصروا فيها عام 1948، لتعطي مشروعية لمنظماتها المسلحة التي شُكلت تحت أعين الانتداب البريطاني ومولت من الحركة الصهيونية وقادتها، وأصبحوا قادة «دولة إسرائيل»، وتاريخهم الشخصي تاريخ ملطخ بدماء الفلسطينيين.

إنَّ الحركة الصهيونية وأدواتها المالية البنكية التي مولت الوكالة اليهودية التي كانت تتعاون مع المنظمات الإرهابية الصهيونية المسلحة التي قادها زعماء «إسرائيل»، من بيغن، وشارون، وبن غوريون، هذه المنظمات الصهيونية: «هاجانا، وشتيرن، واراجون، وهاشومير» التي كانت سندًا للانتداب البريطاني، ومساعدًا له في قمعه وقتله للفلسطينيين وتهجيرهم من قراهم وأراضيهم. إنّ محاولات تزوير التاريخ لن تمر والشواهد التاريخية ما زالت قائمة.

المراجع:

- صك الانتداب: قرار عصبة الأمم أعلن مشروعه من قبل عصبة الأمم المتحدة بتاريخ 6 يوليو (تموز) 1921، وصودق عليه في 24 يوليو (تموز) سنة 1922، ووضع موضع التنفيذ في 29 سبتمبر (أيلول) سنة 1923.
-الشيخ عز الدين القسام 1882 إلى 1935، لفادي غانم.
-وكالة وفا الفلسطينية.

الشرقيون في السياسة الصهيونية: ٦٠ عامًا على «وادي الصليب» فما الذي تغيّر؟

أحمد مصطفى جابر – كاتب فلسطيني

مرّ في التاسع من تموز، ستون عامًا على ما سمي «أحداث وادي الصليب» التي اندلعت في التاسع من تموز/ يوليو عام 1959، والتي رأى فيها العديد من المؤرخين والنقاد «ثورة طبقية وعرقية».

ما الذي حدث؟ وما الذي تغيّر؟، هنا قراءة تاريخية سياسية للوضع الشرقي منذ تلك الأوقات، وسيتناول هذا المقال، نظرة مختصرة على أحداث وادي الصليب، وحركة الفهود السود، وصولًا إلى مكانتهم ودورهم في وصول الليكود إلى السلطة والوضع الحالي.

ويجب لفت النظر أنَّ هذا النص لا يتعلق بأوهام النضال المشترك، وإمكانية وجود جدول أعمال مشترك فلسطيني– مزراحي، ولكن طبعًا يمكن استخدام هذا التحليل في مناقشة هذا البرنامج المتوهم، وفي دراستنا لوضعية اليهود الشرقيين في الكيان الصهيوني، فإنّنا نستند إلى واقع أنّهم جزءٌ لا يتجزأ من الحركة الصهيونية، ومن التجمع العسكري الاستعماري المُسمى «إسرائيل»، والذي يوظف ضمن مؤسسته الاحتلالية جميع مكوناته ذاتيًا وموضوعيًا؛ لخدمة هدف القضاء على الحقوق الفلسطينية، وسحق نضال الشعب الفلسطيني.

وادي الصليب

بدأ الاعتراض مبكرًا على السياسات التمييزية في المعسكرات الانتقالية التي زج بها اليهود غير الغربيين، في ظروف بائسة للغاية، انطلاقًا من عقل دولة الأشكناز الذي رأى في هؤلاء مجرد أمشاط رصاص ديمغرافي في مرحلة معينة، وكانت معسكرات العبور (المعبراة) قد شهدت مظاهرات عنيفة من أجل (الخبز والعمل)، وقد وصف مدير عام وزارة المالية الصهيونية آنذاك «ديفيد هوروفيتش» في نقاش مع «بن غوريون»، وضع اليهود الشرقيين في المخيمات بأنّه «ثائر» و«متوقد» و«نشيط جدًا» (1).

لكن الشرارة الأولى والأكثر أهمية اندلعت في وادي الصليب في حيفا، حيث انتفض الشرقيون ضد ما وصف بالبؤس والتفرقة.

ووادي الصليب حي عربي فلسطيني تمَّ تطهيره عرقيًا من سكانه الأصليين، وإسكان اليهود المغاربة فيه ليتحول إلى منطقة فقيرة بائسة، تعكس التمييز في الدولة الصهيونية بين الأحياء الأشكنازية الراقية والمخدمة والأحياء المزراحية البائسة.

والسبب المباشر في أحداث وادي الصليب، كان قيام الشرطة بإطلاق النار على أحد سكارى الحي (كما ادّعت الشرطة) بحجة عدم امتثاله لأمر بالتوقف، في مساء يوم تموز/ يوليو 1959، حيث أطلق ضابطا الشرطة الأشكينازيان؛ «آشر جولدبيرج» و«كارول سيغال» النارَ على «يعقوب عكيفا» فجُرح ونقل إلى المستشفى، وما لبثت أنْ شاعت أخبار بأنّه قد توفي متأثرًا بجراحه، وكتعبير عن الاحتجاج في نفوس أبناء الحي - والذين كما سبقت الإشارة، مستوطنون يهود مغاربة يسكنون بيوتًا طرد منها سكانها العرب الأصليون- قام هؤلاء بتظاهرات صاخبة ما لبثت أنْ تحولت إلى أعمال عنف، هاجموا خلالها مؤسسات حزبية وحكومية، ودمروا عددًا من المحلات التجارية ومن سيارات الشرطة، وامتدت المواجهات إلى عدد من المدن، حيث يتواجد أبناء الطائفة المغربية، وكانت أحداث وادي الصليب بمكانة تنفيس لمشاعر السخط المتراكمة الناجمة عن الهُوة الاجتماعية لدى الجيل الأول من الشرقيين، وهذا التحرك أخمد بالقوة العسكرية، وقلل حزب العمل الحاكم آنذاك من أهمية النتائج السياسية التي أفرزتها الصدامات من دون الاهتمام بمعالجة جذرية لما حدث وأسبابه؛ مما قاد لثورة أوسع في السبعينيات عندما طالبت حركة الفهود السود بتدمير السلطة الحاكمة وبالحقوق الشرعية للمضطهَدين دون تفريق بالدين أو الأصل أو الجنس (2).

قبل الانتقال إلى الفهود السود، يجدر التذكير بما قاله وزير المالية الصهيوني «ليفي أشكول» في ذروة أحداث وادي

الصليب، حيث صرّح في اجتماع الحكومة «هناك أشخاص لا ينفقون أجورهم لإنقاذ أنفسهم بل جزء كبير من الراتب الذي يتقاضونه ينفقونه على العرق»، وكانت تصريحاته موجهة إلى سكان وادي الصليب، وقد جاد أشكول والكثيرون أيضًا في المستوى السياسي أنَّ الوضع الذي يعيشه المتظاهرون لا علاقة له بمؤسسات الدولة، بل بعقليتهم الخاصة، وزعم أنَّ إلقاء الحجارة الذي قام به المتظاهرون ممارسة شائعة في بلدانهم الأصلية، هذا في الوقت الذي زعمت فيه الصهيونية أنَّ هؤلاء المستوطنين قد «عادوا» بقدومهم إلى فلسطين، إلى بلدهم الأصلي، ومن جهته قلل وزير العمل «مردخاي نمير» من أهمية الحدث: «... الشيء الوحيد في قضية وادي صليب هو أنَّ ضابطا يحمل اسما أشكنازي أطلق النار بشكل غير صحيح»، وأعلنت عناوين الصحف: «أعمال شغب عرقية".

في الثلاثين من حزيران/ يونيو 2019، وبعد ستين عامًا على ذلك الحدث أطلق ضابطٌ أشكنازي النارَ على مستوطن من أصول أثيوبية وقتله، وأُطلق سراح الضابط، وأخذ إجازة إلزامية تحت مُسمى التسبب في «الموت التافه»، وهو مصطلح عجيب آخر تخترعه المؤسسة الأشكنازية.

من المعروف أنَّه وبعد تلك الأحداث تمّ إزالة الحي، وكانت الطريقة التي ترد بها المؤسسة على الاحتجاج هي «تفكيك مجتمعه».

ليس الغرض هنا إعادة تقييم الموقف العرقي داخل الكيان الصهيوني، فنحن نفهم أنَّه بغض النظر عن مكانة يهودي من عرق معين في الكيان مقابل يهودي من عرق آخر، فإنَّ كليهما مستوطن استعماري، يقوم كل منهما بدوره في إطار المشروع الصهيوني، وفي خدمة الحركة الصهيونية، سواءً كان هذا الدور قد أسند إليه وتولاّه ذاتيًا أو موضوعيًا. وبالتالي، يبدو مفارقًا للعقل أنّه بينما يعترف نخب الشرقيين الذين يحتفون بذكرى وادي الصليب بالسردية التي تقول إنَّ السكان الأصليين للوادي هم فلسطينيون، وتمَّ تطهيرهم عرقيًا، إلا أنَّ السردية الشرقية المتعلقة بالمظلومية من المؤسسة الأشكنازية، تتجاهل موقع هؤلاء الشرقيين في المؤسسة الاحتلالية، وكجزء من القاتل الأصلي، وإنْ تحول في ظرف تاريخي معين إلى ضحية فرعية لمركز المؤسسة المستعمرة.

نحن نعلم طبعًا أنَّ الشين بيت يمتنع حتّى اليوم عن الكشف عن الوثائق السرية الخاصة بأحداث وادي الصليب، والتي حان الوقت قانونيًا لكشفها، ولكن يبدو أنَّ حقيقة الوضع الصهيوني المتمادي في انقسامات أفقية وعمودية، ما زال يقود إلى تصنيف هذه المواد كمواد خطرة على الأمن الصهيوني العام، ورغم ذلك؛ فإنّ وقائع مقتل المستوطن الأثيوبي تشير بشكل لا ضبابية فيه، إلى أنّ تكرار أحدث وادي الصليب ممكن دائمًا لتوافر ظروفه الموضوعية وتراكمها (3).

الفهود السود:

في عام 1972 تحرك شباب من اليهود الشرقيين من أبناء شمال أفريقيا خصوصًا لتنظيم أنفسهم في الأحياء الاستيطانية الفقيرة في القدس، تحت لواء منظمة أطلقت على نفسها «الفهود السود»، تيمنًا بالفهود السود الأمريكيين؛ بهدف وضع حد للغبن الاجتماعي عبر محاربة المؤسسة الأشكنازية الحاكمة، عن طريق المظاهرات التي تصدت لها الشرطة بعنف، وجرت اشتباكات شملت معظم المدن التي يعيش فيها شرقيون، ورفعت شعارات «فلتسقط دولة الأشكناز» و «يا غولدا علمينا اليديشية». وكانت بداية الصدامات عندما طلب الفهود السود في آذار/مارس من عام 1971 من الشرطة، الإذن بالتظاهر السلمي أمام بلدية القدس الصهيونية، احتجاجًا على الهوة الاجتماعية، وجاء القرار بالرفض من غولدا مائير، دون إبداء الأسباب، وفي المساء نفذت الشرطة اعتقالات احترازية أدت إلى اندلاع المظاهرات.

تجدر الإشارة إلى أنَّ بداية الفهود السود كانت تشبه قصة روبن هود الخيالية في الفلكلور الإنجليزي نوعًا ما، إذ كانوا يسرقون زجاجات الحليب والخبز من مداخل بيوت اليهود الأغنياء ويوزعونها على مستوطني الأحياء الفقيرة. وفي عام 1974 اعتقلت الشرطة «سعاديا مرتسيانو» أحد قادة الحركة؛ بتهمة إلقاء قنبلة على مكتب الحاخام العنصري كاهانا، وحكم عليه بالسجن ثلاثة أشهر، وكان هذا الاعتقال وحملات التفتيش والتنكيل بأعضاء الحركة هو ما أشعل شرارة المواجهات من جديد، وقد ردت الحكومة بعنف، واعتقلت قادة المنظمة التي أطلقت مظاهرات عارمة هزّت الكيان.

لا شكّ أنَّ الفهود السود كانوا رواد السياسات الاجتماعية الانتقادية في الكيان الصهيوني والورثة الشرعيين لمتمردي وادي الصليب العفويين، لكن الوعي الحقيقي لليهود الشرقيين بدأ بالتبلور فعلًا إثر تحرك الفهود السود، ولعلّ أهم ما فعلوه هو تقديم الصورة الجديدة لليهود الشرقيين، الذين يعانون من التمييز في الرأي العام أو في فكر الشرقيين أنفسهم. إضافةً إلى ذلك، تدمير أسطورة الوعاء الواحد، وعرف الجميع بوجود «شعبين» يهوديين في «إسرائيل» دون الكلام عن الفلسطينيين.

وطالما وصفت تحركات اليهود الشرقيين في الأدبيات الرسمية الصهيونية، وكذلك في السردية الأشكنازية العامة بأنّها أعمال شغب، ناتجة عن الميول الطبيعية نحو العنف لدى هؤلاء الشرقيين، في تذكير بما قاله أشكول عن متظاهري وادي الصليب، واعتبرت نتيجة للاضطرابات العصبية وفشل الاندماج، واستخدمت شعارات الوحدة الوطنية والأمة القومية كمبرر لقمع التحرك، وإخفاء الأسباب الحقيقية للغضب، واتّهم أفراد الفهود السود بأنّهم «تنظيم عرقي» يسعون إلى تقسيم «الأمة»، ورد هؤلاء بنفس السّلاح في مهاجمة العرقية الأشكنازية، رغم أنَّ الأشكناز مثلهم مثل أي مجموعة مسيطرة لا يعترفون بأنفسهم كعرق منفصل، لكن الشرقيين غالبًا ما أشاروا إلى هذا عند الحديث عن «الدولة الأشكنازية» و«الأحزاب الأشكنازية» و«الصحافة الأشكنازية» و«الجيش الأشكنازي»؛ مما يعكس إدراكًا عميقًا لواقع الانقسام، بغض النظر عن كيفية العمل لتجاوزه.

وقد كان الفهود السود - خصوصًا الفرع الذي قاده تشارلي بيتون- من أوائل اليهود الشرقيين الذين ربطوا سياسيًا بين قمع الفلسطينيين، وقمع اليهود الشرقيين، وكان لجرأة أفكارهم عاملًا في إكسابهم دورًا حاسمًا في تنمية الوعي السياسي لليهود الشرقيين، وتبنى الفهود السود موقفًا إيجابيًا تجاه بناء جسر التفاهم والسّلام مع العرب والفلسطينيين، وطالبوا بإجراء حوار حقيقي مع الفلسطينيين، وسعى

زعمائهم للقاء قادة منظمة التحرير الفلسطينية، لكن كل دعواتهم رفضت بانتظام من المؤسسة الصهيونية، وقد ركّز الفهود السود على نفي الأسطورة التي تقول بمعاداة اليهود الشرقيين للعرب، وأنَّ هذا شيء طبيعي، كما دأبت الدعاية الأشكنازية على الترويج.

يقول تشارلي بيتون - أحد أهم زعماء الحركة-: «نحن يهود عرب، ثقافتنا وحضارتنا هي الحضارة والتراث العربي، الغالبية الساحقة من أبناء الطوائف الشرقية تريد أنْ تعيش بسلام مع العرب» (4)، ويستشهد بيتون على صحة كلامه بأنَّ نسبة الشرقيين الذين يصوتون للأحزاب المتطرفة المعادية للعرب بشدة، هتحيا وغوش إيمونيم وكاخ تساوي الصفر، وأنَّ جميع الأعضاء الشرقيين في مختلف الأحزاب الإسرائيلية ينتمون إلى الأجنحة المعتدلة في أحزابهم. طبعًا قد يكون هذا الكلام صحيحًا، ولكنه لا يعني شيئًا للفلسطينيين؛ فالشرقي الذي يختار أنْ يكون في الليكود، يضع نفسه في تعارض كامل مع مصالح الفلسطينيين، بل كل مَنْ ينتمي إلى حزب صهيوني، ولا يكفي الاعتدال هنا، والشرقيون أنفسهم غير مقتنعين به، بدليل انطلاق حركة الفهود السود؛ للتعبير عن هوية شرقية مستقلة، واتجاه سياسي مختلف في التعبير عن الموقف من القضية الفلسطينية.

لم يكن لحركة الفهود السود أنْ تنمو وتتطور وتتجذر، بسبب التصدي العنيف من قبل المؤسسة الحاكمة، والخلافات التي نشأت بين مؤسسيها، ونشوب حرب 1973، وطغيان الموضوع الأمني على ما عداه.

وتتلخص الخلافات في صفوف الفهود السود بالنقاط الآتية: هل المعركة اجتماعية أم إثنية؟ وهل المشكلة هي صراع طبقات أم صراع جماعة ضد جماعة؟ وهل هم يمين أم يسار؟ وهل يمكن الفصل بين السياسة الاجتماعية للحكومة والسياسة الخارجية لها؟

وبعد حرب تشرين، وتقدم مسألة الأمن ودورها على ما عداها، دفع الفهود السود الثمن، فلم يحصلوا على نسبة ا% اللازمة لدخول قائمتهم إلى البرلمان في الانتخابات 1977، فانضم تشارلي بيتون إلى الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة تحت راية الحزب الشيوعي، وانتخب عضوًا في الكنيست، وانضم مرتسيانو إلى حركة هيلا، المهتمة بالتراث والتقاليد الشرقية، وانتخب أيضًا للكنيست، لكن الجمهور الشرقي كان قد حسم خياره بالتصويت لليمين ولبيغن تحديدًا؛ ما أدى إلى أول انقلاب سياسي في تاريخ الكيان عبر انتزاع الراية من يد التيار العمالي. وعام 1985 عاد القادة للالتقاء مجددًا، حيث عقد قدامى المحاربين مؤتمرًا صحفيًا وشكلوا حركة جديدة اسمها (نضال 85) لكن الخريطة السياسية كانت تغيرت وفرص النجاح أقل بكثير (5).

وبعد 60 عامًا على أحداث وادي الصليب، وقرابة نصف قرن على الفهود السود، وأكثر من أربعين عامًا على وصول الليكود إلى الحكم، أربعون عامًا شهد فيها الشرقيون تطورًا في العديد من النواحي وتواجدًا أكبر في مؤسسات الدولة، ولكن ما زال ينظر لهم كـ«يهود آخرين»، ومن الممكن دائمًا إطلاق النار عليهم، لماذا يواصل اليهود الشرقيون التصويت لليكود، وهل يصوتون له فعلًا؟

في عام 1977، صعد الليكود إلى الحكم، بـ«ثورة» قادها مناحيم بيغن، وضعت نهاية لتفرد الحركة العمالية بحكم الكيان الصهيوني، وسيطرتها المطلقة على كل مناحي الحياة فيه.

كان انتصار الليكود، مرتبطًا بعوامل عديدة، ولعلّ أهمها، قدرته على تجنيد أصوات اليهود الشرقيين للإطاحة بالعمل، عبر خطاب عاطفي أبوي، يبكي لحالهم وتهميشهم واضطهادهم، وسوء المعاملة التي تلقوها على مدى عقود من العمل.

لذلك؛ كما اعتبرت تلك السنة سنة «ثورة» الليكود واليمين، كذلك اعتبرت سنة «ثورة» الشرقيين، ولكنها كانت في الواقع نتيجة حتمية لانهيار بوتقة الصهر، واستحواذ عليهم واستخدامًا جديدًا لهم، أكثر مما كانت «ثورة»، فهي لم تكن نتاجًا للفهود السود، ولا لأحداث وادي الصليب، ولكنها كانت هروبًا من العمل، واستسلامًا كاملًا لليمين.

منذ تلك الأوقات، مرّت الكثير من الوقائع في نهر الوضع السياسي للشرقيين، فكان هناك تامي «قائمة تقاليد إسرائيل»، وكان تشكيله مؤشرًا مباشرًا على الانخراط السياسي اللاحق للشرقيين، إذ لم يكن الأساس في تشكيل حزب تامي، أيديولوجيا جديدة أو واقعية فكرية، بل على أثر أزمة شخصية إثر انسحاب القائد الشرقي الشاب أهارون أبو حصيرة عام 1981، من الحزب الديني الصهيوني الأشكنازي (الحزب الوطني الديني- مفدال)، وكان هناك قدرٌ من الوعي عند هذا القيادي ليقف ويقول: إنَّ حزب المفدال يمتلك وعيًا ناضجًا لمظاهر النفاق فيما يختص بكل شيء له علاقة بالوضع الثقافي والاقتصادي لليهود الشرقيين (6).

رفع أبو حصيرة راية الشرقيين، وأسّس قائمته عشية انتخابات الكنيست العاشرة محاولا استقطاب المتدينين الشرقيين (المغاربة أساسًا)، وتمكّن من الفوز بثلاث مقاعد، وانضم إلى الحكومة الائتلافية برئاسة بيغن كوزير للعمل والرفاه، ولكنه استقال عام 1982 أثر إدانته بفضيحة مالية.

كانت هذه الفضيحة متناقضة تمامًا مع شعار (تامي) الانتخابي «الوقوف باستقامة»؛ مما عكس نفسه في انتخابات الكنيست الحادية عشرة (1984) عندما طرحت تامي نفسها كقائمة طائفية للمهاجرين من شمال أفريقيا، ولكن حصلت على مقعد واحد، للسبب الآنف، وبسبب ظهور المنافسة القوية من (موراشا) وبالأساس من (شاس)، واختفت تامي (كقائمة انتخابية) من الحياة السياسية عندما لم تحصل على أي مقعد في الكنيست الثاني عشر عام 1988، وأيضًا في الكنيست الثالث والرابع والخامس عشر (7).

في الوقت الذي فشلت فيه «الثورة الأولى» في وادي الصليب، والثانية للفهود السود، وبعد خيبة الأمل التي حصدها الشرقيون من حكم اليمين بزعامة الليكود، ولدت ثورة ثالثة وفي إطار غير متوقع: عالم المعبد واليشيفوت، التي تبلورت سياسيًا عبر حزب شاس، وهو حزب ديني متزمت (حريدي) أسس منذ عام 1983، أثر انسحاب الحاخام عوفاديا يوسف؛ الحاخام الأكبر لطائفة السفارديم من المجلس الحاخامي الرسمي، احتجاجًا على عدم انتخابه لمنصبه مرة ثانية، فشكّل مجلسه الخاص (المجلس السفاردي الأرثوذكسي)، وحزبه الخاص (شاس) من نشطاء متدينين شرقيين، كانوا أعضاء في أغودات إسرائيل، تعبيرًا عن رفضهم للسيطرة الأشكنازية، وعدم إعطاء الشرقيين تمثيلًا مناسبًا

في مؤسسات الحزب والكنيست، وجاء هذا بتشجيع من الحاخام اليعيزر شاخ، الزعيم الروحي للطوائف التوراتية.
بدون الدخول في تفاصيل شاس وتاريخه المعروف، جاءت أيضًا حركة الشرق من أجل السلام «همزراح لمعن شالوم»، وقد تأسست هذه الحركة في 29 أيار/مايو 1983 على يد مجموعة من 35 مثقفًا وصحفيًا وطالبًا، من جذور شرق أوسطية ومن اتجاهات سياسية مختلفة، ورغم زعم الحركة بوعيها للعلاقة مع الصهيونية والشرق والعرب (8)، لكن هذه الحركة بقيت حتّى الآن عاجزة عن مواجهة شاس أو الحصول على أي وزن انتخابي.
شهد عام 1996 ولادة حركة جديدة، هي القوس الديمقراطي الشرقي المشار إليها بالأحرف الأولى من اسمها العبري (كيشت)؛ كحركة اجتماعية ذات هوية ثقافية شرقية «سفاردية»، تغاير الحركات السابقة، لجهة تركيز نشاطها خارج البرلمان، وتعود أصول هذه الحركة خلافًا للفهود السود، إلى شريحة اجتماعية متقدمة اجتماعيًا وثقافيًا. وقد وضعت كيشت على رأس أفضلياتها نقل ملكية السكن العام التابع لشركات عامة إلى الساكن الشرقي وذريته بنفس الطريقة التي يتم بها نقل ملكية أراضي الدولة لسكان الموشافيم والكيبوتسات الأشكنازية، وقد عقدت الحركة مؤتمرها الأول في أبريل عام 1996 في كيبوتس شفاييم.
ومن جهة أخرى، جاء ظهور القوس الديمقراطي نتيجة لتخبطات الهوية التي يعيشها الشرقيون والمثقفون منهم خصوصًا، والتي لن تستطع حركة شاس الإجابة عنها، جاءت لتقدم تفسيرًا بديلًا للتفسير الذي قدَّمه شاس عبر تذويت (إعادة تشكيل فهم الذات بمعزل عن الذات الأصلية) اليهود الشرقيين ليتحولوا من «يهود عرب» إلى «يهود مزراحيم»، وليصبح العربي في داخلهم هو عدوهم الأول والأخير، إلا أنَّ هذه المحاولة حصدت فشلًا آخر؛ فثقافة (المزراحيم) الشعبية التي ترعاها المؤسسة الرسمية بشكل أو بآخر لم تنجح في انتزاع جذورها العربية، رغم صهيونيتها وعدائها لمحيطها العربي (9).

الوضع الحالي:

غير شاس، لا يوجد أي حزب يزعم دعائيًا على الأقل أنَّه يمثل الشرقيين في الكيان الصهيوني، وما يزال الشرقيون (ويمكن إضافة الفلاشا في هذه الكتلة) بدون تمثيل سياسي حقيقي، خصوصًا بعد أنْ انخرط شاس كليًا في لعبة المؤسسة الأشكنازية، ويصبح السؤال مطروحًا حول تصويت الشرقيين «المزراحيم» للجدل، ويبدو الوقت مناسبًا لهذا السؤال كما كل وقت، لماذا يواصل الشرقيون التصويت لليمين ولليكود، بعد أنْ خانهم بيغن والليكود فعليًا كما فعلت حركة العمل، وبعد أنْ حافظ الليكود على تركيبته الأشكنازية الغربية، رافضًا التحول – كما كانوا يتوهمون - إلى حزب شرقي يكون أباهم وأمهم في دولة الأشكناز؟
لنعد إلى التاريخ قليلًا، إلى العام 1996، حيث عكست انتخابات تلك السنة حالة النمو غير المسبوق للطوائف الشرقية، سواءً داخل الأحزاب العامة أو من خلال حزب يدعي تمثيلًا حصريًا للشرقيين؛ أي حزب شاس، عكس ذلك نفسه في تغيير الحقائب الوزارية التي كانت في الخمسينيات تعتمد على الطهارة الأشكنازية، باستثناء حقيبة الشرطة، وفي الستينيات والسبعينيات أخذ أبناء الطوائف الشرقية يشغلون عددًا بسيطًا منها، أما في انتخابات عام 1996، فقد تحولت نصف الحقائب إلى أيدي الشرقيين: الخارجية، الداخلية، العدل، الأديان، العمل والرفاه، المواصلات والصحة، ومعظم هؤلاء الشرقيون من سكان شمال أفريقيا ومن المغرب أساسًا، ووزارة الحرب شغلها عراقي كردي هو يتسحاق مردخاي، ووزارة السياحة تولاها إيراني، ووزارة الأمن الداخلي تولاها يمني هو أفيغدور كهلاني، وقد وصل شرقي من أصل إيراني إلى رئاسة «إسرائيل» للمرة الثانية في تاريخها وهو موشي كتساف، وربما تكون فترة 1992-1996 (رابين- بيرس، العمل – ميرتس+ دعم عربي) لن تتكرر أبدًا، وإنما ربما هي أيضًا آخر مراحل الحكم ذي الطابع الأشكنازي الغربي، لكن ليس حتى عهد نتنياهو.
وهنا يلاحظ بروز دور الطائفة المغربية كطائفة قيادية في الوسط الشرقي، حيث ينتمي أكثر الوزراء إلى أصول مغربية، وكذلك عدد من الشخصيات القيادية في أحزاب ليكود، غيشر (في عهده الأول بقيادة ديفيد ليفي)، وشاس، وتبوأ أبناء هذه الطائفة المكانة الأولى في الوسط الشرقي، سواءً لجهة التنظيم أو النضال لإلغاء مظاهر التمييز، وغدا المغاربة حينها يشكلون أداة ترجيح الحكم في إسرائيل عن طريق شاس وغيشر.
بالعودة إلى الزمن الراهن، فقد أثبتت نتائج الانتخابات التمهيدية في الليكود مرة أخرى مدى أشكنازية هذا الحزب، حيث في المراكز العشرة الأولى التي ضمّت ثمانية رجال وامرأتين لا أحد منهم مزراحي، وهكذا، مرة أخرى، السؤال الأبدي: لماذا يواصل المزراحيم التصويت لصالح أولئك الذين لا يسمعونهم؟ مع الأخذ بعين الاعتبار أنَّ المزراحيم ليسوا على صعيد واحد. ويبقى السؤال: لماذا يصوتون لنتنياهو؟ في وقت لم يعد سرًا، أنَّ الليكود ونتنياهو رغم الخطاب الشعبوي يواصلون السياسة التي كان يكرهها المزراحيم، ويسيرون في الموضوع التمييزي بالضبط على خُطى الحركة العمالية.
كما ذكرنا أعلاه، يعود ذلك إلى أنَّ «ثورة» المزراحيم المزعومة، لم تستند إلى تراث وادي الصليب والفهود السود، ويكاد السؤال يكون: «مَنْ هم المزراحيم»؟
يلاحظ في تحليل التاريخ السوسيولوجي للكيان الصهيوني أنَّ المزراحي ينشأ في إطار التفكير العرقي، وإحالة كل المشاكل والفجوات والقضايا الاجتماعية إلى المصطلح العرقي- الثقافي، وفي الواقع؛ فإنَّ السائد اليوم هو أنَّه بالفعل توجد فجوة، ولكن هناك مساعٍ لردمها، وبالتالي؛ لا توجد مشكلة عرقيَّة، حسب زعم المؤسسة، ولكن في الواقع هناك قلة من الشرقيين ممن يعتنقون النزعة الشرقية ولكنهم ليسوا سوى نخب يعيدون السؤال إلى المربع الأول: لماذا يصوت المزراحي لليكود؟
لكن هذه ليست كل الحقيقة، فتحليل التصويت يشير إلى كون المزراحيم يصوتون للكثير من الأحزاب والمزراحي يغير صوته باستمرار، ولكن اختيار الليكود تحديدًا يرتبط بأمرين محددين في المخيال السياسي المزراحي مرتبطان على الأرجح بالماضي، وثيمات أشخاص، مثل: ديفيد ليفي، وموشي كتساب، الأول: أنَّ الليكود أكثر من حزب العمل يمنح هؤلاء «بيتًا سياسيًا» بالرجوع إلى عام 1977؛ أي منحهم مكانًا «آمنًا» سياسيًا يعتقدون أنَّه يتطابق مع توقعاتهم بالتهميش التاريخي، والأمر الثاني: سلوك الليكود تجاه «احترام أصواتهم» على العكس من العمل

بزعامة بيرتس.
اتّسمت الحملات الانتخابية الأخيرة، بالإعلانات المزاجية ومحاولات ترويج القادة، وهذا القائد عادة ما يكون رجلًا أشكنازيًا بماض عسكري، ولقب طفولي بريء يبدأ عادة بحرف B «بيبي- بوجي-بيني- »، وحسب تحليل سوسيولوجي صهيوني يجد الناخب نفسه أمام رف من منتجات عديدة يتم استخدامها دوريًا، ولكن مَنْ الذي سيتم انتخابه؟ إنَّه دائمًا أشكنازي، وأبيض، ولديه لقب ما.
ولكن هذا الوضع لا يقتصر على الناخب المزراحي، بل أيضًا يخص الناخب الأشكنازي، ولكن كمية التعرض التي ليست هي الحاسم هنا بل نوعية هذا التعرض، حيث على عكس الأشكناز، فإنَّ المزراحيم يفقدون السيطرة على حياتهم، فهم أقل تعليمًا، وأقل ربحية، وأقل قدرة على إرسال أطفالهم إلى الجامعة أو شراء شقة في برلين، وهي فرصة يتمتع بها الأشكنازي ليسيطر على حياته، لذلك؛ من المغري أنْ يشعر مزراحي بأنَّه يتحكم في شيء ما، إذا لم يتمكن من تحويل الأموال من صندوق الدراسة والميراث في الخارج، فيمكنه على الأقل قتل «بعض العرب الملعونين»، حيث من الأفضل التنفيس عن الغضب تجاه شيء أقل تهديدًا، وتكون مواجهته أكثر أمنًا، من مواجهة المؤسسة الأشكنازية.
لذا؛ سيشارك المزراحي في هذا المهرجان الانتخابي الخيالي، ويقبل الصفقة التي يعرضها عليه الليكود: يمكنك أيضًا أن تكره العرب، وتشعر بأنك تتحكم في حياتك، وتتعامل مع شخص مثل بيبي (بنيامين نتيناهو).
هل يمكن نسيان أنَّه في تمرد وادي صليب، صرخ المزراحيم «ملك المغرب عدونا»، لكي يثبتوا ولاءهم للصهيونية، بعد أنْ أدركوا تمامًا ما هو الشاطئ الذي أتوا منه، ولأنَّ هذا لم ينجح اختاروا الحل الحالي: مناحيم بيغن، المزراحي.
من جانبها ترى المحللة «هيلا ديان» أنَّ الليكود يحظى فعليًا بدعم ساحق بين غالبية اليهود في «إسرائيل»، وأكثر من نصف ناخبي نتنياهو هم الأشكناز، وفي الغالبية العظمى من المدن في «إسرائيل» ، الليكود هو أكبر حزب (باستثناء حيفا وتل أبيب، حيث يحتل الليكود المرتبة الثانية بفارق ضئيل، لذلك؛ لا يمكن لأحد أنْ يصف

بجدية التصويت لليكود بأنَّه عرقي أو قبلي، حيث تزعم الباحثة «شوشانا غاباي» أنَّ معظم «الإسرائيليين» يتبعون الواقع الحقيقي والمتخيل المتمثل في: القوة، والمال، والسلطة، والنفوذ، والتأثير في «إسرائيل» والعالم، الذي ترعاه عائلة نتنياهو منذ سبعينيات القرن الماضي.
يزعم البعض أنَّ المزراحيم يصوتون لليكود؛ لأنَّه حزبهم الأم منذ عام 1977، على الرغم من خيبة الأمل المتمادية كما ذكرنا أعلاه، وقد نجح بنيامين نتنياهو في الترويج لوجهة النظر الشعبوية التي ظل يسيطر عليها تمامًا «حكم الشعب» أو «حكم الأغلبية»؛ أي أنَّه فقط يستطيع ضمان حكم الأغلبية، «الأغلبية الشرقية» ضمنًا، رغم أنَّ الشرقيين ليسوا الأغلبية في «إسرائيل»، بل يمثلون حوالي 40% من الناخبين اليهود، لكنهم ممثلون في الدعاية، وهم يحبون التفكير في أنفسهم - بأغلبية أو بدون-، وهناك ميل لشرح التصويت لليكود على خلفية وعي التاريخ، وطغيان ماباي حين استبعد الشرقيون من كل سلطة وتمثيل.
ويرى مئير عمور أنَّ مصوتي الليكود الشرقيين يدعون بأنَّ الليكود أعاد لهم كرامتهم التي داس عليها حزب ماباي، وبأنَّهم، خلافًا «لليسار» الذي يحقد على إسرائيل، يحبون الشعب والدولة والبلاد.
وحزب الليكود، من ناحيتهم، ملتزم تجاه الشعب، مخلص للدولة، ويحمي أرض إسرائيل، الليكود، من ناحيتهم، هو البيت. هذه التعليلات للخيارات السياسية رائجة ومعروفة. بحسب هذا المنطق، فإنَّ التجارب الشعورية وليس الاعتبارات المنفعية هي التي توجه انتخاب الشرقيين لليكود، عليه؛ يبدو أنَّ المنفعة والطموحات تستبدل وسط الكثير من مصوتي الليكود بالاحترام والمحبة، وبما أنَّ الليكود قام بترميم كرامتهم؛ فهم يغدقون الليكود ورؤسائه بالمحبة (10).
طبعًا هناك تحليل مزراحي نقيض، يزعم أنَّ التحليل أعلاه يستند إلى تفكير عنصري قديم، يصنف الشرقيين على أنَّهم عاطفيون وغير متحكمين موضوعيًا بوجودهم، وهذا التحليل يتم تبنيه وترويجه من قبل الجميع، بمَن فيهم الصحفيون والمعلقون السياسيون.
إذن، ماذا تقول الأرقام؟
في انتخابات عام 2015، صوّت 985408 شخصًا لليكود، وهو ما يمثل 30 مقعدًا، منهم 39% منهم = 384،309 من المزراحيم، و 41% منهم = 404،017 من الأشكناز، و 20% منهم = 197،082 من المجموعات الأخرى، (إثيوبيون، مهاجرون من الاتحاد السوفييتي، العرب، بما فيهم الدروز)، ولكن أيضًا لهذه الأرقام وجه آخر، يتعلق ليس بالنسب الإجمالية للمجموعات الطائفية – العرقية، بل أيضًا بنسب أكثر دقة تتعلق بمن يملكون حق التصويت فعليًا، حيث إنَّ عدد المزراحيم الكلي، تغلّب عليه أيضًا نسبة مَنْ لا يستطيعون التصويت، وهكذا تكون النسب العامة مضللة، حيث شكّل مصوتو الأشكناز عام 2019 حوالي 25% من السكان اليهود في دولة الكيان الصهيوني، بينما يشكل الشرقيون حوالي 35%. وعليه؛ فقد صوّت 1،470،424 أشكناز و 2،058،594 شرقيون من ضمن أصحاب حق الاقتراع لجميع الأحزاب،

ومن بين أصحاب حق الاقتراع الشرقيين صوّت 18.66% فقط لليكود، ومن بين أصحاب حق الاقتراع الأشكناز صوّت 27.47% لليكود.

يزعم التيار المزراحي الجذري أنَّ هذه الحقائق تفند الأسطورة التي يحاولون إلصاقها بالشرقيين، فهل هذه الأرقام التي يتباهى بها معارضو التحليل الأسبق يمكن الاعتداد بها فعلًا؟ وهل تنقض جوهر التحليل؟

مراجع

1- إيلا حبيبة شوحط : «الصهيونية من منظور ضحاياها اليهود»، في : إلياس جرايسة وهداية أمين، قراءات نقدية في تاريخ اليهود الشرقيين (القدس – بيت لحم، مركز المعلومات البديلة، 1998)، ص .

2- شلومو مالكا: الفهود السود في: إسرائيل الثانية: المشكلة السفاردية، **إسرائيل الثانية. عدد من المؤلفين، ترجمة فؤاد جديد. منشورات فلسطين المحتلة. بدون تاريخ** ص 169-171

3- أحمد مصطفى جابر: اليهود الشرقيون في إسرائيل/جدل الضحية والجلاد.

4- الدستور الأردنية - عن الفجر المقدسية - نيسان 1985.

- لمزيد من المعلومات حول حركة الفهود السود: شلومو مالكا. الفهود السود في إسرائيل الثانية: المشكلة السفاردية. سبق ذكره. ص 169-177.

مردخاي سومان: بين التمرد والانطواء. في المشكلة السفاردية . سبق ذكره. ص 179-189.

شامي شلوم شطريت. الحلم والكابوس. في : قراءات نقدية . سبق ذكره ص 97-120

6- سامي شلوم شطريت: الحلم والكابوس، في: قراءات نقدية في تاريخ اليهود الشرقيين، سبق ذكره، ص111-112.

7- رشاد عبد الله الشامي: القوى الدينية في إسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة، عالم المعرفة 186، الكويت، حزيران 1994، ص114.

- رشاد عبد الله الشامي: إشكالية الهوية في إسرائيل، عالم المعرفة 224، آب، الكويت1997، ص194-196.

نتفلكس بعد هوليوود وبوليوود: قوة ناعمة إسرائيلية!

هاني حبيب– كاتب صحفي من فلسطين

خارج النص

بعد اعتراف إدارة الرئيس أميركي ترامب بالقدس عاصمة للدولة العبرية، توجّهت الخارجية الإسرائيلية إلى "بوليوود" مركز الصناعات السينمائية بالهند، باللغتين الهندية والأوردو؛ بهدف تصوير فيلم روائي ضخم عن القدس وبتمويل من الحكومة الإسرائيلية، بوليوود التي تحظى بمتابعة أفلامها على طول القارات وعرضها، خاصة في المنطقة العربية، باتت إحدى أهم أدوات صناعة الرأي العام التي توجهت إليها إسرائيل؛ من أجل توظيفها لصالح رؤيتها.

وقبل بوليوود، كانت ولا تزال "هوليوود" أهم أدوات القوة الناعمة التي استخدمتها الدولة العبرية لصالح تعميم رؤيتها وسياستها وتبرير عدوانيتها، منذ ستينيات القرن الماضي صنعت هوليوود أفلامًا عديدة؛ لتعزيز رؤية العالم حول ما تدَّعيه حول "المحرقة النازية" ودور اليهود في الانتصار على ألمانيا، وانتهاء الحرب الباردة، ثم تناولت الأفلام الهوليودية الدور الاستخباري الإسرائيلي في تعزيز المعسكر الرأسمالي في مواجهة المنظومة الاشتراكية، والقوة الخارقة والأسطورية للاستخبارات الإسرائيلية، وبعد ذلك صنعت هوليوود أفلامًا عدّة حول "الإرهاب الفلسطيني"، ودحض الرواية الفلسطينية.

إلى ذلك، هناك عددٌ من كبار الفنانين والنجوم ممن عملوا وما زالوا في هوليوود يعملون لصالح إسرائيل من خلال أنشطتهم وتبرعاتهم، مثل: توم كروز، وريتشارد غير، وهاريسون فور، وأرنولد شوارزنيجر، وبالمقابل هناك أعدادٌ متزايدة من هؤلاء ممن يقفون إلى جانب الحقوق الفلسطينية، مثل: أنطوني هوبكنز، وأنجلينا جولي، وجورج كلوني، وشون كونري، وميل جبسون، ورالف فاينس، وداستن هوفمان.

وقبل أيام، رفض الممثل الأمريكي "ديفيد كلينون" المشاركة في مسلسل "فوضى" الذي تنتجه شبكة نتفلكس؛ كون المسلسل يلمع صورة إسرائيل، الممثل الحاصل على جائزة "ايمي" اعتذر عن المشاركة بعد أنْ علم أنَّ المسلسل من كتابة وإعداد إسرائيليتان، هما: آفي إيكاروف، وليور راز، وبعد اطلاعه على السيناريو، تبيَّن له أنَّ هدف المسلسل هو تبرير انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان الفلسطيني، كما أنَّ المسلسل يهين الفلسطيني من خلال الصورة التي يقدمها للمشاهد، ولم يكتفِ هذا الممثل بهذا الموقف، بل أكَّد دعمه الكامل للحركة العالمية لمقاطعة إسرائيل، وأنَّ ذلك من موقف ضميري، علمًا أنَّه عاطل عن العمل!!

نتفلكس، التي تحظى بمُشاهدة 130 مليون مشترك عبر العالم، باتت إحدى أهم القوى الناعمة المجندة لصالح إسرائيل، وقدَّمت حتّى الآن أفلامًا ومسلسلات درامية في هذا السياق، أهمها: "عندما يطير الأبطال، وهاشنور هانوف، وصانع الكعك"، وكلها تهدف إلى كسب التعاطف مع الدولة العبرية، وإظهار الإسرائيليين باعتبارهم الأكثر إنسانية في مواجهة قوى الشر والإرهاب.

إلا أنَّ أحد أهم الجوانب الذي يعالجها الاختراق الإسرائيلي لنتفلكس تتوجه نحو تعظيم الدور الاستخباري الإسرائيلي وتمجيد قدراته، وبالإضافة إلى مسلسل فوضى - الذي سبقت الإشارة إليه- هناك فيلم "عملية النهاية" حول القبض على الضابط النازي أيخمان، وفيلم "الملاك" الذي يحكي قصة أشرف مروان صهر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر من وجهة نظر إسرائيلية.

من هوليوود مرورًا ببوليوود، وليس بالنهاية مع نتفلكس، إسرائيل ما تزال الأقدر على توظيف إمكاناتها البشرية والفنية والمالية، لصالح اختراق هذه الأدوات الأكثر أهمية في مجال القوة الناعمة الأكثر ذكاء على اختراق عقول وقلوب المشاهدين والمتابعين؛ من خلال التسلل "البريء" إلى عقولهم وقلوبهم.

الأردن وصفقة القرن .. ما هو المطلوب؟

د.سعيد ذياب– الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني

دخل مصطلح صفقة القرن إلى السياسة الأمريكية ووسائل الإعلام العالمية بعد دخول ترامب إلى البيت الأبيض، وإعلانه في نوفمبر 2016 عن أنَّ لديه صفقة لتسوية الصّراع العربي «الإسرائيلي».

وعلى الرغم من التكتم الشديد على مضمون الصفقة، ومحاولة إضفاء نوع من الغموض حولها، إلا أنَّ ما تسرب منها لوسائل الإعلام، وما أعلنته الإدارة الأمريكية من مواقف؛ كشفت بصورة جليّة أنَّ ما تسعى إليه الإدارة الأمريكية هو منح الظلم الذي لحق بالشعب الفلسطيني، ولا يزال، شرعيةً قانونية وتاريخية، ودفعه للتسليم بالواقع كما هو؛ أي باختصار، تصفية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وصولًا إلى إغلاق الملف كاملًا.

إنَّ أبرز ما يميز هذه الصفقة؛ أنَّها جاءت لتعلن تبني الولايات المتحدة الأمريكية، الرؤية «الإسرائيلية»في حسم الصّراع الفلسطيني، ابتداءً من التراجع عن الموافقة على قيام «دولة فلسطينية»، والتي كانت ضمن السياسة الأمريكية في العقدين الماضيين، مرورًا بإزاحة القدس عن عملية التفاوض؛ وذلك من خلال نقل السفارة الأمريكية إليها، والاعتراف بها عاصمة للكيان الصهيوني، وليس انتهاءً بالتحلل من التزاماتها تجاه وكالة الغوث للاجئين؛ وذلك سعيًا لضرب حق العودة، ومطالبة الدول المضيفة للاجئين بإلغاء صفة اللجوء عن الفلسطينيين.

لقد سعت الإدارة الأمريكية للاستفادة من حالة الضعف الرسمي العربي الشديد، والاحتراب الداخلي، إضافة إلى حالة الضعف الفلسطيني جرّاء الانقسام؛ مما سهّل انفلات الأنظمة العربية الأكثر ارتباطًا بالولايات المتحدة، من التزاماتها القومية. تلك الأنظمة التي اختلطت عليها الأولويات، بحيث حوّلت العدو الوجودي إلى حليف محتمل؛ فبات الجارُ عدوًا، والعدوُ جارًا. وبهذا؛ فقد ضربت الإدارة الأمريكية، مسألةَ حق العودة وملف القدس، وبقَبولها ضم المستوطنات، وبإعلان ترامب رفضه لمبدأ حل الدولتين، تكون هذه الإدارة قد قوّضت حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني حتّى قبل الإعلان عن تفاصيل الصفقة. ويبدو أنَّ الإدارة الأمريكية تعمل على إخفاء بنود الصفقة، وتتعمد التأجيل المتكرر لها؛ بهدف خلق البيئة السياسية الملائمة على المستوى المحلي (الفلسطيني والأردني و«الإسرائيلي») والعربي بشكل خاص، وذلك من خلال إقناع الأطراف ببنود الصفقة الواحدة تلو الأخرى، وصولًا إلى تعبيد الطريق كاملًا أمام الصفقة كما تشتهي الإدارة الأمريكية، بالتوازي مع السعي الأمريكي المحموم إلى ربط حالة عدم الاستقرار التي نعيشها على مستوى الإقليم بالدور الإيراني، وليس بانعكاسات الاحتلال «الإسرائيلي»، وحرمان الشعب الفلسطيني من نيل حريته، والوجود الأمريكي في أكثر من قطر عربي.

*** الدول العربية وصفقة القرن:**

تحاول الأنظمة العربية الظهور بمظهر الرافض للصفقة، وعدم قَبولها، ولكن ما يجرى في الخفاء شيء آخر، يتم من خلاله إعلان القَبول والتفكير بخطط التنفيذ، بل إنَّ بعض هذه الأنظمة تحاول لعب دور العرّاب لتسويق الصفقة، وتحديدًا السعودية وبعض دول الخليج، حيث تمارس هذه الأنظمة ضغوطها على الفلسطينيين والأردنيين لقَبول تلك الصفقة.

إنَّ مؤشرات القَبول الرسمي العربي تتبدى من خلال ممارسة تلك الأنظمة للقمع ضد الأصوات الشعبية الرافضة للصفقة من ناحية، وموجات التطبيع المتلاحقة بين الدول العربية و«إسرائيل»، سواءً الزيارات الرسمية أو الفنية أو الرياضية أو حتّى السياحية، بالإضافة إلى اللقاءات السرية، وهو ما يتناغم مع شروط الصفقة المتمثلة بالتطبيع العربي قبل تحقيق السّلام.

إنَّ متابعة عملية التطبيع وحجم التجارة العربية «الإسرائيلية» تكشف عن مدى التناغم الرسمي مع الرؤية الأمريكية، المتمثلة بأولوية التطبيع على السّلام، حيث تشير الأرقام بأنَّ حجم التجارة بين الخليج و«إسرائيل» وصل إلى حوالي مليار دولار، عن طريق طرف ثالث (الأردن أو تركيا وأحيانًا الاتحاد الأوروبي). وبلغت الصادرات «الإسرائيلية» إلى الدول العربية

نسبة (10%) من مجمل صادراتها.
هذه الصورة من التطبيع والانفتاح التجاري، تفسر حجم المشاركة العربية في مؤتمر البحرين، على الرغم من كل الضجيج الذي صاحبه، ويثبت أنَّ ما كنا نسمعه من رفض للصفقة، لا يعدو في جوهره رفضًا لفظيًا، بل إنَّ البعض وصف الرفض العربي توطئة للقَبول.
أمام هذه الحالة الرسمية البائسة؛ فإنَّ الرهان سيكون على رد الفعل الفلسطيني، باعتباره الجهة القادرة على فرض موقفه ورؤيته على الأجندة العربية.

*** الأردن وصفقة القرن:**

يعيش الأردن الشعبي والرسمي هاجس صفقة القرن بشكل كبير؛ الأمر الذي يجعل من السؤال: الأردن إلى أين؟ مشروعًا وضروريًا.
فالواقع الاقتصادي الصعب الذي يعيشه الأردن، وسياسة الضغط التي تمارس عليه؛ من خلال تراجع حجم الدعم والمساعدات الخارجية، واستهداف العمالة الأردنية في بعض دول الخليج، والتضييق عليها، يدلل على السعي الممنهج لإفقار الشعب الأردني، وزيادة معاناته؛ لإرغامه على قَبول ما يخطط له.
وباعتبار أنَّ تمرير صفقة القرن مرهون بالقبول الفلسطيني والأردني؛ فإنَّ متابعة موقف البلدين يغدو ضروريًا لفهم اتجاهات الحركة السياسية.
يبدو الموقف الرسمي الأردني هشًا وضبابيًا ومثيرًا للقلق الشعبي.
ولفهم هذا الموقف وخلفياته يغدو ضروريًا الانطلاق من مسألتين:

- المسألة الأولى: ترتبط بطبيعة النشأة والتكوين للكيان الأردني، ومن ثم الدولة الأردنية، وما فرضته عليه من دور ووظيفة تجاه الدول الإمبريالية.
- المسألة الثانية: معاهدة وادي عربة، والسياق التاريخي الذي تمَّ فيه التوقيع عليها، وما فرضته من شروط والتزامات على الأردن.

في المسألة الأولى، ارتبط ظهور الكيان والحكم بدور وظيفي لخدمة القوى الاستعمارية والمشروع الصهيوني، بحيث يتحول الأردن إلى خزان كبير يستوعب المهجرين الفلسطينيين من ناحية، والدخول في تحالفات إقليمية في مواجهة المشاريع القومية واليسارية الناهضة.
مقابل هذا الدور تمَّ الالتزام بتقديم المساعدات والهبات لقاء ذلك الدور، بل وتمَّ بناء جهاز بيروقراطي مدني وعسكري أكبر بكثير من الاحتياجات الوطنية؛ وذلك من أجل القيام بالمهمات المطلوبة منه إقليميًا.
على مدى العقود الماضية لهذه النشأة وهذا الدور، لم يبذل الحلف الطبقي الحاكم أي جهد لإعادة بناء الدولة؛ من أجل الاعتماد على الذات والتحرر من تلك التبعية، بل استمر على ذات النهج، وباتت التبعية والارتهان تتعمق في كل يوم، من خلال تنامي المديونية التي وصلت أرقامًا فلكية.
والمسألة الثانية، معاهدة وادي عربة، وما تضمنته من نصوص فرضت على الأردن القَبول بمبدأ توطين اللاجئين، وهو ما تمَّ النص عليه في المادة فقرة (أ) من المعاهدة، واندماج كامل بين العقبة وإيلات في مجال الإدارة والأمن والجمارك، لكن التحولات في «إسرائيل» أوقفت هذه التحولات.
إنَّ الأردن يقف اليوم أمام استحقاقات الدور الوظيفي، وشروط معاهدات وادي عربة، ويمارس عليه كل الضغوط في هذا السياق، ولعلّ التهديد برفض الوصاية الهاشمية على القدس لصالح «آل سعود»، والتلويح باستبدال النخبة الوظيفية القائمة بأخرى أكثر جاهزية للقيام بالدور المطلوب للنظام، بالإضافة إلى الحصار الاقتصادي، هي التهديدات التي تمثل الضغوط الراهنة التي يتعرض إليه الأردن.
إنَّ ما يجري الآن نوع من التحول في الدور، فالمسألة لم تعد مسألة حماية الحدود مع الكيان الصهيوني، بل تعدى الأمر إلى عملية تسهيل تبلور الطابع اليهودي لـ«إسرائيل».
كل ذلك يدلل أنَّ القلق الذي يساور الأردنيين بتحول الأردن إلى المكان الذي سيتم من خلاله عملية التوطين للاجئين؛ هو بلا شك يشكل خطرًا على الهوية الأردنية، بقدر ما هو خطر على القضية الفلسطينية.
فالصفقات تتم عادة بين طرفين لتحقيق مصالح، وعلى قاعدة رابح للطرفين، أما صفقة ترامب فهي رابح صهيوني وخاسر أردني وفلسطيني.
إنَّ حماية الأردن وسيادته الوطنية وهويته تتطلب توحيد كل الجهود لمواجهة هذه الصفقة، وهذا من الصعب تحقيقه دون تعزيز المشاركة الشعبية، واحترام الحريات العامة، وتعزيز الوحدة الوطنية.
إنَّ صياغة مشروع وطني أردني وفلسطيني مشترك، يأخذ على عاتقه التصدى لصفقة القرن والمشروع الصهيوني، ورسم سياسة واضحة لإنجاز الإصلاح السياسي الشامل، سيكون هو المدخل الصحيح لِلَجم الأطماع الصهيونية، وتحرير الأردن من تبعات الدور الوظيفي الذي فرض عليه.
إنَّ التخلص من معاهدة وادي عربة، سيطلق الطاقات الوطنية الكامنة من أجل بناء أردن وطني ديمقراطي ودعم الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه الوطنية.
فالمرحلة القادمة ستكون مرحلة المواجهة لتطبيق الصفقة، بين الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني من جهة، وبين القوى الرافضة لهذه الصفقة من جهة أخرى، وما الحراك الشعبي الذي سبق وترافق مع انعقاد مؤتمر البحرين، إلا دليل على تصاعد المواجهة، وتنامي الوعي لمخاطر اللحظة السياسية من ناحية، وتعمق عملية الفرز وعلى جميع المستويات بين قوى المساومة والاستسلام، وبين قوى المقاومة والممانعة التي تتصدى ببسالة للمشروع الأمريكي الصهيوني.
إنَّ الخروج من النفق الذي وَجَد الأردنيون أنفسهم داخله، لن يكون ممكنًا إلا بمغادرة التفكير السائد، حتّى ننجح في مواجهة الظروف، وتحويل التحديات التي تواجه الأردن إلى فرص للتحرر والنهوض.

العدو واحد:
فلتكن المواجهة واحدة

د. حسن خليل – عضو المكتب السياسي، مسؤول العلاقات السياسية في الحزب الشيوعي اللبناني

تقول العرب: «في حربك مع بني قومك، لن تجزع إلّا أنفك، ولن تقطع إلا كفك..»؛ فكم من أنوف جُزعت، وأيادٍ قطعت، ودماء سُفكت، في صراعات بدأت ولم تنته بعد. هي مشهدية متواصلة منذ أنْ دسّت البسوس أنفها في أمور القبائل والعشائر؛ لتستفيق معها غرائز الحقد والانتقام والتآمر. هي متأصلة في تلك النفوس التي تعتاش على الغدر والمال الحرام، وأوامر أولياء الأمر والنهي، المتربصين في أربع جهات الأرض، يسودون ويحكمون، يفتون ويحللون، وعلى ذلك تمضي قوافلهم ذهابًا وإيابًا، محملة بما نحن مالكون من قدرات وموارد، وعائدة إلينا بالحروب والدمار. نعم، لا نزال نعيش تحت عباءة عصور الظلام المترامية الأبعاد والمتعددة الأشكال؛ صحيح أنّها عصور غابرة ومنسية، إلّا أنّ أمر استحضارها وتحديثها هو على جدول أعمال مَنْ امتلك مسبباتها بُغية استردادها، متى استوجب ذلك، من سلطة ومال وطوائف وعنصرية وكيدية وجهل وحجر وتكفير..

نعيش اليوم تلك الجاهلية المتوارثة بطباعها وطبيعتها، وإنْ اختلفت الأمكنة وشكل الأحداث، نعيش أيام «سجن العقل» في معتقلات الجهل؛ لمحاولته تأويل النص بقصد تفسيره أو فهمه، ومن خلال الرابط الواضح ما بين منع التفكير وإجازة التكفير والاحتلال، في زمن الردة نحو منطق القبيلة والعشيرة؛ فكلاهما يعبّر عن حالة اعتداء، وإنْ كان بأشكال مختلفة، وأماكن وظروف متعددة، وما استجرار الغرائز إلى الساحة إلّا لذلك، ولو بلغ الدم فيه حدّ الركب؛ هو ذاك المشروع الإمبريالي- الغربي، وسلوكه الذي امتهن القمع والتجهيل والسيطرة والغطرسة والقتل والإرهاب، بشقّيه الفكري والعسكري، هو ذلك الذي قسّم كي يسود، وطغى كي يسيطر، وقتل كي يسرق.. عنوانه الاستعمار والاستبداد والتعمية، وابتكار أدوات السيطرة، وما فلسطين إلّا أحد الرموز المسفوكة دمها على مدى ذلك التاريخ الغارق في العدوان من أذنيه حتّى أخمص قدميه؛ هي تلك القضية، الذي أطلقتها أولى الحروب الاستعمارية نحو الشرق، حروب توسيع المناطق والاستئثار والهيمنة والنفوذ وتصدير المشاكل، والتي لا تزال مستمرة، من بطرس الناسك وصولًا إلى دونالد ترامب، ذلك المُرابي الذي يعتاش على الدم والمال.. هو تاريخ ملطخ بالدماء والدمار والحقد، وللأسف، بتواطؤ عربي واضح، مكشوف ومعلن.

إنّ إغفال القضية الفلسطينية طويلًا، وغيابها عن الساحة كقضية جامعة، منذ اتفاقات أوسلو حتّى اليوم، وتشريع حالة الانقسام فيها، ساهمت وبشكل كبير في وضع «عدالة» تلك القضية وأحقيتها وشموليتها، في إطار المحدودية الفئوية بنتيجة ما استجدّ على الساحات العربية منذ سنوات، من بعض القوى الفلسطينية بالأساس، ومن بعض قوى «المواجهة» استكمالًا؛ لقد تجسّد الغياب شبه الكلي للقضية في السنوات السبع المنصرمة، وضاعت ما بين خنادق الحروب المتكاثرة في «بلدان الطوق»، والنقاش العقيم في شرعية «سلطة» تقوم على جغرافيا منفصلة ومجزأة، ومحاطة بكيان الاحتلال وإجراءاته العدوانية- العنصرية. هذه الإشكالية، الصعبة الحل، أودت بتلك القضية إلى حالة

من الانقسام «الأهلي» بين سلطة لا تحكم، ومقاومة عينها على السلطة؛ لن تكون مقاومة هناك أو معركة للتحرير الوطني ما لم يكن هناك احتلال، واستكمال، ولا يمكن أنْ نكون مقاومة، وعيننا على سلطة، أو هياكل تسمى سلطة أُنشئت في ظل الاحتلال، إمّا مقاومة وإمّا سلطة. السلطة القائمة على الاتفاقات المفرّطة بالأرض وبالحقوق لا يمكنها استعادة الأرض والحقوق، ومتى أدركنا ذلك؛ فإنّنا نكون قد قطعنا نصف الطريق. إنّها مسألة بديهية ومطلوبة وواضحة؛ مَنْ أراد المقاومة وعن حق، ما عليه إلّا أنْ يكون مقاومًا، ونقطة على السطر، ولا يتحقق ذلك من خلال طرح موضوع الوحدة الفلسطينية على قاعدة المواجهة في كل أشكالها، وأيضًا بوضع كل مقدرات الشعب الفلسطيني ومؤسساته في اتجاه تعزيز الخيار المقاوم؛ فمؤامرة القرن المعمول عليها اليوم هدفها تصفية القضية الفلسطينية كقضية شعب وعدالة ومشروعية مُؤسِسة لكل حالات الاعتراض في العالم في وجه تلك الإمبريالية الغربية الفالتة، والتي تعيث فسادًا واحتلالًا وإجرامًا، وبما أنَّ الهجومَ الغربي شاملٌ، فلماذا إذن لا تكون المواجهة شاملة؟

فالمواجهة الشاملة لا تعني المعركة المتماثلة، وإنما تعني في جوهرها، العمل في كل الساحات وحول كل القضايا، وإنْ اختلفت الوسائل. فلتكن قضية الأساس- فلسطين، سببًا لإعادة بوصلة الصراع إلى مكانه وطبيعته الأصلية: قضية فلسطين، ليست قضية أرض انتُزعت من أصحابها أو شعب شُرّد في بقاع الأرض فقط، هي قبل كل هذا وذاك، قضية مشروع استعماري بدأ منذ قرن، هدفه السيطرة والهيمنة على المنطقة وقهر شعوبها، وما الكيان المصطنع في فلسطين اليوم بوظيفته، إلّا شكل متقدم من الفاشية العنصرية وموقع متقدم للعدوان. على هذا الأساس تصبح مقاومتُه مقاوَمَة نمط الهيمنة بذاته، والذي ما انفكّت الولايات المتحدة الأميركية تمارسه، وبأبشع صوره ووسائله. وهذا الذي نؤكد عليه، يدفع باتجاه أنْ تتعدى موجبات مواجهته، وتتنوع لتشمل كل مَنْ يؤمن بالتحرر والعدالة والحرية، والتقدم في المنطقة والعالم، من خلال العمل على إطلاق وبناء جبهة مقاومة عربية شاملة على كل الصعد، وبمختلف أشكال النضال، في مواجهة أهدافه الاستيطانية والجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ودعمًا لقضايا التحرر الوطني في بلداننا العربية، ولقضية فلسطين وشعبها؛ كي لا يُترك وحيدًا في هذه المعركة، وأيضًا مع لبنان في ظل التهديدات الإسرائيلية المتكررة والخروق المتواصلة لسيادته، والمعرّض دومًا لاعتداءات صهيونية، ما يستوجب منّا التأكيد باستمرار، بأنّه كما كان إطلاق جمول ردًا طبيعيًا على الاحتلال، فإنَّ أي اعتداء سيواجه بالطريقة نفسها.

من هنا؛ تصبح مسألة تلازم ذلك العمل مع تطوير أساليب النضال وتنويعها، ضرورةً ملحة وتحديدًا في بلدان المواجهة المعرّضة للعدوان المباشر، بغية تأمين أفضل شروط التصدي الناجح لمفاعيل تلك الصفقة، التي من المحتمل أنْ يطغى عليها، في الأمد القصير والمتوسط، الطابع العسكري. وهنا يأتي دورنا كقوى مقاومة بإمكاناتها، وبالتنسيق فيما بينها، لتأمين أفضل شروط المواجهة، بالإضافة إلى العمل على تصعيد التحركات الأهلية والشعبية؛ بهدف حشد وتعبئة طاقات شعوبنا –وبخاصة شبابنا- واقتصاداتنا، ومؤسساتنا، ومنابرنا الثقافية والإعلامية في مواجهة التطبيع بكل أشكاله، بالتزامن والتضامن مع العمل المقاوم في الداخل الفلسطيني ضد الاحتلال، وضد نظام الفصل العنصري الذي يستهدف فلسطينيي الـ48.

وهذا الأساس يجب أنْ يشكل منطلقًا لبناء «المشروع السياسي» القائم على المواجهة الشاملة، في الخارج كما في الداخل؛ أي: مواجهة المشروع الإمبريالي الأم، عبر تعرية أدواته المحلية وتفكيكها، ولتأمين أفضل شروط النجاح في هذه المواجهة، لا بُدَّ من بناء وتطوير تقاطعات جدّية مع القوى المقاومة في المنطقة، والتي نتشارك معها مهمة التصدي لذلك المشروع الأساس، بالنظر إلى أنَّ أولوية هذا التصدّي تتجاوز، ولأسباب موضوعية وتكتيكية، غيرها من الأولويات، ما يستوجب المبادرة بالتوجّه نحو كل تلك القوى والأحزاب اليسارية والقومية في منطقتنا، المؤمنة بهذه الخيارات، والتي يمكن أنْ نشكل معها مجموعة ضغط نتفق وإياها على المبادئ والعناوين، لحثّها على توحيد جهودها وطاقاتها؛ لمواجهة المشروع الأساس وإسقاطه، وهذا ما أكّدت عليه الورقة المشتركة التي وُقعت بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي اللبناني، والتي يجري العمل على جعلها برنامجَ عملٍ مشترك في هذا الاتجاه، يطال كل تلكَ الموضوعات، وفي مختلف الساحات.

وفي النهاية نقول: نحن مع فلسطين وقضيتها وشعبها وقُواه المُقاوِمة، ونحن مع القدس، ليس لأنَّها أرض الأديان والرسل، بل لأنَّها عنوان المواجهة، وهي ليست عاصمة دولة فلسطين بل هي عاصمة كل أحرار العالم، وقبلة كل مَنْ أراد المواجهة؛ هنا تستقيم القضية، وتصبح واضحة كوضوح الشمس: لقد انتظرت القدس مئة عام منذ احتلالها الأول كي تتحرر، وها هي اليوم، تعاني احتلالها لشطرها الغربي منذ 1948، ولشطرها الشرقي منذ 1967؛ فمحمد ربيع عليان، ذو السنوات الأربع، من بلدة العيسوية، هذا المقدسي الذي يسير مرفوع الهامة إلى حيث التحقيق معه، سيشكل الرد على كل مَنْ يتطاول على حرمة فلسطين، فَتَينك العينان الجميلتان ونظراتهما الثابتة، تؤكدان بأنَّ فلسطين ولّادة، وأنَّ قضيتها في أيدٍ أمينة.

القضية الفلسطينية في المناهج التعليمية التونسيّة جدليّة الحضور والغياب

ممدوح عزالدين
أستاذ في علم الاجتماع التربوي / مدير وحدة الدراسات التربوية بمركز مسارات للدراسات الفلسفية والإنسانيات بتونس

منذ انطلاق ما يُعرف بالربيع العربي بدايةً من تونس الخضراء، كان معلومًا أن رياح التغيير ستمر على كل مكونات المنطقة العربية، وكان معلومًا أيضًا لكل من يقلب صفحات التاريخ والاستراتيجيات المهتمة بشؤون الشرق الأوسط، بما في ذلك وأساسًا الولايات المتحدة وإسرائيل، أن التاريخ قد فتح أبوابه أمام رياح التغيير، بغض النظر عن بديهية العلاقة بين العوامل الداخلية والخارجية.

السؤال الذي أردت الاشتغال عليه على خلفية إقدام عدد من الدول العربية على تعديل مناهجها التربوية في اتجاه التطبيع التربوي مع الكيان الصهيوني هو كالآتي:

هل يمكن الحديث عن وجود تطبيع تربوي في المناهج التعليمية التونسية؟ لا سيّما أنها قد صيغت في عهد النظام البائد، ولم يتمّ تعديلها إلى حدّ الآن، علمًا أنّ تونس حينما كانت في عهد نظام بن علي مارست تطبيعًا ناعمًا مع إسرائيل، كان من أبرز تجلّياته تدشين مكتب لرعاية المصالح في كلتا البلدين استمرّ من 1996 إلى سنة 2000 حين اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية.

المسألة حسّاسة وصعبة لاعتبارات عدة، منها: أنّه لو كان هناك تطبيعٌ صريح لشهدنا ردّ فعل واضح وعنيف من قبل نقابات التعليم الابتدائي والثانوي التي لا تخفي دعمها للقضية الفلسطينية ورفضها للتطبيع مع الكيان الصهيوني، ثمّ لكانت منظمات المجتمع المدني الرافضة للتطبيع قد نبّهت لذلك وتصدّت له بمختلف الأشكال النضالية الممكنة، كما أنّ نسبة الدراسات الأكاديمية والعلمية -على حدّ علمي- التي تثير وتناقش موضوع التطبيع التربوي في تونس تكاد تكون صفرًا في المائة.

فهل هذا يعني أنّ نظام بن علي لم يجرؤ على الإقدام على اتخاذ هذه الخطوة توقيًّا من عواقبها الخطيرة، والتي أهمها: التشكيك في شرعيّته التي طالما بناها على أساس وقوفه جانب الشعب الفلسطيني والقضيّة الفلسطينية، لا سيّما أنّ تونس كانت تحتضن القيادة الفلسطينية والمقاتلين الفلسطينيّين الذين تمّ ترحيلهم إليها إثر خروجهم من بيروت سنة 1982؟

لهذه الاعتبارات خيّرت أنْ أطرح الموضوع من خلال التساؤلات الآتية:

ما مدى حضور القضية الفلسطينية في برامجنا التعليمية، وضمن أي سياقات تطرح؟ وما الأهداف التي تبنى عليها الدروس التي تعالجها؟ وما أثرها في التلميذ التونسي في تشكيل وعيه ومواقفه الوطنيّة والقوميّة؟

هل تساهم هذه الدروس في تشكيل وعي مقاوم للكيان الصهيوني لدى أبنائنا أم تدفعهم للقبول بالأمر الواقع؛ واقع التطبيع والتسوية مع العدو الصهيوني أو اللامبالاة؟

للإجابة عن هذه التساؤلات خيّرت اعتماد تقنية تحليل المضمون عبر وصف وتحليل مضمون العبارات والممارسات الخطابيّة بالمنهج الفوكوي؛ وذلك من خلال أركيولوجيا المعرفة والجينالوجيا التي تكشف عن الآليات التي تشتغل بها السلطة داخل المعرفة؛ أي كشف علاقات القوّة داخلها، والبحث عن المسكوت عنه وكشفه.

كما ستتوزّع الورقة على محورين رئيسيّين؛ يتطرّق أوّلهما إلى تحليل جدليّة الحضور والغياب للقضية الفلسطينية في البرامج التعليمية التونسيّة، أمّا المحور الثاني فخصّصته لطرح ملاحظات حول التطبيع اللغوي، ختامًا سأصوغ جملةً من التساؤلات.

القضية الفلسطينيّة في البرامج التعليميّة التونسيّة: حضور الغياب وغياب الحضور، تحليل درس القضية الفلسطينيّة في برنامج التاريخ للسنة التاسعة أساسي كما ورد في

الكتاب المدرسي للمواد الاجتماعية:
عندما نتأمّل البرامج التعليميّة التونسيّة نلاحظ الحضور المتواضع للقضية الفلسطينيّة، فهي غائبة في مادّة التربية والتفكير الإسلامي، ومادّة التربية المدنيّة والجغرافيا والفلسفة ومواد اللّغات؛ كالفرنسيّة والإنجليزية، أما في مادّة اللغة العربيّة فنعثر على بعض النصوص النثرية والشعريّة لبعض الأدباء والشعراء الفلسطينيّين، وهي نصوص يتيمة غير مرتبطة بمحاور أو مدارات بحث وتفكير، مثل: محور أدب المقاومة أو محور الأدب الفلسطينيّ الحديث، أما فيما يخصّ مادة التاريخ فإنّنا نعثر على القضيّة الفلسطينيّة في درسين؛ أحدهما في السنة التاسعة أساسي، والثاني في باكالوريا الآداب.

وفيما يلي سأحاول دراسة درس القضيّة الفلسطينيّة في برنامج التاريخ للسنة التاسعة كما ورد في الكتاب المدرسي للمواد الاجتماعية، باعتماد تقنية تحليل المضمون (الفوكوية):

درس «القضيّة الفلسطينيّة» هو الدرس الثامن في برنامج التاريخ للسنة التاسعة أساسي، ويمتدّ من الصفحة 67 إلى الصفحة 7 بالكتاب المدرسي.

يبدأ الدرس بمدخل ثمّ نشاط أوّل، بعنوان: «أتبيّن جذور القضيّة الفلسطينيّة»، يحتوي على أربع وثائق، مصحوبة بجملة من التعليمات، تتضمّن أسئلة توجيهيّة. النشاط الثاني، يحمل عنوان: «أتعرّف إلى تطوّر الأوضاع بفلسطين بين 1945 و 194»، ويحتوي على سبع وثائق، مصحوبة بتعليمات وفقرة تحت عنوان: «إضاءات»، تضمّ جملة من المعطيات والاستنتاجات تساعد التلميذ على الإجابة.

النشاط الثالث، بعنوان: «أدرس تطوّر المقاومة الفلسطينيّة للكيان الصهيوني من 1948 إلى أواخر السبعينيات من القرن العشرين»، يحتوي على سبع وثائق، مصحوبة بتعليمات وركن للإضاءات.

النشاط الرابع يحمل العنوان الآتي: «أتبيّن التحولات التي عرفتها المقاومة منذ الثمانينيات إلى اتفاقية أوسلو سنة 3 ا»، فيه أربع وثائق، مصحوبة بتعليمات وإضاءات تبرز الأحداث المرتبطة بالقضية الفلسطينيّة منذ نهاية السبعينيات.

إثر هذه النشاطات نجد في الصفحتين 76 و77 نصًّا مطوّلًا بعنوان: «أستخلص» يحتوي تلخيصًا للدرس، وأهم الاستنتاجات المرتبطة به.

أثره نجد نشاطًا بعنوان: «أبحث وأتوسّع»، يدعو التلميذ إلى إنجاز بحث حول منظمة التحرير الفلسطينيّة، وينتهي الدرس بنشاط تقييمي في الصفحة 7.

أوّل ما يشد الانتباه منذ مطلع الدرس هو عنوانه: «القضيّة الفلسطينيّة»، في حين أنَّ أغلب الدروس السابقة واللاحقة يكون مرافقًا لعناوينها الفترة الزمنيّة التي تستغرقها أحداث القضيّة التي يتناولها الدرس، نتخذ الدرس التاسع، الذي يلي درس القضيّة الفلسطينيّة مباشرة، كمثال إذ يحمل عنوان: «الحركة الوطنيّة التونسيّة من 1945 إلى 1956»، ويحمل الدرس العاشر عنوان: «تونس من 1956 إلى 1987».

إنَّ طرح العنوان بهذه الصيغة يوحي لدى التلاميذ أنّ محتوى الدرس يتعرّض لبدايات القضية الفلسطينيّة ومساراتها ثمّ مآلتها، بما في ذلك التوصّل لحل نهائي لهذه القضيّة؛ بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

بعد العنوان مباشرة، نكتشف منذ المدخل أنّ الفترة التي يتعرّض لها الدرس تمتدّ من 1945 إلى 1993، ممّا يدفعنا للتساؤل: لماذا لم يكن عنوان الدرس: «القضيّة الفلسطينيّة من 1945 إلى 1993»، كما هو الشأن بالنسبة لسائر الدروس؟

ألا يعني ذلك ضمنيًّا أنَّ سنة 1993، وهي السنة التي تمّ فيها إمضاء اتفاقيّة أوسلو هي سنة الحلّ للقضيّة الفلسطينيّة، كما روّج ذلك المساندون لهذه الاتفاقيّة والداعي للتطبيع مع الكيان الصهيوني في إطار حلّ الدولتين. وبالتالي؛ لا بُدّ من تجاوز حالة العداء مع هذا الكيان، ولا بأس في إقامة علاقات طبيعيّة معه، كما فعل ذلك نظام بن علي، حين قام بتدشين مكتب لرعاية المصالح الإسرائيلية في تونس سنة 1996، وغيرها من العلاقات التجاريّة والسياحية.

والسؤال المحيّر حقًا هو:

لماذا، ونحن في سنة 2019، لا يعلم أبناؤنا شيئًا عن فلسطين منذ 1993 الى الآن؟ لماذا هذا التصحّر المعرفي فيما يخصّ القضيّة الفلسطينيّة؟ لماذا لم يعدّل هذا الدرس ولم يحيّن إلى حدّ الآن؟

الغريب أنه لا يوجد منذ بداية الدرس إلى نهايته أي ذكر للمجازر الفظيعة التي ارتكبها الكيان الصهيوني تجاه الفلسطينيّين، سواء قبل 4 ا، سنة الإعلان عن قيام دولة الاحتلال الصهيوني، أو بعدها؛ فلا نجد ذكرًا لمجزرة دير ياسين التي وقعت في 9 أبريل 1948، ولا مذبحة صبرا وشاتيلا التي وقعت في 17 سبتمبر 1982، ولا مجزرة جنين في أبريل 2002، ولا مجزرة غزّة، والتي دامت 22 يومًا انطلاقًا من 27 ديسمبر 2008.

كما نلاحظ أنَّ التمشي الذي تمّ اعتماده في صياغة الدرس يقود ضمنيًّا إلى الإقرار بأنَّ اتفاقية أوسلو هي أفضل حل للقضيّة الفلسطينيّة بعلّة فشل المقاومة المسلّحة، وتراجع دعم النظام الرسمي العربي، وانحلال الاتحاد السوفياتي، وانفراد الولايات المتّحدة الأمريكيّة بالزعامة العالميّة، كما ورد في الصفحة 74 من الكتاب المدرسي، فاتفاقية أوسلو بالنسبة لمَن وقّعها من الفلسطينيّين عبارة عن كوّة صغيرة يعود منها الفلسطينيّون إلى ما تبقّى من وطنهم أفضل من أنْ يبقوا في المنفى إلى أبد الآبدين، رغم أنّ الأحداث بيّنت فيما بعد خطأ هذا الطرح، كما بيّنت أن خيار المقاومة بكلّ أشكالها أفضل وسيلة لمواجهة الاحتلال وتحقيق الانتصارات، ولعلّ انتصار المقاومة اللبنانيّة سنتي 2000 و2006 أبرز دليل على ذلك.

في الصفحة 75 من الكتاب نجد

وثيقتين:
الأولى تحت عدد (21) عبارة عن رسالة من إسحاق رابين إلى عرفات بتاريخ 10 سبتمبر 1993، يقرّ فيها اعتراف حكومته بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني واستعداده لبدء المفاوضات مع منظّمة التحرير في إطار عمليّة السلام في الشرق الأوسط.
الثانية تحت عدد (22) تحتوي مقتطفات من اتفاقية أوسلو (إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتيّة الفلسطينيّة) الموقّعة في 13 سبتمبر 3 ا، حيث يقول مطلعها: «إنّ حكومة دولة إسرائيل وفريق منظمة التحرير الفلسطينيّة... ممثلًا للشعب الفلسطينيّ يتفقان على أنّ الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع... ولتحقيق تسوية سلميّة...».
يصحب هاتان الوثيقتان تعليمات تحتوي ثلاث أسئلة:
أوّلها: أبرز تأثير الظروف الجديدة الواردة في الإضاءات على المقاومة الفلسطينيّة؟
مع العلم أنَّ ركن الإضاءات يتضمّن أربع تواريخ مرتبطة بالقضيّة الفلسطينيّة منذ نهاية السبعينيات:
- مارس 1978: تاريخ اجتياح إسرائيل لجنوب لبنان.
- مارس 1979: تاريخ إبرام معاهدة صلح بين النظام المصري وكيان الاحتلال الصهيوني.
- سبتمبر 1982: غزو إسرائيل للبنان وطرد قيادة منظمة التحرير وعناصر المقاومة.
- 1991: انحلال الاتحاد السوفياتي، وانفراد الولايات المتحدة بالزعامة العالميّة.
أما السؤال الثاني، فقد ورد كالآتي:
بالاعتماد على الوثيقتين (19– 20) بيّن التطوّر الذي عرفته المقاومة من حيث أهدافها وطرق نضالها؟
مع العلم أنّ الوثيقة عدد (19) تحتوي مقتطفات من قرار المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر في نوفمبر 1988، والذي يؤكد عزم منظمة التحرير الفلسطينيّة على الوصول إلى تسوية سياسية شاملة للصّراع العربي الإسرائيلي، والوثيقة عدد (20) تعرض صورة فوتوغرافيّة عن انتفاضة الحجارة انطلاقًا من سنة 1987، وفيها طفل فلسطيني يرشق بالحجارة آليّة عسكريّة صهيونيّة.

وقد ورد السؤال الثالث كالآتي:

حدّد من خلال الوثيقتين (21– 22) (سابقتي الذكر) نتائج المقاومة السياسيّة.
واضح أنّ هذه الأسئلة موجّهة قصد تثمين اتفاقيّة أوسلو والأطراف التي وقّعت عليها، واعتبارها أفضل الخيارات الممكنة بالنسبة للقيادة الفلسطينيّة والشعب الفلسطيني، إذ ليس في الإمكان أفضل مما كان.
فالسؤال الأوّل يوحي بأنَّ خيار المقاومة المسلّحة أصبح غير مجد، السؤال الثاني يُعدُّ اتفاقيّة أوسلو تطوّرًا للمقاومة من حيث أهدافها وطرق نضالها، والسؤال الثالث يُعدُّ أنَّ التوقيع على الاتفاقيّة مقاومة سياسيّة أفضت إلى الانخراط في عمليّة سلام مع الكيان الصهيوني، وإقامة حكومة ذاتيّة فلسطينيّة في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، وبالتالي؛ لا مانع بعد ذلك من الانخراط في مسار التطبيع مع الكيان الصهيوني؛ من أجل إرساء السلام الشامل في المنطقة. هذا التسلسل في تمشّي الدرس نجده في الجزء المخصّص للخلاصات والاستنتاجات، تحديدًا في الصفحة 77.
كما نعثر في الصفحة (72) تحديدًا في الوثيقة عدد (15) خريطة بعنوان: «فلسطين بعد الحرب العربيّة الصهيونيّة الثانية سنة 1967»، ونجد في مفتاح الخريطة مربعين؛ أحدهما باللون البنّي كتب بجانبه «إسرائيل من سنة 1949 إلى 1967»، ومربّع باللون الأخضر كتب بجانبه «أراضي احتلت منذ 1967».
ألم يكن من الأصوب كتابة «أراضي احتلت من 1949 الى 1967» بجانب المربّع البنيّ؟ ألا يتطابق هذا مع ما ورد في اتفاقيّة أوسلو، من اعتبار الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة إلى حدود 1967 تابعة لدولة الاحتلال الصهيوني.
عند هذا الحدّ من التحليل؛ فإنّ أهمّ ما يمكن استنتاجه هو أنّ ما جاء في الدرس يتطابق تمامًا مع سياسة بن علي تجاه القضيّة الفلسطينيّة ومساندته لاتفاقيات أوسلو، وتوسيع قنوات التواصل مع الكيان الصهيوني على أكثر من صعيد، لكنّ الأخطر من ذلك والأغرب؛ أنّنا عندما نتصفح سائر النشاطات والمعلومات الواردة في الدرس نجد تغييبًا متعمّدًا وممنهجًا لأحداث ومعطيات مفصليّة مهمّة في القضيّة الفلسطينيّة لا سيّما المرتبطة بتاريخ تونس الحديث، إذ نلاحظ ما يلي:
عدم الإشارة إلى التونسيين الذين تطوّعوا للقتال في فلسطين وقاموا بعمليّات فدائية واستشهدوا في سبيلها، سواءً قبل 1948 أو بعدها.
عدم التعرّض لخطاب الحبيب بورقيبة في أريحا سنة 1965، والأثر الذي أحدثه آنذاك في مسار الصراع العربي الصهيوني.
عدم الإشارة أنّه عندما طردت قيادة منظمة التحرير وعناصر المقاومة من لبنان إثر اجتياحها من إسرائيل في سبتمبر 1982، توجهوا نحو تونس، واستقرّوا فيها إلى حدود 1994.
عدم التعرّض إلى هجوم الكيان الصهيوني على تونس وقصف طائراته الحربيّة مقرّ منظمة التحرير الفلسطينيّة في حمّام الشط في أكتوبر 1985، حيث امتزج الدمّ الفلسطيني بالدّم التونسي، وسقط عدد كبير من الشهداء والجرحى التونسيّين.
عدم الإشارة لحادثة اغتيال إسرائيل للقيادي الفلسطيني خليل الوزير «أبو جهاد» مهندس انتفاضة 1987، في تونس بتاريخ 16 أبريل 1988.
عدم الإشارة لحادثة اغتيال القيادي صلاح خلف «أبو إياد»، في تونس

بتاريخ 14 يناير 1991 على يد عميل الموساد الإسرائيلي «حمزة أبو زيد».
عدم الإشارة والإقرار أنّ نظام بن علي لعب دورًا رئيسيًا في المحادثات السريّة بين منظمة التحرير الفلسطينيّة والكيان الصهيوني، والتي أدّت إلى إعلان المبادئ المتعلّقة بالحكم الذاتي الفلسطيني الموقّعة في أوسلو سبتمبر 3 ا.
إنّ تغييب هذه المعطيات المهمة وتجاهل جرائم الكيان الصهيوني، التي ارتكبها في حق تونس والشعب التونسي والتي تجعل منه عدوًا مباشرًا ليس للفلسطينيين فقط، بل لكلّ التونسيين، إذ اعتدى على ترابنا وسيادتنا، وقتل مواطنين تونسيين أبرياء؛ عملٌ غيرَ مبرّر ومستراب؛ لأنّه يمنع الأجيال القادمة من معرفة تاريخها الحقيقي، ومن معرفة أعدائها الحقيقيين الواجب مقاومتهم بكلّ الأشكال المتاحة.
قد يتمّ الاعتراض على جملة الاستنتاجات التي توصّلنا إليها على خلفيّة احتواء الدرس عبارتي «الكيان الصهيوني» و «العدو الصهيوني»، إذ ذكرت عبارة الكيان الصهيوني في الصفحات 71، 76 و77، كما ذكرت عبارة العدو الصهيوني مرة واحدة في الصفحة 77؛ ممّا قد يوحي بأنّ واضعي الدرس يتبنّون موقفًا معاديًا للكيان الصهيوني، والإدعاء بخلاف ذلك مغالطة وتجنّي.

وللردّ أقترح الإجابة الآتية:

أولًا: وردت هاتان العبارتان خارج السياق العام للدرس الذي يثمّن اتفاقيّة أوسلو تمشّيًا ومآلات، ويُعدّ التوقيعُ عليها من جانب القيادة الفلسطينية مقاومة سياسة ونصرًا سياسيًا يشرّع للسّلام، وينهي حالة العداء مع الصهاينة.
ثانيًا: إذا كان الصهاينةُ أعداءً، لماذا تمّ التغاضي عن ذكر الاعتداءات الوحشيّة التي مارسوها على بلادنا؟ وكيف نبرّر إقدام نظام بن علي إثر توقيع اتفاقيّة أوسلو على إقامة علاقات دبلوماسيّة مع هذا الكيان وفتح الباب للتبادل التجاري والسياحي معه؟ في حين أنه من المفترض عدوّ لطّخت يداه بدماء الشعب التونسي والفلسطينيّ، ولم يعتذر إلى حدّ الآن بل على العكس تمامًا يتبجّح بجرائمه ويتمادى فيها.
ثالثًا: إنّ إدراج هاتين العبارتين وغيرها كعبارة الاحتلال الصهيوني (ص 67) قد تكون تمويهًا حتّى يظنّ المتلقي؛ الأستاذ والتلميذ وكلّ مَنْ يطلع على الدرس، بأنّ النظام يقف إلى جانب المقاومة الفلسطينية، وهذا ربما يبرّر عدم الانتباه إلى شبهة التطبيع في هذا الدرس.

ملاحظات حول التطبيع اللّغوي:

سأحاول في هذا الجزء من التحليل إلقاء الضوء على عبارات يتم استخدامها بكثافة بعد اتفاقية أوسلو، وتهدف إلى تغيير صورة «الآخر الإسرائيلي» حسب مقتضيات هذه الاتفاقية.
لقد كان «الإسرائيلي» سابقًا يتحدّد من خلال العبارات الآتية: «الكيان الصهيوني، العدو الصهيوني، الكفاح المسلّح، الثورة، قوى الإمبريالية، الأنظمة الرجعيّة، الجماهير، الانتصار، التحرير، تطبيق حقّ العودة، الميثاق، الانتفاضة».
وفي مقابل غياب المفاهيم والتوصيفات السابقة، وما كان يؤطرها من تصورات وسياقات تعبيرية حلت مفاهيم جديدة طغت عليها حمولتها السياسية، وأكثر تلك التعابير والمفاهيم تداولًا: «دولة إسرائيل، شريك السّلام، المفاوضات، المجتمع الدولي، المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية، المقاومة الشعبية يُقصد بها شكل واحد هو المقاومة اللاعنفيّة، الحلّ العادل لقضيّة اللاجئين».
- استخدمت القيادة الفلسطينية مصطلح مستوطنة لوصف التجمّعات الصهيونيّة في الأرض الفلسطينية المحتلّة عام 1967، بينما تمّ وصف «التجمعات الإسرائيلية» الأخرى في فلسطين التاريخية على أنّها مدن وبلدات، في حين تعد قوى المعارضة لاتفاقيّة أوسلو أنّ كلّ التجمعات السكّانية الصهيونيّة أينما كانت ليست سوى «مغتصبات».
- هناك إقصاء متعمّد لمصطلح «فلسطين المحتلّة»، ومصطلح «الأرض الفلسطينيّة المحتلّة»، ليتمّ تداول مصطلح «السيطرة».
- تداول الأسماء الإسرائيلية للقرى والمدن الفلسطينيّة المحتلّة عوض أسمائها الفلسطينيّة الأصلية مثل «تل أبيب» بدل «تل الربيع».
- وبطبيعة الحال تداول مصطلح التطبيع بدل مقاومة الاحتلال.

خاتمة:

في نهاية هذه الورقة سأطرح عددًا من الأسئلة التي تبحث إلى حدٍّ الآن عن أجوبة:
أولًا: لماذا ونحن في السنة الثامنة بعد سقوط نظام بن علي لم يصدر إلى حدّ الآن قانونًا يجرّم التطبيع؟
ثانيًا: متى سيتمّ إصلاح البرامج التعليميّة التي أصبحت غير وظيفيّة وغير مجدية، إذ ليس من المعقول ألّا يعرف أبناؤنا موقع فلسطين على الخريطة، ويجهلون أن الكيان الصهيوني اعتدى على بلادنا وقتل تونسيين أبرياء مثلما فعلت ذلك سابقًا فرنسا حين أغارت بعد الاستقلال على ساقية سيدي يوسف، حيث امتزج الدّم التونسي بالدمّ الجزائري؟
ثالثًا: متى سيتمّ القيام بإصلاحات جريئة للمدرسة التونسيّة التي أصبحت فضاءً غيرَ مُغرٍ وطارد لأبنائنا، حيث يتسرّب سنويًا ما يقارب 110 ألف تلميذ، نصفهم لم تتجاوز أعمارهم 16 عامًا؟
رابعًا: متى نصوغ استراتيجيات تربويّة تبني مواطنًا معتزًّا بأصله وبهويّته وانتماءاته، مقاومًا لكلّ أشكال الظلم والاضطهاد والقهر والاستغلال والتبعيّة والهيمنة والتردّي والابتذال؟

فلسطين وسورية.. ومهمة وعي الذات أولًا!

نصار إبراهيم – كاتب سياسي من فلسطين

«في دمشق
ينام الغريبُ على ظله واقفًا
مثل مئذنة في سريرَ الأبد
لا يحن إلى أحد.. أو بلد
في دمشق
نمشي إلى غدنا واثقين من الشمس
في أمسنا
نحن والأبدية سكان هذا البلد» (محمود درويش)

وأنا أتابع على صفحات التواصل الاجتماعي السجالات التي تجري حول الحرب الكونية على سورية، وما تحمله تلك السجالات من انحرافات وتشوهات مروعة مغرقة في ذاتيتها المصحوبة بالبذاءة والشتائم، أو تلك السجالات المغرقة في دونيتها وطائفيتها، وهي تنساق كأجساد بلا رؤوس أو وعي وراء أوهام وبروباغاندا ومخططات يرسمها معسكر الأعداء بحنكة؛ ليوظف الجهل والجهلاء بيننا في مشاريعه التصفوية والتدميرية؛ فينحرف النقاش والمقاربات نحو ضحالة مفجعة، وانزياح كارثي في ركائز الوعي وضوابطه، حينها أشعر أنَّ الثمن تدفعه الفكرة النبيلة، تدفعه قضايانا الكبرى وعروبتنا وإنسانيتنا، تدفعه فلسطين وشعب فلسطين وكل الأمة العربية.

تقول بديهيات التاريخ والجغرافيا المستندة إلى الانتماء والكرامة القومية والوطنية والأخلاقية والوعي السياسي العميق؛ أنَّه حين يتعلق الأمر بسوريا أو فلسطين (أو أي بلد عربي آخر) تستهدفه كل حثالات الواقع وقوى التخلف والجهل والعماء والاستعمار بالتدمير والتمزيق والقتل والنهب، من البديهي في هذه الحالة أنْ يصعد الوعي ويرتقي نحو ذُرى الشرف والحكمة والرصانة في التعامل مع معادلات وتحالفات واضحة كل الوضوح، بعيدًا عن الالتباس والرهانات القاصرة والمميتة.. حيث يحظر العبث والثرثرة وضيق الأفق والنذالة والهبوط، ذلك لأنَّ الهدف محدد وواضح بحيث لا يجوز لمَن يملك حدًا أدنى من الوعي والمعرفة والإحساس والشعور القومي النبيل والعالي أنْ يخطئ أو يتردد أو يبرر هذا الدمار والاستنزاف والتدخلات الاستعمارية، وجعل العدو صديقًا والصديق عدوًا لأي سبب كان، سواءً كان باسم "الدين أو الحرية أو الديمقراطية أو حقوق الإنسان" أو غير ذلك من زعبرات تصدرها إلينا أكثر القوى الاستعمارية وحشية في التاريخ.

* * *

كتبت لي صديقة فلسطينية أحترمها تعمل في حقل الإعلام في موسكو تشكو قائلة: "يا أستاذ، أنت تكتب وتدافع عن سورية، ولكن أريد أنْ أقول لك أنَّ السوريين لا يحبوننا... وقد صدمني ذلك.. فأنا أحب سورية!"

ابتسمت وسألت: كيف ذلك، ماذا تقصدين بقولك: السوريون لا يحبوننا.. لا يحبون مَنْ؟!

قالت: لا يحبوننا نحن الفلسطينيون... إنَّهم يضايقوني ولا يطيقون التعامل معي!

طيب لا بأس... لنهدأ أولًا... لنصمت قليلًا، ونتأمل كثيرًا لكي نفهم كشرط لكي لا نخطئ في البديهيات.

العلاقة بين سورية وفلسطين، كما العلاقة مع أي بلد عربي آخر لا تحكمها اللحظة وردود الفعل والنزق.. فنحن نعرف أنَّ بعض الفلسطينيين قد أساء كثيرًا لسورية، بل وجرحها في القلب، لذا؛ فإنَّ رد الفعل العفوي من قبل بعض السوريين قد يكون كما تصفين، وهذا لا يغير في معادلات فلسطين وسورية الأزلية شيئًا، إنَّه مجرد غضب أو رد فعل أو ربما سوء تقدير عابر لا أكثر.

قالت: ولكني أحب سورية!

قلت: أعرف، وعليك أنْ تحبيها ما استطعت سبيلًا حتّى لو أساء لك مليون سَوري، سواءً كانوا يعرفون أو لا يعرفون، ولكي نضع النقاش في سياقاته الطبيعية دون مبالغة؛ تخيلي فقط ما تعرضت له سورية في سنوات الرماد والبطولة هذه منذ آذار 2011 وحتّى اليوم، وتخيلي نفسك سورية، كيف ستكون يا ترى ردود فعلك المباشرة واللحظية على ما يجري...؟!

ألم تنتشر في أوساطنا نحن الفلسطينيون أيضًا، ونحن نواجه الاحتلال بمجازره وحروبه اليومية المستمرة منذ سبعين عامًا ذات المواقف فرفعنا شعار "يا وحدنا" و"العرب جرب" وغير ذلك من رود أفعال، وكأننا لسنا عربًا، فنسينا في غمرة الألم والدماء عشرات ومئات آلاف الشهداء العرب الذين سقطوا من أجل فلسطين؟!

لقد ذكرني هذا النقاش مع الصديقة الفلسطينية في موسكو ببعض ردود الأفعال والتعليقات والنقاشات التي رافقت تطور الصراع في سورية وعليها منذ آذار 2011 ولا يزال، وهي ذات التعليقات والنقاشات والمقاربات التي تنفجر كلّما واجهنا محنة هنا وهناك: في

العراق، في ليبيا، في اليمن.. وغيرها، إنَّها ذات ردود الأفعال اللحظية الهشة، وكأنّنا لا نملك ذاكرة أو أنَّ ذاكرتنا مثقوبة لا تحتفظ بشيء، ولا ترى أبعد من اللحظة، فتنسى أو تتجاوز أو تهمل السياقات الكبرى ومشاريع القوى المعادية وأبعادها التاريخية والجغرافية والاجتماعية منذ ما قبل سايكس – بيكو وحتّى اليوم وغدًا.

المحزن أنَّ بعض هذه المقاربات والتحليلات والمواقف والتعليقات والبيانات تأتي ممن يقدمون أنفسهم أو يتم الترويج لهم على أنّهم كتّاب ومثقفون وسياسيون وإعلاميون.. وفي أحيان ليست قليلة تأتي من قوى وأحزاب وتنظيمات تقدم نفسها على أنّها تدافع عن قضايا الأمة والشعوب؛ الأمر الذي يتناقض مع مهمتها ومسؤوليتها البديهية في الحفاظ على الوعي العام وحراسته من العبث والتشوه والانحرافات المميتة المقصودة أو غير المقصودة.

في سياق هذه "المعمعة" الدائرة راح بعض الفلسطينيين وبعض العرب يكيلون الشتائم والاتهامات لسورية والسوريين؛ مُدَّعين "حبهم" لسورية انطلاقًا من كون النظام السوري "نظام ديكتاتوري"، وبذلك لا يجوز الدفاع عن الدولة الوطنية السورية أو الوقوف معها، بل وهناك مَنْ راح يؤلف الأغاني الهابطة ضد السوريين (كما فعلت بعض القنوات اللبنانية)، وفي السياق ذاته راح بعض السوريين وبعض العرب يكيلون الشتائم والاتهامات للشعب الفلسطيني، انطلاقًا من أنَّ الفلسطينيين قد "باعوا" وطنهم، ولأنَّ بعضهم قد طعن سورية في الظهر، لذا؛ فالشعب الفلسطيني شعب "غادر" ولا يستحق كلمة تقدير، بل وتمنى البعض لو أنَّ إسرائيل تبيدهم. وهكذا في غمرة الدم والموت والدمار والالتباس والتشويش والتشويه الواعي وغير الواعي راجت ثقافة تبادل الشتائم والإهانات والتعميمات البائسة من هنا وهناك.. خطاب وسلوك موحش ومهين.

يحدث هذا فيما غالبية الشعب الفلسطيني وغالبية الشعب السوري مشغولة بشجونها ومقاومتها ودمائها وإصراراها على البقاء عند خط الواجب والمواقف العالية، ذلك لأنَّ غالبية الفلسطينيين والسوريين يدركون بوعيهم وتجربتهم وحدسهم أنَّ هذا بالضبط ما يريده حلف الأعداء؛ أنْ تشك العين بالعينِ والقلب بالقلب، وأنْ ينقض التاريخ على الجغرافيا، وأنْ تتنكر الأبجدية لذاتها، وأنْ يتبادل الزيتون والياسمين الشتائم واللعنات والطعنات.

يحدث كل هذا دون أنْ يعي هؤلاء وهؤلاء (وقد يعي بعضهم ذلك جيدًا) أنَّ ما تتعرض له سورية هو في أحد أسبابه العميقة والمباشرة، إنْ لم يكن السبب الأول، هو موقفها وانتماؤها ووفاؤها لفلسطين؛ أي لذاتها، وأنَّ ما تتعرض له فلسطين منذ 100 عام هو لأنَّها بوابة الشام العالية التي لا تنسى ذاتها فتلازم خط النار الأول لتذكر العالم كل صباح، بأنَّها هنا.. وأنَّها ومنذ الأزل من روح الشام حتّى لو تخاذل البعض أو ساوم أو انحرف أو تشوش لبعض الوقت أو أكثر. هذا السلوك وهذه المواقف وردود الأفعال، سواءً كانت بوعي أم بدونه، دفعتني للتذكير ببعض البديهيات لمَن تغيب عنهم أبجديات التاريخ والجغرافيا، وتشابك المصائر الأزلي.

العلاقة بين فلسطين وسورية (كما العلاقة بين فلسطين وأي بلد عربي آخر) أبعد من لحظة وأعمق من موقف أو مرحلة، سواءً جاء ذلك من فرد أو حزب سياسي أو نظام أو زعيم أو تنظيم مهما علا شأنه؛ فسورية بالنسبة لفلسطين هي ماض وحاضر ومستقبل، وليس لهذا علاقة بتموجات السياسة أو ارتباكاتها وحساباتها العابرة كما يراها فرد أو حزب أو كاتب أو مقيم أو عابر أو شيخ أو مسؤول هنا أو هناك.

وفلسطين بالنسبة لسورية هي امتداد الياسمين مع الدروب جنوبًا جنوبًا، عناق المتوسط لمدن فلسطينية أزلية ترسل لدمشق سلال البرتقال احتفاءً وحبًا، لهذا؛ يكاد يكون في كل مدينة فلسطينية باب اسمه باب دمشق، وباب دمشق في القدس (باب العمود) هو الأبهى والأجمل.. فهو ساحة الاشتباك المستمرة مع المحتل، فهل هذا مجرد صدفة؟!

أخطر ما يتعرض له الوعي الجمعي هو أنْ ينسى بديهيات الوجود أو يتجاوزها تحت ضغط الأحداث، يحدث هذا حين يتجاهل (بوعي أم بدونه) معادلات التكوين الأولى وبديهيات الجغرافيا والتاريخ وأصل الأبجدية؛ فيحاسب فلسطين في لحظة تاريخية عابرة على موقف فرد أو جماعة أو تنظيم، أو يحاسب سورية على موقف من هنا أو موقف من هناك، أو على لحظة منحوسة عابرة.

ردود الأفعال التي لا تلتزم بأسس ومنطق ووعي عميق راسخ كما رسوخ أرض بلاد الشام، تصبح في لحظة ملتبسة وغاشمة سكينًا تمزّق، ونفقًا غادرًا تتسلل منه ضباع الجهل، سواءً تلك التي يوظفها ويغذيها الأعداء الخارجيون أو تلك التي يسقط في مصائدها الغبية بعض الداخل الجاهل أو الساذج أو المشوه؛ فالمقاربات والمواقف حين يتعلق الأمر بفلسطين وسورية، (أو العراق أو مصر أو اليمن أو الجزائر أو تونس أو لبنان أو الأردن أو أي بلد عربي)، تتجاوز كثيرًا بعض لحظات التاريخ أو بعض عقود من الزمن، إنَّها تذهب بعيدًا... تعود إلى حيث تشكل كل شيء، وانعجن منذ آلاف السنين، يوم لم يكن هناك حدود، فقط سماء وأرض وناس كانوا يبدعون الوعي، هم أجدادنا الأوائل، يبدعون الحياة والأبجدية وأساطير الخلق الأولى، يرسمون على جدران الكهوف مشاعرهم، يكتشفون الأرض، ويبدعون القمح والعنب والزيتون والياسمين والنخيل والمواقيت والسفن والألوان والموسيقى، ويؤسسون حضارة البشرية الذاهبة نحو القرون القادمة؛ لهذا من غير العلمي أو المنطقي، لا في السياسة ولا في الاقتصاد ولا في الثقافة، أنْ تتخذ المواقف والعواطف تجاه سورية بناء على مواقف أو تصرفات عابرة، أقصد أنَّ الذي يحدد الموقف من سورية ليس اللبواني وأشباهه، ولا "الثوار الكذبة" الذين يتنازلون عن الجولان قلب سورية البهي، كما ليس أي نظام مهما كان مخطئًا أو مصيبًا، كما أنَّ ما يحدد الموقف من فلسطين ليس هذا التنظيم أو ذاك، هذا السمسار أو ذاك، هذا الفرد أو ذاك، ذلك لأنَّ أي فلسطيني يسيء لسورية أو أي سوري يسيء لفلسطين هو على النقيض من سورية وفلسطين معًا!

هنا بالضبط يتحدد المعيار الحاسم والصارم الذي يشبه الصراط المستقيم؛ فأي "فلسطيني" يضحي بسورية نكاية بحزب أو نظام أو جماعة، أو بحجة أنَّه يدافع عن فلسطين إنما يكون قد ارتكب خطيئة الخطايا، وأولها؛ خيانة فلسطين ذاتها، وبذات القدر إنَّ أي "سوريّ" يضحي بفلسطين نكاية بحزب أو حركة أو تنظيم أو بحجة أنّه يدافع عن سورية، إنما يكون قد ارتكب خطيئة الخطايا، وأولها؛ خيانة سورية ذاتها، وذات المعادلة تمتد كنظرية بلا استثناء لتشمل كل بلداننا العربية،

ومَنْ لا يدرك ذلك؛ فإنَّه لا يعرف في التاريخ وحركات الاستعمار القديم والمعاصر شيئًا.
فقوى الاستعمار والإمبريالية الوحشية التي يقدسها البعض، ويمضي خلفها كالقطيع؛ تبذل المستحيل لكي "تقنعنا" أو تجبرنا بالقوة للتعامل معها بالمفرق.. "أنا أولًا"، فيما أهدافها المطلقة والنسبية أنْ تنهب كل ما لدينا من ثروات وتراث وقيم ومكانة بالجملة والمفرق معًا "أنا وأنت وهو"، فهي لا يهمها لا شرقنا ولا غربنا، لا أحمرنا ولا أسودنا، لا مسلمنا ولا مسيحيُّنا، ولا حتّى يهوديّنا العربي.. كما لا يهمها الإيراني ولا العربي ولا الكردي ولا الأمازيغي ولا الشركسي ولا غير ذلك، ومَنْ لا يرى هذا ليعد للماضي البعيد أو القريب، ويقرأ جيدًا أسفار التاريخ ودروسه الساطعة؛ لهذا فإنَّ سورية التي أعرفها وأعيها هي حبة العين وهمسة القلب ونور الأبجدية والوعي وسيف التاريخ.. وفلسطين التي أعرفها وأعيها هي همسة الروح وفيض السماء، وجرح كرامتنا النازف.
لهذا وأبعد، فإنَّ أي فلسطيني يتجاوز حده فيرفع بندقيته أو كلمته في وجه سورية، سأقول له: تأدّب.. فهذه سورية أقصد فلسطين، وبالقدر ذاته؛ فإنَّ أي سوري يتجاوز حده فيرفع بندقيته أو كلمته في وجه فلسطين سأقول له: تأدّب.. فهذه فلسطين أقصد سورية، ولن توجد قوة في الكون بمقدورها أنْ تَحول بين فلسطين وسورية، لا قوة سياسية ولا دينية ولا كل شياطين الأرض وعفاريتها وثعالبها وضباعها. هذا الحديث ليس مجرد عاطفة أو مجاملة أو انفعال، رغم أناقة العاطفة وضرورتها حين تدور حول علاقة فلسطين بسورية... الحديث هنا هو مجرد ترجمة لوعي الذات لذاتها في سياقاتها الكبرى تاريخيًا وحضاريًا وجغرافيًا، له علاقة بمعادلات تكوين الإنسان والمكان معًا، إنَّه يعود لعلاقة الأرض بالسماء، ووعي التاريخ لذاته، وعي أساطير الخلق والمطر والخصب والموت والحياة.. تشكل الحضارات وولادة اللغة والفرح والألم والعمل والحزن والمقاومة، علاقة الإنسان بالفضاء والمجال وروح المكان الممتد ما بين بحر وجبال وصحراء وأنهار وأفق.. ما بين زيتون وقمح ونخيل ولوز وكرز وصبار وتفاح وعنب وياسمين.

أقصد أنَّ الحديث هنا يذهب نحو وعي الذات لذاتها في استراتيجيات الصراع والمواجهات والتحديات والتهديدات المروعة، له علاقة بالخيارات الكبرى في مواجهة قوى الهيمنة والنهب والاستعمار، يعود لمعنى الهوية والكرامة القومية بعيدًا عن ملاسنات الطوائف وصغار المتثقفين وثرثاري المقاهي والساسة الذين لا يتعدى الوطن والانتماء بالنسبة لهم بئر نفط أو طاولة قمار في كازينو.
الفكرة هنا، هي النقيض لِمَا يمثله السماسرة الذين لا يرون في الوَطن أكثر من بئر نفط أو غاز أو مزرعة وحفنة دولارات هي كل ما يحتاجونه في ليل المقامرة.
الحديث هنا، ليس له علاقة بتفاهة البعض الذي لا يهمه أنْ تذبح سورية، ولا كل ما أبدع الإنسان فيها؛ ذلك لأنَّ المهم لهذا البعض هو رضا السادة من غزة وأشباه حكام، وما سيأخذه ثمنًا لرأس دمشق، وبالقدر ذاته لا يهم البعض أنْ تذبح فلسطين من الوريد إلى الوريد، فهم مدينون ببقائهم لأسيادهم وليس لشعبهم أو أمتهم أو لعبقرية التاريخ.
إنَّهم مجرد أدوات رخيصة لا أكثر، وما أنْ تنتهي وظيفتها وصلاحيتها حتّى تُحمّل بالضبط كالنفايات؛ كتلك التي حملتها الباصات الخضراء من حلب وحمص والغوطة وغيرها، وألقت بها بعيدًا بانتظار مصيرها.
هنا فلسطين.. أقصد هنا سورية... ذات الألم وذات الوجع وذات الدم وذات الأمنيات وذات العدو وذات الأحلام، فحين تضحك دمشق وتبتسم يشرق وجه فلسطين ويزهر وعدها، وحين تتألم دمشق ينزف قلب فلسطين، وحين تنهمر دمعة القدس تلاقيها دمعة دمشق ليكون نهرًا من وعود ومطر.
هنا أتوقف لأسأل: هل يعتقد الأحبة السوريون أنّنا لا نعرف بأنَّ كل ما تتعرض له سورية ولا تزال هو من أجل فلسطين ؟!
أذكر قبل ثمانية أعوام كيف ارتبك الوعي تحت أهوال الحرب والكذب والتشويه تحت عنوان "الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.."..
كيف ارتبك وعي البعض من الفلسطينيين كما السوريين.. يومها وبالرغم من صعوبة اللحظة وخطورتها الداهمة لازم كثير من الفلسطينيين خط الواجب حتّى وإنْ لم يعبّروا عن ذلك. لقد بَدَت سورية يومها وكأنَّها تقف في المدى إلا من ذاتها وبعض الأوفياء الذين لازموا خط الواجب، يومها قلنا: لنصمد.. فنحن هنا لا نقامر ولا نراهن بل نختار موقفًا حتّى لو كان ثمنه رؤوسنا.
اليوم.. تعالوا لتروا أفراح فلسطين وهي تتابع انتصارات الجيش العربي السوري في كل الميادين، وتعالوا لتروا كيف تذب سورية بروحها ومواقفها وسيفها عن فلسطين، فيما صغار الباعة والسماسرة يقايضون عليها ويراودونها عن نفسها.
ما أريد أنْ أقوله: ليغادر الجميع دوائر الثرثرات والملاسنات والزواريب، وليصعدوا لمستوى سورية وفلسطين، لنترك هواة الفضائيات، ذلك لأنَّ مهمة المثقفين في هذه المرحلة أنْ يشكلوا دريئة اسمنتية (على حد قول غرامشي) تحفظ وتحرس وتكشف وتضئ وتصوب الوعي الجمعي حين يتعرض للتشويش والخداع.. مهمتهم هنا كما مهمة المقاتلين الأشداء الشرفاء على خطوط الاشتباك؛ إدارة الصراع والمقاومة الثقافية بما يليق بسورية وفلسطين من وعي وتاريخ وآمال ووعود.. وأبعد.

«إنّ اغتِصابَ الأرضِ لا يُخيفنا
فالريشُ قد يسقطُ عن أجنحةِ النسور
والعطشُ الطويلُ لا يخيفنا
فالماءُ يبقى دائمًا في باطن الصخور
هزمتمُ الجيوشَ.. إلا أنكمَ لم تهزموا الشعور
قطعتم الأشجارَ من رؤوسها.. وظلّتِ الجذور» (نزار قباني)

كل هذا لا يعني أننا قد لا نخطئ هنا أو هناك، في السياسة وفي بعض الحسابات، ولكن أنْ نخطئ في ضمير سورية وفلسطين، فهذا يتجاوز فكرة الاجتهاد، إنَّها خطيئة نهائية، والفرق شاسع بين هذا وذاك.
اليوم.. وبعد أنْ حسمت سورية بتضحياتها وصبرها وبسالتها الأسطورية وصمودها الاستراتيجي وأصدقائها الأوفياء المواجهة؛ يمكن أنْ أقول إنّي أكتب الآن براحتي، فلست بحاجة لذلك الجهد لكي أقنع الناس بأنَّ سورية هي قلبنا النابض... لقد آن لي أنْ ابتسم.
لدمشق ولكل عواصم العرب من القدس سلام!

كي لا نيأس: لنبني على الانتصارات الصغيرة

مشير الفرا – كاتب وناشط سياسي– رئيس حملة التضامن مع الشعب الفلسطيني–شيفيلد– شمال إنجلترا

عند الحديث عن حملة التضامن مع الشعب الفلسطيني بمدينة شيفيلد شمال إنجلترا، يجب ذكر الطبيعة العمالية اليسارية لهذه المدينة، التي ينحدر قسم كبير من سكانها من عمال جاءوا للعمل في صناعة الحديد والصلب، ومناجم الفحم القريبة.

حملة التضامن مع الشعب الفلسطيني بشفيلد هي الأكبر في بريطانيا، وهي جزء من حملة التضامن البريطانية التي تضم **68** فرعًا في كل المناطق البريطانية. النمو التراكمي عبر السنين؛ من مجموعة صغيرة تستطيع عدّ أعضائها على أصابع اليد إلى المئات من الناشطين؛ له مغزى كبير في بلد كانت مهد ضياع فلسطين، عبر إصدارها وعد بلفور عام **1917**، وتواطئها الفاضح في دعم الميليشيات الصهيونية وصولًا إلى النكبة عام **1948**، ومغزى آخر هو ضرورة اعتماد سياسة النفس الطويل في صراعنا مع المشروع الصهيوني.

الاعتصامات الدورية التي تنظمها الحملة لتذكير الشارع البريطاني بجرائم الحرب الإسرائيلية؛ أصبحت علامة واضحة في وسط المدينة، لا تمر ذكرى فلسطينية إلا وتحييها الحملة، ولا عدوان إسرائيلي يمر دون التذكير بوحشيته، إضافة إلى مسرحيات الشارع التي تجسد قتل الأبرياء، ونقاط التفتيش، وتدمير المزارع والممتلكات.

تنظم الحملة أيضًا محاضرات دورية لتثقيف البريطانيين بالخلفية التاريخية للصراع؛ المستعمرات الاستيطانية، سرقة المياه، الاحتلال العسكري، وعنصرية الصهاينة، وجرائم الحرب الإسرائيلية.

تتفرع حملة التضامن بشيفيلد للجان فرعية عدة: لجنة المقاطعة الاقتصادية؛ تنظم نشاطات مستمرة في الشارع بوسط المدينة، خارج المتاجر التي تبيع المنتجات الإسرائيلية؛ بهدف توعية المارة، واعتصامات داخل بعض هذه المتاجر.

لجنة «أوقفوا تسليح إسرائيل» تنشط وبشدة ضد بنك HSBC، الذي يتعاون مع جيش الاحتلال الإسرائيلي عبر استثمارات ضخمة تصل لعشرات ملايين الجنيهات الاسترلينية؛ اعتصامات شهرية خارج مقرات البنك؛ اعتصامات داخل البنك بتوابيت أطفال شهداء، وتشجيع المواطنين على كتابة رسائل احتجاج للإدارة.

تستهدف الحملة شركة JCB، وكاتربيلار العملاقة التي طورت بولدوزر خاص لاستخدام الجيش الإسرائيلي، وتنشط الحملة ضد شركات «إيلبيت « الإسرائيلية التي تمتلك مصانع محركات طائرات «هرمز» دون طيار «الزنانات» في أكثر من مدينة بريطانية، ونجح المتضامنون في إغلاق أكبر المصانع لأيام عدة في تواريخ مختلفة. هذا إضافة للجنة المقاطعة الثقافية التي تستهدف النشاطات الفنية والأدبية التي تقام في بريطانيا، والتي تدعمها الدولة الإسرائيلية؛ كذلك المقاطعة الأكاديمية والتي تُعدُّ المهمة الأصعب.

ولإدراكها أهمية دعم وتقوية الفلسطينيين على الأرض؛ بدأت الحملة منذ 24 عامًا بدعم مراكز أطفال: العصرية في جباليا؛ آفاق جديدة في النصيرات، وصولًا لإنشاء مركز «لو بطلنا نحلم» في خان يونس، ومركز الدعم النفسي لدعم أطفال خزاعة الذين يعانون نتيجة الغزو الإسرائيلي المتكرر، هذا الدعم تصر الحملات على فلسفتها بأنّه شراكة مبنية على التضامن وليس العطف.

لدعم هذه المشاريع؛ تقوم الحملة بتنظيم أمسيات خيرية دورية، ونشاطات رياضية وثقافية، إضافةً لنشاطها السنوي المميز، وهو مسيرة العدو (الجري) لأربع وعشرين ساعة متصلة، شارك فيها هذا العام 220 عدّاء وعدّاءة.

ومن أهم المنجزات؛ قيام مجموعة من النساء ضمن الحملة بتشكيل جمعية خيرية، لتقديم منح دراسية للفتيات الفلسطينية للدراسة في جامعات قطاع غزة، بالتعاون مع مؤسسة أطفال الشرق الأوسط «مكا».

يجب التأكيد أنَّ حملة التضامن بشيفيلد هي حملة لا عرقية؛ مقاومة لكل أشكال العنصرية بما فيها معاداة الإسلام ومعاداة السامية. تضم الحملة أعضاء من كل الخلفيات، بما فيهم يهود مناهضين للصهيونية، ومؤيدين لحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وفي هذا رسالة مهمة جدًا، وتأكيد أنّ الصراع مع إسرائيل ليس دينيًا وإنما نضال ضد المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني، الذي هو جزء من مشروع الهيمنة الرأسمالية الغربية على المنطقة.

تنشط الحملة دومًا في التحذير من محاولة إسرائيل الدفع باتجاه البعد الديني للقضية؛ لثقتها بحشد القوى العالمية ضد حركات الإسلام السياسي، في حال ردت هذه

الحركات بالمثل بقولبة الصّراع في الإطار الديني.

تعاني حملة التضامن بشيفيلد وشقيقاتها في بريطانيا من ندرة وجود الفلسطينيين، سواءً في لجانها الناشطة أو النشاطات المستمرة على الأرض، وفي هذا إضعاف كبير للعمل؛ كون العنصر الفلسطيني مهم جدًا في توجيه بوصلة العمل في الاتجاه الصحيح، بعيدًا عن أي محاولات بريئة ساذجة قد يقترحها بعض الناشطين، ومن الممكن أنْ تصب في خانة التطبيع.

من الجدير ذكره أنَّ السلاح الأهم الذي تستخدمه إسرائيل بنجاح ضد الحملة ومثيلاتها هو: اتهام كل مَنْ ينتقد إسرائيل بمعاداة السامية؛ مما أثّر في مواقف الكثير من النشطاء المناصرين ضمن الأحزاب البريطانية، خاصة حزب العمال، في ظل الحملة الشرسة التي يتعرض لها زعيمه جيرمي كوربن، والتي جعلته يتفادى تمامًا مواقفه السابقة الصلبة ضد جرائم الحرب الإسرائيلية، ويستعيض عنها بنقد «متزن» للممارسات الإسرائيلية.

السلاح الآخر هو تصوير الكفاح الفلسطيني وكأنّه جزء من حملة جهادية إسلامية ضد إسرائيل والغرب، وللأسف تنجح إسرائيل في ظل استخدامها لتصريحات بعض القيادات الفلسطينية اللامسؤولة بهذا الصدد، ومن هنا تأتي أهمية توضيح الطبيعة الاستعمارية الاستيطانية وليس الدينية للصراع.

أحد أهم صفات حملة التضامن بشيفيلد ومثيلاتها؛ أنّها تجسد البعد الأممي للصراع ضد المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني؛ فغالبية أعضاؤها العظمى من البريطانيين والأوروبيين المناصرين للحق الفلسطيني، وفي هذا إحياء لمبادئ ما كان يُسمى الثورة الفلسطينية عند انطلاقها قبل ما يزيد عن الخمسين عامًا.

إضافةً للتأكيد على العمل التطوعي البحت؛ مما يساعدها على التمسك بمبادئها المتمثلة في مقاومة الصهيونية، وتأييد حق العودة؛ ما يحرمها من أي دعم حكومي بريطاني؛ كون هذا الدعم دومًا مشروط بتمييع المواقف.

وتبقى لقضية فلسطين في شيفيلد مكانة كبيرة، نمت عبر عقود من العمل المستمر، وأصبحت هذه المقولة دارجة في شيفيلد: «نجحنا في خلق فلسطين صغيرة في شيفيلد؛ وشيفيلد صغيرة في فلسطين».

إسقاط جونسون!!

خاص الهدف

في سياق الرفض لسياسات جونسون رئيس الوزراء البريطاني الذي وصل إلى رأس السلطة فيها خلفًا لريزي ماي، حث حزب العمال البريطاني المعارض أعضاء البرلمان من حزب المحافظين والمعترضين على سياسات حزبهم الحاكم على المساعدة في منع بريكست (خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي) دونما اتفاق.

واقترح الحزب المعارض إسقاط حكومة رئيس الوزراء بوريس جونسون وفتح الباب أمام زعيمهم جيريمي كوربين لتشكيل حكومة مؤقتة، من أجل منع خروج بريطانيا بدون اتفاق.

وكان جونسون تعهد بخروج بريطانيا من الاتحاد بحلول 31 أكتوبر، سواء تم التوصل لاتفاق في هذا الصدد أم لم يتم، وهو ما يمهد لمواجهة في البرلمان، حيث يوجد العديد من الأعضاء المعارضين للخروج دون اتفاق.

وكان أوضح كوربين في رسالة إلى زعماء الأحزاب المعارضة وعدد من كبار المحافظين المعترضين على الانسحاب من الاتحاد الأوروبي دونما اتفاق، إن «حكومته المؤقتة المقيدة بجدول زمني محدد للغاية» سترجئ الخروج من الاتحاد وتجري انتخابات عامة.

ومن الواضح أن حزب العمال سيخوض الانتخابات على أساس دعمه لإجراء استفتاء ثان على شروط بريكست، يتضمن خيارًا ما إن كان ينبغي أن تبقى البلاد في الاتحاد بعد ثلاثة أعوام من تأييدها الخروج منه. وفي هذا الصدد قال كوربين «هذه الحكومة لا تحمل تفويضًا بالخروج دون اتفاق، واستفتاء 2016 لم يتضمن تفويضًا بالخروج دون اتفاق... ومن ثم فإني أعتزم أن أطرح تصويتًا بسحب الثقة في أقرب فرصة ممكنة حينما نكون واثقين من الفوز».

فيما قالت متحدثة باسم مكتب جونسون في داونتج ستريت، إن الخيار واضح «هذه الحكومة تؤمن بأن أبناء الشعب هم السادة وبأن الأصوات موضع احترام، وجيريمي كوربين يؤمن بأن أبناء الشعب هم العبيد وبأن الساسة يمكنهم محو أصوات الشعب التي لا تروق لهم».

سيعود أعضاء البرلمان من عطلتهم الصيفية في الثالث من سبتمبر، وسيدخلون في معركة فيما يتعلق بالخروج من الاتحاد من شأنها أن تحدد مصير خامس أكبر اقتصاد في العالم.

من المعروف أن جونسون خاض حملته الانتخابية على أساس الخروج من الاتحاد الأوروبي، وأكد على انسحاب بريطانيا من التكتل في موعد غايته نهاية أكتوبر/تشرين الأول، مما دفع السياسيين من مختلف الأطياف لمحاولة إثنائه، مما دفع جونسون للقول: إن من يحاولون منع بريكست ضالعون في «نوع مروع من التواطؤ»، وذلك بعدما قال وزير المالية السابق فيليب هاموند إن البرلمان سيمنع الخروج دون اتفاق وإن على الحكومة أن تحترم ذلك.

الملفت في أمر جونسون ووصوله إلى رأس السلطة في بريطانيا، هو توافقه مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في السياسة الخارجية بحدود كبيرة، واتفاقه معه في الموقف من إسرائيل ودعمه الكامل لها، ودعم ترامب له في خطوة الخروج من «بريكست»، للدرجة التي اعتبر بعض الكتّاب أن جونسون هو النسخة البريطانية لترامب.. فهل تنجح المعارضة في إسقاطه؟ هذا ما ستجيب عليه الأسابيع القادمة.

محنة السؤال النقدي فلسطينيًا

تعلمنا من دروس التاريخ أنَّ الثورة التي تخاف من النقد، تستشري فيها الأمراض، وتقودها إلى التعفن والموت الداخلي.

في سياق الثورة، يفرض النقد سلطته العليا، كضرورة استراتيجية، للتصدي للمثالب والأمراض التي تواجه الحركات الثورية، هذه الحركات التي عادة ما يصيبها غرور الطبقات والقوى التي تحاربها، فتصطنع تطهرًا غيرَ حقيقي، وتمتنع عن الاعتراف بالأخطاء، هذا الاعتراف الذي يكون هو الملاذ الأخير أحيانًا للنجاة من الانهيار.

في الزمن الثوري تنتج الثورة نقادها، كما تنتج مهرطقيها وديكتاتورييها أيضًا، وبمقدار ما تستجيب الحوامل الاجتماعية لسمة التواضع الثوري والفكر الخلّاق المتماهي مع الأهداف الرئيسية وجماهير هذه الأهداف، بمقدار ما تكون الثورة قادرة على المضي قدمًا، ويكون الثوار في موضع الصدق ومتراس الحقيقة.

بعد هذا يبرز السؤال الدائم عن وضع السؤال النقدي في السياق الفلسطيني، وهل تمَّ التعامل معه بالجدية اللائقة، والتي تليق بطبيعة وصعوبة القضية الفلسطينية، أم أنَّ محنة القضية الفلسطينية انتقلت إلى مستوى سؤالها النقدي وأدخلته بدوره في محنة خاصة؟

في الحقيقة يبقى هذا السؤال نسبيًا، فبمقدار ما تمَّ تجاهل وظيفة النقد في السياقات التنظيمية والسياسية بقدر ما كانت هناك أعمال جدية تتصدى للأسئلة التي واجهت السياسة والثقافة الفلسطينية، على يد نقاد كبار أنجزوا قسطهم في هذا السياق، منذ غسان كنفاني، ومرورًا بإدوارد سعيد وفيصل دراج وغيرهم كُثر على سبيل المثال لا الحصر، ولكن بقيت مسافة لم تقطع بين التعيين النقدي والتصدي العملي لهذا السؤال، وهي مسافة معلقة على ضعف العوامل الذاتية والحوامل الاجتماعية، واستعصاء الأمراض التي تعززت بسبب التراخي النقدي بالذات.

فلسطين: الثقافة والسياسة.. أسئلة عامة

الوطني والسياسي والثقافي

د.فيصل دراج– كاتب وناقد فلسطيني

تبدو لنا بعض الكلمات واضحة في ذاتها ولا تحتاج إلى تفسير، مثل الثقافة والوطنية والسياسة... ربما كان الأمر صحيحًا لولا أن الحاجة العملية تطرح بعض الأسئلة حولها، أو أن تطبيقها العملي يكشف بين الحين والآخر عن بعض الغموض، والأساسي في هذا أن تلك الكلمات الثلاث «وما يُشتق منها»، لا تتضح إلا في تطبيقها العملي الذي يتجاوز، دائمًا تعاريفها النظرية مهما بدت دقيقة.

قد تُعطي الكتب والدراسات هذه الكلمات تعريفات محدودة، وقد يتحمس لهذا بعض «المثقفين المختصين»، الذين يستظهرون ما تقول به الكتب، غير أنَّ تجربتنا الفلسطينية تُعطي رأيًا آخر، جاء به تاريخنا الوطني، الذي أظهر دائمًا وحدة عضوية وعفوية بين الثقافي والوطني، وبينهما معًا والقضايا السياسية.

انطلق أبو سلمى ومطلق عبد الخالق وإبراهيم طوقان وغيرهم من الشعراء، من الحسّ الوطني العام مما كان يشعر به ويحسه أبناء شعبهم، لا من الكتب والدواوين الشعرية؛ ذلك أنَّ الثقافة الوطنية إحساس ومشاعر ومعرفة، في آن، فهي ليست صناعة، ولا يمكنها أنْ تكون صناعة إلا لدى دول مُغتصبة أو حركات سياسية مصطنعة.

صدرت عن وحدة الثقافي والوطني بعد نكبة 1948، ثقافة المنفى والرد عليه، وثقافة اللجوء والمقاومة، على اعتبار أنَّ ثقافة المضطهدين فعل يتضمن النقد والتحريض والمقاومة.

لم يهجس الفلسطينيون في زمن ما بعد النكبة، بما يُدعى «المشروع الثقافي»، كانت ثقافتهم تعبيرًا عفويًا عمّا عاشوه واصطدموا به بعد ضياع الوطن.

إنَّ ما يُدعى المشروع الثقافي، وهو مرآة لفعل مستقبلي، لا معنى له إلا في حال وجود تنظيم وطني – سياسي، غايته استمرارية الفعل الوطني والارتقاء به، والثقافة بهذا المعنى لا تُختصر في علاقات القراءة والكتابة، كأنْ يستظهر الفلسطينيون قصائد شعرائهم، إنّما يُقصد بذلك، وحدة الوعي والقيم والمعرفة والأخلاق؛ ذلك أنّ الفلسطيني الجدير بوطن، إنسانٌ نوعي يرتقي أخلاقيًا وسلوكيًا قبل أنْ يفتخر بقراءة كتاب أو يتباهى بانتسابه إلى تنظيم.

وعلى الرغم من أنّ الفلسطينيين تحدثوا كثيرًا، بعد ظهور المقاومة المسلحة عام 1965، عن «المشروع الثقافي الفلسطيني»، فإنَّ هذا المشروع تبقّى عائمًا أو ضيّق الحدود لأسباب مختلفة، عاد ذلك رُبما إلى تعدد التنظيمات التي قامت على التنافس لا على التكامل، وعلى التعصب لا الحوار، وتلك الموالاة «التي اقتربت أحيانًا» من حدود العشائرية والقبائلية، ما بدد جهودًا كبيرة، عوضًا عن أنْ يوحّدها ويبنى منها «كتلة متفاعلة مبدعة ومتجددة».

وإذا كانت ضبابية المشروع الثقافي في وجه منها إلى الانقسام وغياب الوحدة، فإنَّ وجهًا آخر عاد إلى «تصور خاص» للعمل المسلح، حيث اعتُبرت البندقية في ذاتها ثقافة، والذي يُحسن استعمالها أفضل من «المثقف الأكاديمي»، كما لو كانت الرصاصة فعلًا آليًا لا يحتاج إلى تفكير، من هُنا جاء ذلك الشعار الغريب العجيب «بالدم نكتب لفلسطين»، كما لو كان «الحبر» مادة مستسلمة يكتُب بها ناس لا يهتمون بالعودة إلى فلسطين.

ولعلّ العلاقة بين الكتابة النقدية المسؤولة، وهي فعلٌ وطني بامتياز، هي التي أوجدت صورة غسان كنفاني الكاتب -القائد والأديب- المحرّض، وتلك الطاقة المبدعة المتعددة التي جمعت بين الرواية والقصة والمسرحية والكتابة عن الأدب الصهيوني وشعراء الأرض المحتلة وثورة 1936، وجمعت تاليًا بين الثقافة السياسية والإبداع والمقاومة. صدر إبداع الأديب

الشهيد عن حسّ وطني فطري، وتأمل في تجربة المنفى، وعودة إلى تاريخ فلسطين، ومساءلة جادة إلى تاريخ الحركة الصهيونية.. انتهى غسان إلى كتابة وطنية جامعة؛ لأنّه قرأ الظواهر جميعًا من وجهة نظر وطنية، وبوعي ناقد يميّز بين الفلسطيني الذي يحمل مسؤولية عودته، عن «الآخر» الذي يجعل قضيته مسؤولة عنه، أو يحوّلها إلى «مهنة» قليلة الأسئلة.

أما المشروع الثقافي؛ فيقوم نظريًا على أربعة عناصر أساسية: أولها؛ اعتبار الوحدة الوطنية فعلًا ثقافيًا يستلزم وعيًا بأهمية الوحدة وإدراكًا لغيابها أو تعثرها أو ضعفها، فالفلسطيني المثقف هو الذي يتمسّك بوحدة الفلسطينيين، ويدرك أنّها قاعدة الكيان الفلسطيني، والشرط الأول له. وثاني العنصرين تتمثل بالاعتراف أنّ الوحدة تتضمّن التعدد والاختلاف في الآراء، وأنّ الحوار ضامن للوحدة، وفعل وطني معين، بل إنّ غياب تعددية الرأي، إفقارٌ للوحدة واختصارها في موقف وحيد عاجز بالضرورة، عن التماس سُبل الحقيقة.

لا مشروع ثقافي فلسطيني، وهنا العُنصر الثالث، إلا بذاكرة وطنية تصطف ثقافة الحاضر على ثقافة الماضي، وكفاح الحاضر على كفاح سبقه، وتقرأ الماضي من وجهة نظر قضايا الحاضر؛ ذلك أنّ شعبًا لا ذاكرة له، لا تاريخ له، وأنّ الذاكرة التاريخية تحوّل دروس الماضي، إلى أدوات فاعلة، في كفاح الحاضر.

ومما لا شكّ فيه أنّ الذاكرة الفلسطينية هي مجموعة ذواكر: ذاكرة الأرض والكفاح والشقاء والهزيمة والمنفى وإرادة الحياة، وأنّ هذه الذواكر مجتمعة هي التي شكلت ولا تزال تشكل الشخصية الفلسطينية؛ فهويّة هذه الأخيرة من كفاحها المستمر من أجل هزيمة المشروع الصهيوني، وهذا ما يجعل الزمن الفلسطيني الحقيقي قائمًا في حاضره ومستقبله، فهما المجالان اللّذان يتجلّى فيهما التحدي الفلسطيني - الصهيوني.

لم تسمح الظروف الموضوعية ولا الذاتية رُبما، لتحقيق مشروع ثقافي فلسطيني متكامل ومتطوّر. ولعل هذا الأمر، لا فرق إنْ كان واضحًا أو لا وضوح فيه، هو الذي جاء بمصطلح آخر أكثر بساطة وعفوية، وأقل طموحًا، هو: المشهد الثقافي الفلسطيني، الذي يُشير إلى صورة يظهر فيها كتّاب ومجلات واتحادٌ كتّاب، دون أنْ يكون له سياسة ثقافية محدّدة المعالم والملامح.

وواقع الأمر، أنّ التخلي عن «المشروع الثقافي»، الذي يعني اجتهاد فكري متعدد الوجوه، يربط الحاضر بالمستقبل، هو الذي دفع ممارسات شكلانية قليلة الفاعلية، مثل: وجود اتحاد كتاب له اجتماعات وانتخابات دوريّة، يعبر عن ذاته لا عمّا يتطلبه الكفاح الفلسطيني، وطباعة عدد كبير من المجلات، لا رغبة في الفعل الثقافي، بل استجابة لرغبات تنظيمية، هو الذي ألغى الفرق بين الصحفي المبتدئ والمفكر السياسي، مثلما همّش حضور المرأة الثقافي تهميشا مفرطا، وجعل من المرتبة الحزبية مرتبة فكريّة، إلى أنْ تحوّل معنى المثقف إلى عمومية فقيرة، لها مجموعة من العادات لا جملة مبادرات تقرأ وتُحلل وتستشرف.

تكشّفت الشكلانية الثقافية في المجال الفلسطيني بغياب التجديد وتراجع معنى الصدمة، ولهذا ارتبط الإبداع الثقافي الكبير بأسماء محددة سبقت العمل الفدائي، واستمرت بعده: كتب غسان كنفاني القصة القصيرة ولم يبلغ العشرين بعد، وأعطى جبرا إبراهيم جبرا رواياته في مناخ أقرب إلى العزلة، واشتهر إميل حبيبي كأديب مرتبط بحزب «راكاح»، لا كوجه ثقافي مرتبط بالعمل التنظيمي الفلسطيني، وجاءت صورة محمود درويش من اجتهاده الفردي قبل غيره.

عرفت الأسماء السابقة صدمة الخروج من الوطن إلى المنفى، وردت على الصدمة بإبداعات أدبية مختلفة. ولهذا جسّدت عمُوية أدبية منطلقة من التجربة المعيشة، لا من الشكليات الكتابية التي تكتفي باللحظة المباشرة، ولا تنظر إلى المستقبل.

لم يكن غريبًا في إطار شكلاني تنظيمي الحسابات أنْ يتراجع معنى الصدمة، على مستوى الكتابة، إلى حدود الانكفاء. كان غسان قد أعلن عن صدمته الكُبرى في «رجال في الشمس»، وعبّر محمود درويش عن إيمانه الوطني في قصيدته «سجل أنا عربي». لم نعرف بعد الخروج من بيروت عام 1982 أعمالًا أدبية حملت سمة الصدمة، ولم يأت اتفاق أوسلو عام 1993 بجديدَ، باستثناء مساهمات نسوية لافتة ومحتشدة بالغضب والنقد. عبّر عن ما بعد أوسلو الراحل حسين البرغوثي بعملَيْن فريدين مشبعين بالحزن والرثاء.

يحضر في هذا الإطار سؤال قديم - جديد: ما العلاقة بين المثقف والسياسي؟ والسؤال فلسطينيًا، لا معنى له لأسباب ثلاثة على الأقل: فالمسألة الفلسطينيّة سياسية بامتياز، قوامها صراعٌ بين صاحب الأرض بمكتسب خارجي مدعوم من قوى سياسية، كان لها أو لا يزال أهداف سياسية. وثانيًا أنّ مؤسسي التنظيمات الوطنية الفلسطينية قادة يعملون في السياسة، فالتنظيم أي الحزب تعبيرٌ سياسي أيديولوجي. وثالثًا أنّه لا سياسة بلا استراتيجية وتكتيك، وهما تعبيران سياسيان أيضًا. والمثقف الفلسطيني بدوره إنسانٌ يقرأ العلاقة بين الفكرة السياسية وتطبيقها؛ أي بين الكفاح واستعادة الأرض السليبة، بل يُمكن القول إنّ الطريقة التي يُفكّر بها كل فلسطيني عاقل سياسيًا، تربط بين ميزان القوى والهدف، وبين الاحتلال والمقاومة، وبين المقاومة و «التحرير»؛ أي أنّها طريقة تفكير منسوجة من جملة من المصطلحات السياسية. ولهذا؛ فإنّ اختصار قضية فلسطين إلى قضية أخلاقية أو دينية أو حضارية، تفكير غريب عنها، فهي بدأت قضية سياسية، ولا تُحل إلا بطريقة سياسية متعددة الأدوات.

إنْ كان للسؤال السابق معنىً محدد، فهو التالي: هل فكر المسؤولون الفلسطينيون دائمًا بشكل سياسي يرقى إلى مستوى قضيتهم؟ أو هل أنتج الفلسطينيون فكرًا سياسيًا بالقضية التي قاتلوا من أجلها؟ بل يمكن القول بشكل أكثر بساطة، هل هناك ما يُدعى بعد مئة عام من الكفاح والتضحيات والشهداء، شيء مُحدد يُدعى الفكر السياسي الفلسطيني؟ وما هو الثابت وما هو المتغير فيه؟ وما هو مبرر الثبات وما هو مسوّغ التغيّر؟ الإجابة صعبة ومربكة ومعقدة!!

مفهوم العلمانية؛ التعريف والأنساق والحالة الفلسطينية (الجزء السادس)

الإسلام السياسي؛ الدور الاجتماعي على طريق الدور السياسي

د. وسام الفقعاوي

ظهرت حركات الإسلام السياسي بقوة بعد هزيمة عام 1967، وجاء بروز الإخوان المسلمين كقوة سياسية في المناطق المحتلة بفعل عوامل متعددة خارجية وداخلية، منها؛ الدعم المالي من الدول المُصَدِّرة للنفط - كان ارتحل إليها عددٌ كبيرٌ من كوادر الإخوان، وعملوا في قطاعات مختلفة فيها، وخاصة في المجال الدعوي، الذي غلب عليه "المذهب" الوهابي السلفي المتشدد، والخدمات الاجتماعية التي قدَّمها الإخوان في قطاع غزة، والتصاعد العام للاسلام السياسي في الوطن العربي مدعومًا من أنظمة بلدان مثل: مصر والأردن والسودان والجزائر - أنموذج الأخيرة يختلف عن البلدان السابقة- وغيرها، لا بل حتى في داخل الأراضي المحتلة عام 1948.

من المعروف أنَّ حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة، قبل اندلاع انتفاضة عام 1987، كانت أقل عرضة لإجراءات الاحتلال الإسرائيلي، بعكس ما كان يجري بحق القوى الوطنية، التي عانت من الملاحقة والاعتقال والتضييق المستمر على عناصرها ووجودها، حيث كانت الحركةُ الإسلامية المتمثلة بالإخوان المسلمين قليلةَ التركيز على مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، كثيرته في الرد على التيارات الوطنية السائدة في أرجاء الضفة وقطاع غزة، ولم يقف الأمر عند حد الصدام مع أبناء الحركة الوطنية وحرق المكتبات الوطنية، والاعتداء على الرموز الوطنية، وتكفيرهم وتخوينهم من على منابر المساجد، بل تعدى الأمر ذلك إلى التعرض إلى فئات المجتمع وخاصة الشباب والنساء منهم، تحت دعاوى الخروج عن تقاليد وتراث "الإسلام الحنيف"، مترافقًا ذلك مع نشر الكتب والأشرطة الدعوية والتحريضية.

لقد ركّز الإخوانُ في دعوتهم على بناء المجتمع من جديد على أساس إسلامي، وكذلك التعليم الديني.. وبما أنَّ الحركة الإسلامية لم تكن تنادي عاجلًا بالجهاد ضد الإسرائيليين مرجئة ذلك إلى ما بعد الأسلمة التامة للمجتمع الفلسطيني، فإنَّ "إسرائيل" أباحت لها أنْ تتكاثر. وقد قامت جماعة الإخوان المسلمين التي كانت تعمل تحت اسم "المجمع الإسلامي" بتأسيس المكتبات ودور الحضانة والمدارس الإسلامية والمراكز الصحية والنوادي الرياضية والاجتماعية بتمويل إسلامي عالمي، كان يَرِدُ على الأخص من دول الخليج. وكانت الجماعة توزع أموال الزكاة على آلاف المستحقين في الضفة والقطاع. ولوحظ أيضًا خلال الفترة الممتدة منذ أواسط السبعينيات حتّى أواخر الثمانينيات ارتفاع عدد المساجد، فقد ارتفع في الضفة الغربية من أربعمائة إلى سبعمائة وخمسين مسجدًا، وارتفع في قطاع غزة من مائتين إلى ستمائة مسجد، وما لبثت هذه المساجد أنْ غدت مواقع للإخوان المسلمين للعمل السياسي، والدعوة من أجل الحصول على أنصار لهم، من دون تدخل يذكر من الاحتلال الإسرائيلي في أنشطتهم هذه [18].

وفي نهاية عقد السبعينيات، وعلى الأخص، بعد قيام الثورة الإيرانية في عام 1979، حدث انقسام في صفوف الإخوان المسلمين؛ فقد قام كلٌ من فتحي الشقاقي وعبد العزيز عودة، بتشكيل الجهاد الإسلامي، وهي حركة التزمت بالتأكيد على تأسيس الدولة الإسلامية، ولكن بوسائل أكثر نزوعًا إلى القتال، حيث قامت الحركة من الزاوية العقائدية بعكس العلاقة بين مركزية

القضية الفلسطينية والتوقيت الصحيح لتحرير البلاد، وهو الأمر الذي يدعو إليه الإخوان المسلمون[19]. بعبارة أخرى، فقد رأت حركة الجهاد الإسلامي أنَّ الأسلمة تأتي بعد تحرير فلسطين وليس قبل، لذلك؛ استندت الحركة في بداية تأسيسها إلى فئات وشرائح مختلفة من المجتمع الفلسطيني، بعضهم غير مؤدلج دينيًا، خاصةً في قطاع غزة.

تعتبر حركة الجهاد الإسلامي بأنَّ نقاط ضعف المشروع الوطني الفلسطيني وأيديولوجيته، أنَّها استبعدت الإسلام من محتواها الفكري، كما أنَّ إشكالية الحركة الإسلامية أنَّها غابت عن المسألة الفلسطينية طيلة الخمسينيات والستينيات والسبعينيات... وهكذا نشأت حركة الجهاد الإسلامي حركة فلسطينية إسلامية مقاتلة كمحاولة إسلامية جادة للإجابة عن السؤال المعاصر، وعليه دعت الحركة إلى تبني الإسلام كمنطلق، والعمل الجماهيري والجهادي المسلح أسلوبًا، وتحرير فلسطين هدفًا[20].

وحول شكل الدولة التي ترى الحركة قيامها في فلسطين المحررة، هي دولة تحكم بالشريعة الإسلامية، وهي لا تعتبر في الوقت نفسه، إقامة الخلافة الإسلامية شرطًا ضروريًا لمقاتلة "إسرائيل" والجهاد ضدها[21].

والنقطة الأخيرة التي تتعلق بإقامة الخلافة الإسلامية، تُعدُّ هي حجز الزاوية في فكر حزب التحرير الذي يرجع تأسيسه إلى عام 3 ا، على يد الشيخ تقي الدين النبهاني، وأخذ اسمه من ضرورة إنهاض الأمة الإسلامية من الانحدار الذي وصلت إليه، وتحريرها من أفكار الكفر وأنظمته وأحكامه، ورأى أنَّ هذا التحرير يكون "برفعها فكريًا عن طريق تغيير الأفكار والمفاهيم التي أدت إلى انحطاطها، تغييرات أساسية شاملة، وإيجاد أفكار الإسلام ومفاهيمه الصحيحة لديها، حتّى تُكَيِّف سلوكها في الحياة وفق أفكار الإسلام وأحكامه"[22].

ورأى الحزب أيضًا أنَّ "قيامَ حزب سياسي إسلامي فرضٌ شرعيٌ بُغية إنهاض الأمة الإسلامية من الانحدار الشديد الذي وصلت إليه، وبُغية العمل على إعادة دولة الخلافة الإسلامية إلى الوجود"[23].

وهذا الحزب هو تكتل المسلمين على أساس الإسلام وحدَه فكرة وطريقة، "ويحرّم عليهم أنْ يتكتلوا على أساس رأسمالي أو شيوعي أو اشتراكي، أو قومي أو وطني أو طائفي أو ماسوني، لذلك؛ يحرم عليهم إقامة أحزاب شيوعية أو اشتراكية أو رأسمالية أو قومية أو طائفية أو ماسونية، ويحرم عليهم الانتساب إليها"[24]. وبهذا؛ فقد افترق الحزب تمامًا، وبشكل قطعي، عن أي حركة تتبنى الوطنية أو القومية، ومنها المنظمات الفلسطينية المختلفة التي تجمعت تحت إطار منظمة التحرير الفلسطينية، على أنَّ افتراق الحزب لم يكن فقط مع الحركات السياسية الوطنية والقومية فقط، بل افترق أيضًا مع حركة الإخوان المسلمين، واعتبرها وسائر الحركات الإسلامية عامة على غير الطريق السليم لنهضة للمسلمين.

يمتاز طرح حزب التحرير برفض الوطنية والقومية والدولة القطرية، ولا يجد أي اتصال بينها وبين الإسلام، ويدعو إلى استبدالها بالخلافة الإسلامية التي تضم كل المسلمين. والخلافة الإسلامية بنظر الحزب هي الخطوة الضرورية والأساسية من أجل العمل على تحرير فلسطين.

إنَّ هذه الخلفية الفكرية والسياسية دفعت حزب التحرير في فلسطين إلى الابتعاد عن حركات المقاومة الوطنية والإسلامية، فلم يذكر تاريخ الحزب أيّ نوع من التفاهم أو التوافق أو التعاون بينه وبين أي حركة أخرى، إسلامية كانت أم وطنية أم قومية[25].

جاءت نشأة حركة حماس كجناح من أجنحة الإخوان المسلمين في فلسطين، إبان الانتفاضة الفلسطينية، وهي عضو في التنظيم الدولي للإخوان الذي يشرف على نشاطات الجماعة في أنحاء العالم، وهي تعمل بموجب قرارات وتوجهات هذا التنظيم. وتركز حماس أملها في تحرير فلسطين على نجاح الحركة الأم في الوصول إلى سدة الحكم في واحدة من الدول العربية أو أكثر. لقد حددت حركة حماس تعريفها لنفسها ولمنطلقاتها الفكرية في المادتين الأولى والثانية من ميثاقها، فهي حركة "الإسلام منهجها، منه تستمد أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها عن الكون والحياة والإنسان، وإليه تحتكم في كل تصرفاتها، ومنه تستلهم ترشيد خطاها... وتمتاز بالفهم العميق والتصور الدقيق والشمولية التامة لكل المفاهيم الإسلامية في شتى مجالات الحياة...إلخ"[26].

وعن بواعث تأسيسها اعتبرت "حماس" في المادة التاسعة من ميثاقها، بأنَّها "وجدت نفسها في زمن غاب فيه الإسلام عن واقع الحياة، ولذلك؛ اختلت الموازين، واضطربت المفاهيم، وتبدلت القيم وتسلط الأشرار، وساد الظلم، واغتصبت الأوطان... وقامت دولة الباطل، ولم يبق شيء في مكانه الصحيح، وهكذا عندما يغيب الإسلام عن الساحة يتغير كل شيء، وتلك هي البواعث"[27].

أما عن استراتيجيتها حول أرض فلسطين، فقد جاء في المادة الحادية عشرة، "أنَّ أرض فلسطين وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها أو التنازل عنها أو جزء منها..."[28].

أما في تعريفها للوطن والوطني؛ فإنها تذهب في المادة الثانية عشرة، إلى أنَّ "الوطنية من وجهة نظر حركة المقاومة الإسلامية جزء من العقيدة الدينية... وإذا كانت الوطنيات المختلفة ترتبط بأسباب مادية وبشرية وإقليمية، فوطنية حركة المقاومة الإسلامية لها كل ذلك، ولها فوق ذلك، وهو الأهم، أسباب ربانية تعطيها روحًا وحياة، حيث تتصل بمصدر الروح وواهب الحياة، رافعة في سماء الوطن، الراية الإلهية لترتبط الأرض بالسماء برباط وثيق"[29].

وحول العلاقة التي تجمعها مع منظمة التحرير الفلسطينية، فقد أوضحت الحركة في المادة السابعة والعشرين، بأنَّها من أقرب المقربين لها، ففيها الأب أو الأخ أو القريب أو الصديق. "وتأثرًا بالظروف التي أحاطت بتكوين المنظمة، وما يسود العالم العربي من بلبلة فكرية، نتيجة للغزو الفكري الذي وقع تحت تأثيره العالم العربي، منذ اندحار الصليبيين، وعززه الاستشراق والتبشير والاستعمار ولا يزال، تبنت المنظمة فكرة الدولة العلمانية وهكذا نحسبها. والفكرة العلمانية،

مناقضة للفكرة الدينية مناقضة تامة، وعلى الأفكار تبنى المواقف... لا يمكننا أنْ نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لنتبنى الفكرة العلمانية... ويوم تتبنى منظمة التحرير الفلسطينية الإسلام كمنهج حياة، فنحن جنودها، ووقود نارها التي تحرق الأعداء... إلخ" [30].

والأمثلة التي استشهدنا فيها من ميثاق حركة حماس، نعتقد أنّها واضحة بما يكفي ولا تحتاج لكثير من الشرح، سواء لجهة تعريفها لنفسها أو أفكارها ومفاهيمها المستمدة من المنهج الإسلامي، الذي وجدت نفسها في ظل غياب الإسلام عن واقع الحياة..!! أو لجهة وقفية أرض فلسطين، أو لجهة طبيعة وطنية حركة حماس التي فوق كل شيء انطلاقًا من كونها حركة ربانية..!! أو احترامها لمنظمة التحرير، لكن العلاقة معها موقوفة على تبنيها للإسلام كمنهج حياة، وتخليها عن الفكرة العلمانية المناقضة للفكرة الدينية تمامًا. لذلك؛ نجد حماس تدعو إلى "إقامة دولة إسلامية، ولا تدعو إلى إقامة (دولة دينية). وفي هذا السياق ترفض فكرة فصل الدين عن الدولة، وتراها فكرة غربية مستحدثة، تنبع من تجربة خاصة لا علاقة للبيئة العربية والإسلامية بها. وفي المقابل، تدعو إلى فكرة الشمول التي تجمع بين السياسة والدين، وتسير على نهج حسن البنا في قوله: الحكم معدود في كتبنا الفقهية من العقائد، والأصول، لا من الفقهيات والفروع، فالإسلام حكم وتنفيذ، كما هو تشريع وتعليم، كما هو قانون وقضاء، لا ينفك أحدهما عن الآخر" [31].

في ضوء ما سبق؛ تأسّس موقف حماس من العلمانية باعتبارها ضد الدين في ذاته، أي ملحدة وكافرة، وليست وجهة نظر في الدين، وإنْ كانت قد عرفت حماس ببراغماتيتها في الممارسة، سواءً على صعيد الصراع مع العدو الصهيوني، أو على صعيد علاقاتها بفصائل منظمة التحرير الوطنية واليسارية منها، إلا أنَّ ذلك لا يعبر عن تغيرات أيديولوجية أو فكرية بنيوية في منطلقاتها الأساسية التي جعلتها ترفض أنْ تكون جزءًا من القيادة الوطنية الموحدة إبان الانتفاضة، وشقت مجرى مختلف عنها في فعالياتها وأنشطتها، وبدت وكأنها تنافس على موقع البديل لها وللمنظمة التي تقف خلفها.

ويتضح الموقف أكثر، إذا ما راجعنا أحد الكتب التي تدرس في الجامعة الإسلامية بغزة، حيث يذهب مؤلفه، وهو أحد قيادات حركة حماس، إلى أنَّ أعداء الدين من الغربيين وعملائهم في ديار الإسلام سلكوا وسائل عدة في علمنة المجتمعات والدول الإسلامية، وفصل الدين عن السياسة والاجتماع والأخلاق والحياة الثقافية وغيرها.. لقد تركت العلمانيةُ آثارًا مدمرة وخطيرة في تفكير الأفراد، وحياة الشعوب المسلمة، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل ذهب إلى اتهام الحركات الوطنية والقومية العربية بالكفر والماسونية والارتباط بالصهيونية، وهذا الاتهام لم يسلم منه قادتها ومنظريها، أمثال: ساطع الحصري، وشبلي شميل، ونجيب عازوري، وقسطنطين زريق، وميشيل عفلق، وانطوان سعادة، وجورج حبش وغيرهم [32].

دون إغفال الدور الكفاحي الذي لعبته الحركة الإسلامية إجمالاً في مجرى النضال الوطني الفلسطيني، إلا أنَّ الاستناد إلى الفكر الديني الشمولي أو "وحي السماء"، يلغي كل أسس الحوار والجدل المطلوبين، خاصة أنَّ قواعد القداسة هي التي تحدد رؤيتها ومواقفها بحلالها وحرامها، وعليه؛ تستحضر تهم التكفير والتخوين والزندقة والصهينة، وما إلى ذلك من أوصاف تُرفع في وجه المخالفين لها في الرأي. في ضوء ذلك؛ فإنَّ المأزق الأكبر الذي أوقعتنا فيه حركات الإسلام السياسي وأوقعت معها المجتمع والقضية، هو تحول الحوار والاختلاف السياسي في الأرض وعليها، إلى حوار واختلاف يجري في السماء وفوقها، بحيث أصبحنا في فترة من الفترات منشغلين بحوار عقيم حول السماء لا أحد فينا يملك مفاتيحه، في الوقت الذي سَرقت فيه السياسة الأرض من تحت أرجلنا، في مشروع الاستثمار السياسي المتسرع للانتفاضة باسم "السلام".

المراجع:

1. سميح فرسون: فلسطين والفلسطينيون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط.1، 2003.

2. سميح حمودة: الحركات الإسلامية: المشروع الوطني والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، في الحركات الإسلامية وأسس الشراكة السياسية في النظام السياسي الفلسطيني (وقائع مؤتمر)، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية –مسارات، رام الله، ط.1، 2014.

3. محمد الهندي: حركة الجهاد الإسلامي، في خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين (ندوة فكرية سياسية)، المركز القومي للدراسات والتوثيق، غزة، 2000.

4. سميح حمودة: الحركات الإسلامية: المشروع الوطني والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مصدر سبق ذكره.

5. حزب التحرير: حزب التحرير (نشرة داخلية)، د.ت.

6. المصدر نفسه.

7. المصدر نفسه

8. سميح حمودة: الحركات الإسلامية: المشروع الوطني والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مصدر سبق ذكره.

9. حركة المقاومة الإسلامية: ميثاق حركة المقاومة الإسلامية، 18 آب (أغسطس) 1988.

10. المصدر نفسه.

11. المصدر نفسه.

12. المصدر نفسه.

13. المصدر نفسه.

41. يوسف رزقة: الرؤية السياسية لحماس، في حماس دراسات في الفكر والتجربة، تحرير محسن صالح، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط.2، 2015.

15. صالح الرقب: واقعنا المعاصر والغزو الفكري، مكتبة بيت المقدس، فلسطين، ط.2، 2009.

تل الزعتر: جنازة الوطن القتيل

د. انتصار الدّنّان– أستاذة في الأدب العربي _ لبنان

خيّم الموت فوق مخيّمهم، لا سنبلة قمح تنده قاطفيها، ولا قطرة ماء تروي ظمأهم، البئر الّتي كانت موجودة في المخيّم غنّت فوق مياهها جمرات من نار، ودماء من نور.

لم يتبقَ لهم حتّى النّفس، يسيرون على أقدامهم حفاة، تعرش على أجسادهم خربشات العمر، ينامون في زوايا الشّوارع لا على الأسرّة النّاعمة كبقيّة البشر، يأكلون العدس المجفّف، ولا يتناولون المآكل الشّهيّة، يشربون عرقهم الّذي ينسال على وجوههم حتّى يصل إلى شفاههم، ولا يشربون المشارب الطّيّبة. أشباح اللّيل تطاردهم، حتّى العُصفور الّذي كان ينقر على نافذة أحمد مات، أخذته لعنة الرّصاص، فتّتت ريشه، ليتناثر فوق المخيّم.

لم ينمْ اللّيل، ولم يحرس القمر في تلك اللّيلة باب بيته، بل صرخ به، ليفيق من غفوته، ويحمل جسده الضّئيل، ويفرّ من الموت.

كان القمرُ يشهد معركة الموت والبقاء، يسير فوق جثث الأطفال، والنّساء، والشّيوخ، ظلّ يسير معهم، يرقبهم، وكأنّه في تلك اللّحظات كان يحرس مَنْ بهم ألم.

بدأ الحصارُ على المخيّم، صار أهله كنحلات أصابها الهذيان، فرّوا منه خوفًا من الموت، جاعوا فاقتحموا معمل الغرة؛ لإحضار الطعام منه، فقد كان معملًا للتّمر والعدس.

أم أحمد تريد أنْ تطعم ولدها الوحيد. أحمد لم يتجاوز السّابعة من العمر، كان حزينًا على عُصفوره، فقد صمت لسكوته. لم يطلب الطّعام والماء، بل ظلّ صامتًا.

نقّعت أم أحمد العدس بالماء، وأوهمت ابنها بأنّه طحين، وجبلته كما تجبل الطّحين، ووضعته على» صاجة»، وخبزته، علّ ابنها أحمد يأكل.

غالبيّة الشباب كانوا يفركون أوراق الشّجر اليابسة؛ ليصنعوا منها السّجائر، ويسيّحون الشّمع ويضعونه في الزّجاجات الفارغة، ويضعون فيها خيطانًا، لينير النّاس بيوتهم لأطول مدة ممكنة.

في معمل التّفاح مات عدد كبير من النّاس، كانوا يدخلونه ليسدوا جوعهم بما تبقى من تفّاحٍ غير مهترئ أو اهترئ نصفه.

كان بعض الشباب الّذين بقوا في المخيّم يخرجون على شكل مجموعات؛ لإحضار الطّعام لمَن تبقّى في المخيّم. كان البعض من الشباب يعودون سالمين، والبعض الآخر يعودون محمّلين على حمالة.

سعدى كان بيتها قريبًا من المعمل، وكانت ترى أولئك الشّبّان الّذين يأتون ليستريحوا قرب بناياتهم من المعارك. كانوا يذهبون لإحضار الماء من البئر، فمنهم مَنْ كان لا يرجع، ومنهم مَنْ يرجع، وقد خسر عضوًا من أعضاء جسده. تبعثرت أجزاء النّاس، تتقاذفهم بحار لا ضفاف لها، فخرجوا من المخيم. كانت شاحنات النّقل تجرّ أبناء بعض ممن كانوا في الشّاحنة، وتذكر سعدى أنّها شاهدت امرأة من بعلبك كانت تضرب عددًا من الشّباب بعصا رفش. كانت تمسك الشّاب من شعره، وتنزله إلى الأرض، ومن ثمّ تضربه الضربة القاتلة، وتقول: «أحضروا لي مزيدًا من الشّباب، لأنني لم أشفي غليلي حتّى اللحظة».

عدد كبير من الشّباب كان يتم توقيفهم أمام الحائط، وبلمح البصر ينامون نومتهم الأخيرة، كانوا يطلقون النار عليهم من مسدسات كاتمة للصّوت. سعدى رأت شخصًا من آل كروم ربطت إحدى رجليه بفان، والأخرى بسيارة، وقُصّ نصفان. وفي أثناء فسخه سمعت صوت عظامه وهي تتكسر. كانوا يفرزون النّساء الكبار في السن لوحدهن، والبنات الصبايا لوحدهن، وفجأة يختفين. جمعوا البنات اللّواتي كنّ بين 17 حتى 25. أولئك البنات أُخذنَ إلى جهة مجهولة لم تعرفها.

أمّ سعدى كانت من النّساء الجميلات، وكانت في الثلاثين من عمرها، وعندما علمت بذلك لبست العديد من الملابس حتّى تبدو سمينة، كما شحبرت وجهها حتّى تبدو غير جميلة، كي لا تختفي كما اختفت البنات الأخريات.

هاجت سواكن الوجود، ولم تهدأ إلّا بعد أنْ مات النّاس جميعًا، إمّا جوعًا أو من الرّصاص الّذي اخترق أجسادهم، ورفض أنْ يخرج.

أمسكت أمّها يدها، وسارت بها وأخوتها بعيدًا عن طريق الموت. في الطّريق شاهدوا أم أحمد تلطم خدّيْها اللّذيْن غزاهما الجوع، فقد صمت أحمد كما صمت عُصفوره، ولم يتبقَ لها شيءٌ في الحياة؛ فقرّرتِ الموت.

محمد القيسي: شاعر كبير.. مُغيّب!

رشاد أبو شاور – كاتب وروائي فلسطيني

محمد القيسي شاعر عربي فلسطيني مُغيّب، فقد مرّ يوم رحيله يوم ١ آب 2003 فتذكره أهله الأقربون، وبعض الأوفياء لكل شاعر وكاتب وفنان فلسطيني أعطى فلسطين، وتجاهله مُزيفون ومزورون يهيمنون على المشهد الثقافي الفلسطيني لأسباب سياسية، ونفاقًا يرتد امتيازات ومصالح خاصة.. وتتوفر لهم منابر ومؤسسات!

هو شاعر كبير متميّز، ومنشد؛ صوته لا يتشابه مع أي صوت شعري فلسطيني، ومُغَنٍ جوّال حزين وغاضب، جوّاب آفاق، متنرّحِّل في أرجاء بلاد العرب، ملول من الركون والمكوث في بلد عربي، ولذا؛ تنقّل أستاذًا وصحفيًا وكاتبًا جوّالًا بين: الكويت، السعودية، ليبيا، فضلًا عن إقامته في الأردن مع والدته، وفيما بعد زوجته وأطفاله، وحرص دائمًا على التردد على دمشق، وبيروت، وبغداد. لم ينتم لتنظيم فلسطيني، فحريتهَ لم تطق الانضباط، وتحمّل الأوامر والتوجيهات، والصراعات السياسية بين الفصائل، ورأى في انتمائه لفلسطين القضية والشعب فضاءً أرحب، فأنشد لفلسطين وثوّارها ومحبيها، لفلسطين القضية العربية والإنسانية.. وحمل فلسطينه حيثما استقرّ (على قلق!).

في (الحالة) الفلسطينية التي كرّست (عبادة) الواحد قائدًا، والفصيل الواحد، لم يكن لمحمد القيسي مكان، وهو لم يأسف على ذلك، ومضى وهو ينشد؛ هاجسه أنْ يبدع أجمل وأبهى، ويضيف ما هو أليق وأبقى.. لم ينافس محمد القيسي على أي موقع، ولذا؛ استغنى عن سؤال أي فصيل أنْ يدعمه ويزكيه، فعاش مكتفيًا غَنيَ النفس، نزيه الانتماء، كبير الحضور فلسطينيًا وعربيًا بشعره الذي اغتنى باتساع وعمق تجاربه، وبرؤيته الرحبة التي لم يفصلها على قياس أي طرف فلسطينيًا وعربيًا.

لم اقرأ عنه دراسة عربية ذات قيمة، تقدّر تجربته الشعرية، وتتعمق في رحابها، وتنصفه، وتضعه في المكان والمكانة اللائقة به، سوى الدراسة التي كتبها عنه الشاعر العراقي الكبير هاشم شفيق، والتي وجدتها على (الغوغل!)، كما أنَّ الناقد إبراهيم خليل كتب عنه دراسة بعنوان: محمد القيسي الشاعر والنص (صدرت عن منشورات المؤسسة العربية عام 1998).

المُكرسون للقائد الواحد، والشاعر الواحد، والتنظيم الواحد، لم يتذكروا محمد القيسي، ولا فوّاز عيد، ولا علي فودة، ولا عبد الكريم الكرمي (أبو سلمى)، ولا راشد حسين، ولا جبرا إبراهيم جبرا، ولا سميرة عزّام –طبعًا استثني جهود الناقد الكبير د. عادل الأسطة- الذي يواكب كل حدث ثقافي، ويتوقف عند كثير من المبدعين الفلسطينيين.. ربما لأنَّه لا ينتمي لأي فصيل.

وم توجهنا إلى مقبرة (الرصيفة) لم يحضر التشييع سوى بضعة أشخاص، هم أصدقاء ومحبون. وارينا جثمان الشاعر محمد القيسي على مقربة من قبر أمه (حمدة)، التي كتب لها عملًا شعريًا لا يضاهيه أي عمل شعري عن (الأم) في كل الشعر العربي.. لم يحضر قادة الفصائل، ولا فرقة موسيقى، ولا حُمل نعشه على عربة عسكرية، ولا تناوب الخطباء مودعين بخطابات تُرضي بعض مَنْ تبنوا محمد القيسي.. وَهَمُهم (تكريسه) ليتلطوا بسمعته، ويوظفوا إبداعه.. فالقيسي لم يحسب على أي طرف..! والأطراف لم تكن يومًا حريصة على الشعر، والإبداع، والثقافة.. والرعاية والعناية بالمثقفين، بل هي تنفر منهم، إلّا مَنْ يتزلف ويخضع، ولا يفتح فمه بكلمة نقد! ارتجلت كلمات غصصت بها.. كلمات بللتها الدموع على رحيل محمد القيسي الفاجع، وعلى غربته وغربة الشعراء والكتاب والفنانين الفلسطينيين في زمن يسود فيه النفاق والجهل والكذب والتزوير.. ثم مضينا موجعين، وتركنا خلفنا القيسي في ضريح ترابي متواضع بين أضرحة أناس فقراء بسطاء.

عاش القيسي وأمه حمده وزوجته وأبناؤه وبناته بينهم، في الرصيفة غير بعيد عن المقبرة.. محمد القيسي: يتذكرك، وينشد شعرك مَنْ أنشدت لهم، مَنْ عرفوك عن قرب، أو عرفوك بشعرك عن بُعد، بقصائدك لفلسطين، منذ (راية في الريح) مرورًا برياح عز الدين القسام، والحداد يليق بحيفا..

يا شفق الليل
لم تعد الخيل
يا شفق الصبح
أين هو الرمح
غابت عليّ الشمس
يا مهرتي سيري
خوفي يفيض الكأس
ويكون تقصيري
عودًا على بدء
سأرتب الأيام
ما كان من عبء
أو كان من أحلام (من كتاب حمدة)
وداعًا يا صديقي..

نحن نتذكرك. شعرك سيبقى ما بقيت فلسطين.

*صدر لمحمد القيسي قرابة العشرين مجموعة شعرية، ضمتها ثلاث مجلدات صدرت عن المؤسسة العربية للنشر، وروايتان صدرتا عن دار الآداب، وكتب عدّة جمع فيها الحوارات معه. كان القيسي يشعر بأنّه سيموت مبكرًا، ويعرف أنَّ أي جهة فلسطينية لن تُعنى بجمع منجزه الشعري فحرص على العناية به قبل رحيله .. وقد رحل قبل أنْ يبلغ الستين بعام واحد.. رحل بعد أربعة أشهر على الاحتلال الأمريكي للعراق!

*تيّتم محمد القيسي مبكرًا، وترملت أمه.. ولم تتزوج بعد رحيل والده خليل، وربّته هو وأخته برموش عينيها حتّى كبرا وتزوجا، وعنيت من بعد بزوجته وأطفاله، فهو ترحّل وتشرّد وسعى بعيدًا في بلاد العرب.

مخيم الشهيد غسان كنفاني الثقافي الرابع
ثقافة المقاومة ،بناء الذات ، تفاؤل الإرادة

تحت شعار «ثقافة المقاومة؛ بناء الذات؛ تفاؤل الإرادة» افتتح مخيم الشهيد غسان كنفاني الثقافي الرابع بمشاركة أكثر من مائة شاب وشابة من مخيمات الشتات في لبنان وسوريا في مدرسة دار الحنان - البقاع الغربي.

وقد حُفِلَ اليوم الأول بالعديد من الأنشطة والمحاضرات الثقافية، قدَّمتها نخبة من الرفاق والمحاضرين العاملين في المجالات الإعلامية والاجتماعية والسياسية.

فبعد اللقاء الافتتاحي القصير للتأكيد على أهداف المخيم ورسالته، قدَّمت الإعلامية في قناة الميادين «ملاك خالد» محاضرة تحت عنوان «القدس المحتلة والعاصمة الوحيدة»، تناولت كل من محور البلدة القديمة وأسرى القدس، إضافةً للممارسات والانتهاكات بحق المقدسيين، ثم تلاها ورشة عمل قدَّمها الرفيق سامر لوباني تحت عنوان «حوار مفتوح»، تمثلت في طرح الأسئلة الجدلية التي تمر بها القضية الفلسطينية، وصولًا إلى محاضرة قدَّمها الرفيق نضال عبد العال، حملت عنوان «التوسع المنهجي»؛ تهدف إلى إكساب مهارات التخطيط وفق قواعد ومعايير محددة، وفي ختام اليوم الأول قُسم المشاركون بشكل اختياري إلى مجموعات تدريبية، تشمل مجالات متنوعة من المسرح والكتابة الإبداعية، إضافةً للدبكة الفلسطينية والرسم، وتستمر تلك التدريبات حتّى تقطف ثمارها في حفل يوم الختام، كما يمتد المخيم لثمانية أيام ليختتم أعماله في الـ **25** من آب/أغسطس الجاري.

ثوروا.. تصحوا

أحمد م. جابر

اخترق الفدائي هاني أبو صلاح حصون العدو، وصمد ساعتين، يقاتلهم وحده، وجبنوا عن لقائه، وبعد أنْ غاصوا في دمهم؛ أدانت تحقيقات جيشهم سلوكهم الجبان.. وهم في عارهم وهاني يجوب البلاد.

وما بين قدمي الفدائي التي تجوس في البلاد، وفي حصون العدو تخربها وتحيلها بددًا، وبين فتوى مارق يكذب بلا جواز العمليات الفردية، ما بين الثرى والثريا، وما بين كرامة الفدائي الفرد الذي لا سلطان عليه إلا لوطنه وكرامته، وبين فتوى مفتي السلطان الخسيسة بون شاسع لا يراه إلا مَنْ عرف صدق الطريق، وشرف الصحبة.

ينحني المفتي لسلطانه خاشعًا، وله على مصالح سلطانه وفتاويه آراء شتى، متكيفًا مع لمعان الدنانير ورنين القروش، فيكون موتُ الناس فرادى وجماعات حلالًا، بينما إنْ أراد ولي النعمة وصاحب الأمر، أنْ يكون فعل الفدائي حرامًا فيكون، وإذا أراد ولي النعمة أنْ يجنح إلى السِّلم ويذكي النار تحت قدر التفاهمات يحصل على ذلك.

فطوبى للصادقين..

وهؤلاء لا يحنون رأسهم إلا للحق والحقيقة، وليست صدفة أنْ تأتي مع إغلاق هذا العدد ذكرى فدائي آخر حقيقي، قال لنا:

لغير فلسطين لن أنحني
فيا سيد الاضطهاد اضطهدني إذا شئت
صادر نواياي
خُذْ لمعةَ البرق من عالمي..
ضع ولو صخرة في فمي
خنجراً في دمي
زردًا.. قنبلة
ولكن تذكر بأنَّ الذين سيأتون من بعدنا ذات يوم
سيبنون مملكة السنبلة
وسوف يكون على بابها
رأسك المتآمر في المقصلة..

كان "علي فودة" فدائيًا رهيفًا.. شاعراً مقدامًا، لا يهادن، ويعرف كيف يستخدم الرشاش والريشة.. كان يعرف كيف يستشهد، وكيف ينبغي له أنْ يموت دون أنْ ينحني..

أما السلاطين من كل نوع، وأولياء الأمر، وأصحاب النعم، فنحن نحتاج اليوم إلى الكثير من أعمدة الكهرباء لنعلقهم عليها، فقد انتقب قلبنا حزنًا وغمًا وغضبًا.. وآن لنا أنْ نقلب هذا العالم رأسًا على عقب..

ثوروا.. تصحوا

الهدف AL-HADAF